

الحمد لله رب العالمين

كتاب الزكاة

الجزء الأول

تأليف

عبد الله بن حمود النريج

الآلوكة

www.alukah.net

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمدًا يليق بعظمته وجلاله ، وأشكره شكرًا يبلغنا به مرضاته ، ويزيدنا بسببه من نعمه ورحماته ، ومن أفضل هذه النعم نعمة العلم التي يحلو بها المؤمن ظلام الجهل والبدعة ، ويعبد الله من خلالها على بصيرة وحق ؛ وذلك بإتباعه للسنة ، فيا رب يسر لنا ذلك ، واجعلنا فيه من المخلصين ، ثم الصلاة مع سلام دائم على النبي محمد الخاتم ، المأمور بالازدياد من العلم فقال له الله - جل جلاله - : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ فصالة ربي وسلامه عليه وعلى آله الأطهار وصحبه الأئمّة ، ثم أما بعد :

أنشر أمام عينيك - أخي طالب العلم - فوائد ، أرجو بها يوم القيمة عوائد ، قيّدتها أثناء دروس في شرح سفر من أسفار الدين لبحر من أبحر العلم ، وهذا السفر هو ثاني كتابين هما أصح الكتب المصنفة ؛ ألا وهو : صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١) بعد أن حذفت الأحاديث المكررة ، مع إضافة ما يحتاجه من روایات لصاحب الكتاب الأول أصح الكتب المصنفة صحيح الإمام البخاري ، ولا أزعم أنني استقصيت كل فوائد الحديث ، ولكن جلها ، مراعياً في ذلك عدم الإطالة والإخلال .

ومع ذلك التمس لي - أخي طالب العلم - عذرین أنا أعرف الناس فيهما بنفسي وهما : قصور الهمة ، وقلة البصاعة ، فأسأل الله لي ولكل التوفيق للعلم والعمل ، بإخلاص ويقين بما عند الله من الأجر والمن .

فهذا الجزء الأول من شرح [كتاب الزكاة] من صحيح الإمام مسلم ، وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

كتبه / عبد الله بن حمود الفريج
الحدود الشمالية - رفحاء
forih@hotmail.com

تفبيه : لا يسمح بتصوير هذه المذكرة إلا عند الحاجة الملحة ، فلم يكن الباعث على إخراجها أن تكون في متناول الجميع ولم يقصد بها النشر ؛ لأنها بصاعة لا تبلغ نصاب الإخراج ، ولكن الباعث على إخراجها أن تكون في متناول طلاب العلم من كان معنا في الدرس ليسهل عليهم

مراجعة العلم ، والاختبار فيه ، وينبهوني على ما فيها من أخطاء .

٢ ━━
إِيمَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

مقدمة كتاب الزكاة

- تعريف الزكاة :

الزكاة لغة : النماء والزيادة ، يقال : زكا الزرع ، إذا نما وزاد ، وتطلق الزكاة على التطهير والصلاح والمدح ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَا تُرْكُوْا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (التحم: من الآية ٣٢) ، أي: لا تندحوها . وشرعًا : التعبد لله تعالى بدفع حق واجب في مال خاص لطائفة أو جهة مخصوصة في وقت مخصوص .

- حكمها :

ركن من أركان الإسلام ، دل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع .

- فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: من الآية ٤٣) ، وقوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَأْبُوا وَأَقَمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَإِخْرَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ (التوبه: من الآية ١١) ، والأدلة من الكتاب كثيرة وقد قرن الله عز وجل الزكاة مع الصلاة في كتابه في اثنين وثمانين موضعًا وهذا يبيّن أهميتها .

- ومن السنة : حديث ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ، و إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ... " الحديث متفق عليه .

- وأما الإجماع: فنقله غير واحد من أهل العلم منهم ابن هبيرة - رحمه الله - حيث قال : "وأجمعوا على أن الزكاة أحد أركان الإسلام ، وفرض من فرضه" (الأنصاف (١٩٥/١))

متى فرضت الزكاة ؟

اختلف في وقت فرض الزكاة ، وأظهر الأقوال أن فرض الزكاة على ثلات مراحل :

الأولى : فرض أصل الزكاة دون ذكر ذات النصب والمقادير الخاصة ، وذلك بمكة قبل الهجرة لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ (المعاج: ٢٤) وقوله : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعْلُونَ﴾ (المؤمنون: ٤) ، وهذه الآيات مكية ففيها دلالة على وجود الزكاة ، ولكنها مطلقة من دون تحديد المقادير .

الثانية : بيان النصب ومقدار الزكاة ، وذلك في المدينة في السنة الثانية من الهجرة ، بدليل قول قيس بن سعد : "أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - بزكاة الفطر قبل نزول آية الزكاة" رواه أحمد والنسائي وابن ماجة وصححه ابن حجر في الفتح .

الثالثة : بعث السعاة لأنخذ الزكاة وهذا في السنة التاسعة من الهجرة النبوية . (انظر الخلاف في هذه المسألة في تفسير ابن كثير (٤٥٧ / ٥) ، وانظر فتح الباري (٢٦٧ / ٣) .

المَكْمَةُ مِنْ مَشْرُوْعِهَا :

تطهير النفس من الشُّح والبُخل ، وبها إتمام إسلام العبد وكماله ؛ لأنها أحد أركان الإسلام ، وفيها دلالة على صدق إيمان المزكي ؛ لأن المال محبوب للنفس ، وبها تزكية للأخلاق ، وانشراح للصدر ، وتحقيق للتكافل الاجتماعي ؛ وذلك بعطف الغني على الفقير والمستحق لها ، وهي سبب في مغفرة الذنوب ونجاة العبد من العذاب ، وفيها تزكية مال العبد فتبارك فيه وتنميه لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - كما عند مسلم : " ما نقصت صدقة من مال " ، وفيها تطهير لنفس الفقير من الحسد والضغينة على الإغنياء ، وغيرها من الحِكْمَ العظيمة .

حَكْمُ مَانِعِ الزَّكَاةِ :

حَكْمُ مَانِعِهَا لَا يَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ :

الأولى : أن يكون جاحداً لوجوهاً فهذا كافر بإجماع أهل العلم .

والثانية : أن يمنعها بخلاً ، فهذا لا شك أن له عذاباً أليماً لقوله تعالى : " ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيِطُوقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾" (آل عمران: ١٨٠) .

ولكن هل يكفر بمنعه الزكاة بخلاً ؟

على قولين ؛ أرجحهما - والله أعلم - أنه لا يكفر ؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عند مسلم حين ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - عقوبة مانع الزكاة قال : " فيرى سبيله إما إلى الجنة ، وإما إلى النار " ووجه الدلالة أنه لو كان كافراً لما كان له سبيل إلى الجنة ، وسيأتي الحديث في (باب إثم مانع الزكاة) بإذن الله تعالى وفيه هذه المسألة .

باب : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)

١- عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةً أَوْسُقٍ صَدَقَةً. وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوِيدٌ صَدَقَةً. وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةً». ولمسلم في رواية : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةً أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبَّ صَدَقَةً». وفي رواية : «حَبَّ وَلَا تَمْرٍ». و ورد نحو هذا الحديث عند مسلم من حديث جابر .

شرح ألفاظ الحديث :

((أُوسُقٍ)) : جمع وَسْقٍ - بفتح الواو وإسكان السين - ويجوز كسر الواو وإذا كسرت الواو فإن الجمع (أوساق) كما في الرواية الثانية مثل : حِمْلٌ وَأَحْمَالٌ .

(والوسق) : هو الحِمْل ، وقدره ستون صاعاً بصاع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا بالاتفاق ونقل هذا الاتفاق علماء اللغة والشرع . [انظر : فتح الباري (٣٩٢)].

وبعد الاتفاق على أن الوسق ستون صاعاً اختلف في تقديرها بالكيلو لاختلافهم في مقدار صاع النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وفي فتاوى شيخنا ابن عثيمين - رحمه الله - (١٨ / ٨٥) أن مقدار الصاع كيلوان وأربعون جراماً .

وعلى هذا يكون $5 \text{ أوسق} \times 60 \text{ صاعاً} = 300 \text{ صاع}$ ، و $300 \text{ صاع} \times 0.4 = 120 \text{ كيلو جرام}$ فهذا هو النصاب ، والمعتبر في هذا الوزن البر الجيد ، فمن كان عنده (٦١٢) كيلو من القمح أو التمر فقد بلغ النصاب فيخرج الزكاة وسيأتي في الباب القادم مقدار المُخرج من الزكاة في الحبوب والشمار .

((صَدَقَةٌ)) : أي زكاة ، والصدقة إذا أطلقت في القرآن الكريم والسنة فالمراد بها صدقة الفرض وسميت بذلك لأنها عالمة على صدق إيمان صاحبها لأن المال محبوب للنفس ، وتقديم في كتاب الطهارة قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((والصدقة برهان)) .

((ذُوْدٍ)) : بفتح الذال وإسكان الدال ، والذود اسم لا واحد له من لفظه مثل قوم ورهط ونفر ونساء ونحو هذه الألفاظ كلها جمع لا واحد لها من لفظها ، والذود من الواحد إلى العشرة من الإبل ، على خلاف بين أهل العلم في تحديده . والذود من ذاد ينود أي : يدافع فكان من عنده ذود رفع عن نفسه الفقر وشدة الحاجة [انظر : "المفہم" للقرطبي ٣ / ٨] .

والمقصود في حديث الباب أنه ليس فيما دون خمس من الإبل زكاة ، فإن قيل يتحمل أن يكون المقصود أكثر من خمس من

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

٥

الإبل لأن الذود يتحمل ذلك فلماذا لا يقال فيما دون عشر أو عشرين من الإبل زكاة؟

الجواب : لأنه جاء ما ينص على خمس من الإبل وهو حديث أنس - رضي الله عنه - عند البخاري وفيه : ((في كل خمس شاة ... ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة)) .

((أواق)) : جاء في حديث جابر - رضي الله عنه - عند مسلم ((ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة)) والورق هي الدرهم المضروبة من الفضة وقيل : هي الدرهم الخالص من فضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب ، (الورق) بفتح الواو وكسر الراء ، ويجوز إسكان الراء مع فتح الواو أو كسرها .

(أواق) جمع أوقية ، وهي أربعون درهماً باتفاق العلماء . [انظر : الفتح ٣ / ٣٩٢] .

وخمس أواق تساوي مائتي درهم بالاتفاق لما سبق والمقصود في حديث الباب أنه ليس فيما دون مائتي درهم زكاة ودل على ذلك أيضاً ما رواه البخاري من حديث أنس - رضي الله عنه - وفيه : ((وفي الرقة ربع العشر ، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليست فيها شيء)) واحتللت في مقدار مائتي درهم بالجرام واختار شيخنا ابن عثيمين - رحمه الله - أنها تساوي (٥٩٥) جرام فضة ، فمن كان عنده (٥٩٥) جرام فضة فيه زكاة وما دونها فلا زكاة فيه . [انظر : المتمعن ٦ / ٩٨] ، وانظر : "مجموع فتاويه (١٨ / ٩٣)"

وذلك حديث أنس - رضي الله عنه - على مقدار المخرج من زكاة الفضة وهي (ربع العشر) حيث قال (وفي الرقة ربع العشر) وهذا بإجماع العلماء فمن كان عنده (٥٩٥) جرام فضة أخر منها ربع العشر .

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى :** في الحديث دلالة على وجوب الزكاة في الحبوب والشمار وفي الإبل وفي الفضة ، بل نقل ابن هبيرة - رحمه الله - [في الإفصاح ١ / ١٩٥] الإجماع على وجوب الزكاة في بقية الأنعام ومنها الإبل ، وفي جنس الأثمان ومنها الفضة ، وفي المكيل المدخر من الشمار والزروع بصفات مخصوصة .

■ **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على أن ملك النصاب شرط من شروط الزكاة في الأصناف الثلاثة المذكورة في حديث الباب ، ونقل الإجماع على ذلك ابن هبيرة . [انظر : الإفصاح ١ / ١٩٦] .

- فمن ملك فضة فلا زكاة فيها حتى تبلغ النصاب ، والنصاب خمس أواق أي مائتا درهم وسبق أنها ما يعادل (٥٩٥) جرام فيخرج (ربع العشر) لحديث أنس - رضي الله عنه - عند البخاري والإجماع منعقد على ذلك كما سبق .

- ومن ملك إبلًا فلا زكاة فيها حتى تبلغ النصاب ، والنصاب خمس من الإبل ويخرج شاةً واحدة لحديث أنس - رضي الله عنه - عند البخاري وتقدم بيان ذلك .

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

- ومن ملك حبوباً وثماراً فلا زكاة فيها حتى تبلغ النصاب ، والنصاب خمسة أوسق أي ٦٠٠ صاع بصاع النبي - صلى الله عليه وسلم - وسبق أنها تعادل (٦١٢) كيلو وسيأتي في الحديث القادم ما المقدار الذي يجب إخراجه من الحبوب والشمار .

وأجمع العلماء على اشتراط مضي الحول في الماشية والنقد . [انظر: "الفتح" (٣ / ٣٩٣) والإفصاح لابن هبيرة (١ / ١٩٦)]

وأما الحبوب والشمار فحين الحصاد قال تعالى: ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ .

- من كان عنده أصناف متعددة تدخل تحت جنس واحد فإن كان كل صنف لا يبلغ النصاب ضُمت هذه الأصناف مع بعضها البعض تحت جنسها الواحد وأخرجت زكاتها إذا بلغت النصاب فمثلاً : من كان عنده تمراً وله أنواع كالسكري والشقراء فإن كان النصاب لا يبلغ إلا إذا ضمت فإنها تضم ، وكذلك المعز مع الشياة ، وأما الأجناس فلا تضم مع بعضها البعض كالشعير فلا يضم مع الحنطة ، وكذلك الفضة لا تضم مع الذهب لأنهما جنسين مختلفين .

■ **الفائدة الثالثة :** في الحديث دلالة على المقصود من الزكاة وأن مبنها على المواساة بين الأغنياء والفقراء ، ويوضح ذلك في اشتراط ملك النصاب فمن ملك الأنسبة المذكورة واسى غيره ، ومن قصر عنها فلا تتحمل أن تؤخذ منه الزكاة فهو أولى بأن يواسى نفسه .

■ **الفائدة الرابعة :** في الحديث دلالة على أن الزكاة تجب في التمر والحب وفي الرواية الأخرى " التمر إذا بلغت خمسة أوسق " واحتل了一هل العلم هل تجب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض من الحبوب والشمار :

القول الأول : أن الزكاة لا تجب إلا في أجناس أربعة وهي الحنطة والشعير - من الحبوب - ، والزيسب والتمر - من الشمار وهذا القول رواية الإمام أحمد واقتصره الصناعي . [في سبل السلام ٤ / ٤٣] والشوكتاني (في نيل الأوطار ٨ / ٩٣) والألباني (في تمام الملة ص ٣٦٩)

واستدلوا : بحديث أبي موسى الأشعري ومعاذ - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لهم ((لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربع : الشعير ، والحنطة ، والزيسب ، والتتمر)) رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال :

" إسناده صحيح "

ونوقيش : بأن هذه الأصناف الأربعة هي الدارجة في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - قوتاً للناس يأكلون منه ، وليس المقصود اقتصار الزكاة على هذه الأربعة وهذا قول جمهور العلماء .

ورأوا أن هذه الأصناف الأربع تجمعها صفات هي المقصودة وهي الاقتباسات (أي كونه قوتاً) أو الكيل (أي يكال) والادخار فالأرز مثلاً تجتمع فيه هذه الصفات وغير مذكور في الحديث فلا فرق بينه وبين الشعير والزيسب بل إن حاجة الناس إليه الآن أكثر وهو عندهم أنفس وفيه مواساة لهم ففيه الزكاة .

إِبْرَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

إذاً القول الثاني : أن الزكاة تجب في غير الأربعة المذكورة السابقة وبهذا قال جمهور العلماء من الشافعية والمالكية والحنابلة - رحمة الله - وزادوا على الأصناف الأربعة السابقة أصنافاً أخرى اجتمعت فيها العلل المرادة إلا أنهم اختلفوا في العلة المؤثرة :-

- أ - فالأنفاف على وجوب الزكوة في جميع الحبوب والثمار والخضروات بلا استثناء .**
- ب - المالكية والشافعية على وجوب الزكوة في الذي يقتات ويَدْخُر، أي يصلح أن يكون قوتاً من أقوات الناس ، ويصلح للإِدْخَار بطبيعته بلا وسيلة حافظة له .**
- ج - وفي رواية لأحمد - رحمه الله - أن الزكاة تجب في كل ما يكال ويَدْخُر ، والمكيل : هو الذي يكال بالمد أو الصاع أو الوسق**
- د - وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن العلة هي الإِدْخَار فقط فكل ما يدخل تجب فيه الزكاة وما لا .**
- والظاهر والله أعلم : أن الذي تجب فيه الزكوة هو ما جمع علتين وهما الكيل والإِدْخَار ، وهو اختيار الشيخ ابن باز وشيخنا ابن عثيمين . [في الممتع ٦ / ٦٩].**

أما الكيل فيدل عليه حديث الباب « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةَ أُوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبَ صَدَقَةً » وظاهر الحديث يشمل جميع الحبوب ومن الحبوب ما لا يقتات ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا الحديث جعل النصاب خمسة أوساق ، والوسق معيار كيلي فدل هذا على أن الكيل علة معتبرة .

وما الإِدْخَار فلأن النعمة به أبلغ وأكثر مواساة لمستحقي الزكوة ، بخلاف الأشياء التي تفسد إذا تأخرت لأن منافعها مؤقتة .
ومن الأصناف التي تكال وتدخل : الحبوب عموماً للحديث السابق كالقمح والشعير والذرة والقهوة والأرز والعدس والحبة السوداء وغيرها ، ومن الثمار : التمر والزيتون والصنوبر وغيرها .

وما لا زكوة فيه : الخضروات عموماً والفواكه أيضاً والبقول كالثوم والبصل والجزر والبطيخ والزيتون كذلك لا زكوة فيه .

=====

باب: (ما فيه العشر أو نصف العشر)

٢ - وعن حَبَّارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ قَالَ «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ. وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ»
وَأَمَّا الْبَخَارِيُّ فَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ

شرح الفاظ الحديث:

((فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ)) : المقصود بما سقط الغيم هو المطر وجاء في لفظ البخاري (فيما سقط السماء والعيون أو كان عثرياً) والعثري هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي كأنه عثر على الماء عثراً بلا كلفة وعمل من صاحبه .

((الْعُشُورُ)) : بضم العين جمع عُشر ، والعشر هو مقدار المخرج من زكاة الحبوب والثمار إذا بلغ النصاب وهو خمسة أو سق ، والعشر إنما يجب فيما سقي بلا عناء ولا مشقة .

((بِالسَّانِيَةِ)) : وجاء عند البخاري (بالنضج) وكلاهما يعني واحد ، والسانية : هي الدابة من البقر أو الأبل أو الحمير تحمل الماء من البئر إلى الزرع فتخرج الماء من البئر بأدوات معروفة ، والسواني كانت معروفة قديماً وأما اليوم فاستبدل الناس بها الآلات الحديثة .

((نِصْفُ الْعُشْرِ)) : هذا هو مقدار المخرج من زكاة الحبوب والثمار إذا بلغ النصاب وهو خمسة أو سق ونصف العشر إنما يجب فيما سقي بعناء وكلفة .

من فوائد الحديث:

■ **الفائدة الأولى :** في الحديث دلالة على مقدار الواجب إخراجه في زكاة الحبوب والثمار وأنه يختلف باختلاف مشقة وكلفة السقي فهو قسمين :-

الأول : أن يُسقى من غير كلفة ومؤنة كأن تسقيه الأنهر أو السماء أو العيون أو يكون عثرياً فهذا فيه العشر .

الثاني : أن يُسقى بكلفة ومؤنة كأن يُسقى بالسواني – وهذا قديماً – ويقوم مقامه اليوم الآلات الحديثة المعروفة وهي تحتاج إلى مؤنة في قيمتها وما تحتاجه بعد شرائها كالصيانة والكهرباء والزيوت والأدوات ونحوها فما سُقى كذلك ففيه نصف العشر .

وهذا المقدار إنما يُخرج إذا بلغت الحبوب أو الثمار نصابها والنصاب كما سبق خمسة أو سق وبهذا يُجمع بين الحدين .

وأما إذا كان بعض السنة تسقيه الأمطار وبعضها يُسقى بمؤنة وكلفة فإن العبرة بالأكثر فإذا كان يُسقى ثمانية أشهر بمؤنة وأربعة أشهر تسقيها الأمطار وفيها نصف العشر وإذا كان العكس ففيها العشر ، وإذا كان ستة أشهر بمؤنة وستة أشهر

تسقيها السماء فاختار شيخنا ابن عثيمين أن فيها ثلاثة أرباع العشر جمعاً بين المقدارين . [انظر فتاوى اللجنة الدائمة (٢٣٤ / ٩) برقم]

- الفائدة الثانية : في الحديث دلالة على مراعاة ما بذله الناس لزروعهم بأن خفف الشارع على من تكلّف في سقي زرعه فجعله على النصف من لم يجد عناء ومشقة في سقياه وهذا من رحمة الله تعالى .

=====

باب: (لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه)

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ». ولمسلم في روایة : « إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ ».

شرح ألفاظ الحديث :

((إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ)) : هي الصدقة التي يخرجها المسلم عن نفسه أو عن غيره في نهاية شهر رمضان وسيأتي مزيد بيان لها في باحها بإذن الله تعالى قريباً .

من فوائد الحديث :

■ الفائدة الأولى : في الحديث دلالة على عدم وجوب الزكاة فيما اخذه الإنسان لنفسه من الرقيق والخيل ومثله سائر الأشياء التي احتصها لنفسه ، وحديث الباب كما يقول العلماء أصل في أن الأشياء التي للقنية لا زكاة فيها ما دام أنه اقتناها لنفسه ، وهذا من سماحة الشريعة وتيسيرها ، فيدخل في حديث الباب سائر الأشياء التي يقتنيها الإنسان لنفسه سواء استعملها حاجته لها كالسيارات ، والمساكن ، والأواني ، والفرش ، أو استعملها لكي يحصل بها أجراً كسيارات الأجرا ، وسيارات النقل ، وآلات التجارة والمحدادة ، وآلات المغاسل ونحوها ولكن ما يربحه من هذه الآلات يخرج زكاته بعد مضي الحول فيخرج (ربع العشر) .

■ الفائدة الثانية : قوله - صلى الله عليه وسلم - ((فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ)) مفهومه أن الأشياء التي يقتنيها الإنسان لا لنفسه وإنما للتجارة لا تدخل في حديث الباب فهذه فيها زكاة عروض التجارة وهي السلع المعدة للتجارة بأن تباع وتشترى سواء كانت سيارات أو أراضٍ أو ماشية أو مواد غذائية أو أقمشة أو غيرها مما أعدد للتجارة فقد نقل الإجماع ابن حجر - رحمه الله - (في الفتح ٤١٢ / ٣) وحکاه عن ابن المنذر أن في عروض التجارة زكاة ونقل الإجماع أيضاً ابن قدامة (في المغني ٤ / ٢٤٨) ، فيقوم التاجر بضاعته في وقت محدد بعد مضي الحول ويخرج ربع عشر القيمة في ذلك الوقت .

- الفائدة الثالثة : في الحديث دلالة على وجوب زكاة الفطر في الرقيق فيخرجها عنه سيده و إن لم يكن هذا الرقيق للتجارة فإنها تخرج عن زكاة الفطر حيث استثنى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال «إلا صدقة الفطر» وذلك لأن زكاة الفطر زكاة بدن لا علاقة للتجارة فيها وسيأتي بيان أحكامها قريباً بإذن الله .

=====

باب: (في تقويم الزكاة ومنعها)

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ . فَقَيْلَ: مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ وَخَالِدٌ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَمُ رَسُولُ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا . قَدِ احْتَسَنَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ . وَمِثْلُهَا مَعَهَا» . ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ أَمَا شَعْرَتَ أَنَّ عَمَ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ؟» .

شرح ألفاظ الحديث:

((فَقَيْلَ: مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ وَخَالِدٌ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ)) : (فَقَيْلَ) لم يُعِينَ القائل هنا إلا أن قوله - صلى الله عليه وسلم - وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً يدل على أن القائل جماعة وليس واحداً ، فقالوا منع ابن جمبل وخالد بن الوليد وال Abbas الزكاة فلم يدفعوها .

((مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ)) : (مَا يَنْقِمُ) بكسر القاف وفتحها والكسر أشهر وأفصح ول المعنى : ما يريده أو ما ينكر ابن جمبل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله ، وعند البخاري (فأغناه الله رسوله) لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان سبيلاً لدخوله في الإسلام فأصبح غنياً بعد فقره بما أفاء الله على رسوله وأباح لأمتته من الغائم .

وهنا النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يعتذر لابن جمبل بل بين أنه يجب عليه دفع الزكاة فلا عذر له في منعها فقال: ((مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ)) وهذا أسلوب يسميه البلاغيون تأكيد المدح بما يشبه الذم .

((احْتَسَنَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)) : (احْتَسَنَ) أي حبس ، و(أَدْرَاعَهُ) جمع درع ، و(أَعْتَادَهُ) جمع عتد - بفتح العين والتاء - وأيضاً عتاد ويجعل على اعتاد وأعتدة ، وقال أهل اللغة : الأعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها . [انظر شرح النووي لمسلم ٧ / ٦٠]

((عَمَ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ)) : أي مثل أبيه في المنزله والتعظيم ، وصنو أبيه أي يرجع الأب والعم إلى أصل واحد ومنه

قوله تعالى: ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [الرعد : ٤]

من فوائد الحديث :

- **الفائدة الأولى :** في الحديث دلالة على أن الإمام أن يبعث من يأخذ الزكاة من أهل الركوة كما بعث النبي - صلى الله عليه وسلم - عمر - رضي الله عنه - على ذلك ، وهذا معروف من عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى اليوم .
- **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على أن منع الزكوة منكر عظيم وأنه يُشكى إلى من هو أعلى ولا يُستتر عليه فإذا علم أنه منعها حقاً كما شكي على ابن جمبل وخالد بن الوليد والعباس .
- أما ابن جمبل فلم يعتذر له النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه لا عذر له بخلاف العباس وخالد بن الوليد - رضي الله عنهما - كما سيأتي .

بل بين النبي - صلى الله عليه وسلم - في حق ابن جمبل ما يدل على قبح من يجحد نعمة الله عليه فالمال مال الله هو الذي أغناه عندما كان فقيرا ثم يمنع حق الله فيه فلا يخرج الزكوة ، وسيأتي قريباً جزاء مانع الزكوة في الآخرة .

- وأما خالد بن الوليد - رضي الله عنه - فاعتذر له النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن ما عنده من اعتقاد وأدراع ليست له وإنما أوقفها في سبيل الله وليس فيها زكوة ولذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم - " **وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا** " وقيل : أن خالداً - رضي الله عنه - لما طلبوا منه الزكوة لم يدفعها إليهم لأنه رأى أن دفع الزكوة في الجهاد في سبيل الله أحوج فرأى أن يصرفها فيه فاشترى ما يصلح للجهاد . [انظر المفهم للقرطبي ٣ / ١٦]

وأما العباس - رضي الله عنه - فاختار في سبب المنع على قولين :

الأول : لأن العباس - رضي الله عنه - **تعجّل** دفع الزكوة أي دفعها قبل أوانها ، لما رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه من حديث علي - رضي الله عنه - أن العباس - رضي الله عنه - سأله النبي - صلى الله عليه وسلم - في تعجيل صدقته قبل أن تحل ، فرخص له في ذلك " وخالف في صحة الحديث لأن في سنته حجاجة بن عدي الكنوبي ، والحديث حسن البغوي وأحمد شاكر والألباني وقال ابن باز : " هو حديث جيد لا بأس بإسناده " [انظر شرح السنة للبغوي حديث رقم (١٥٧٧) وانظر إبراء الغليل للألباني (٣٤٦ / ٣)] .

وفي رواية أبي عبيد [في الأموال ص ١٨٨٥] أن العباس - رضي الله عنه - **تعجل** سنتين ، فأخذ الفقهاء من هذا جواز تعجيل الزكوة للمصلحة كحصول آفة أو مجاعة أو احتاج إنسان مال في عملية جراحية اضطر إليها وليس عنده مال ولو تأجلت لتضرر أو ربما يحصل مع تأجيله وفاة ولو أعطيته زكوة سنة لا تبلغ القيمة وليس عنده من يعطيه فتعجل له الزكوة أو كان تصيبه آفة تضره وهو هذا فلا بأس بتعجيل الزكوة ، ومثله من **عجل** زكاته قبل حلولها بخمسة أشهر أو نحوها حاجة لو أخرها إلى تمام الحول لتضرر المحتاج ، وتعجيل الزكوة يشترط له العلماء وجود النصاب أما إذا لم يبلغ النصاب فلا يصح أن يعجلها كمن يكون عنده (١٨٠ درهم) ويريد أن يزكي عن (٢٠٠ درهم) فهذا لا يصح لأن النصاب عنده لم يبلغ ، وبلوغ النصاب سبب

لابد منه للزكاة وتقديم الشيء على سببه لا يصح وهذا مبني على قاعدة ذكرها ابن رجب (في القواعد الفقهية ص ٦) وهي (أن تقدم الشيء على سببه ملغى ، وتقديمه على شرطه جائز) وسبب عبادة الزكاة بلوغ النصاب وشرطها مضي المول .

إذن مما اعتذر به للعباس أن عجل زكاته عن وقتها ، وهذا هو القول الأول في سبب منعه .

والقول الثاني : أن السبب في منع العباس - رضي الله عنه - لـ**الزكاة** هو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تحملها عنه لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ((فَهِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا)) وهذا القول هو الأظهر والله أعلم لأن العباس - رضي الله عنه - لو كان قد تعجلها في هذا الحديث لبيَّن لهم سبب المنع ولم يشكوه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ويقولون عنه أن منع الزكاة ، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في آخر الحديث (أَمَا شَعِرْتَ أَنَّ عَمَ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ) مشعرًّا بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - تحملها عن عمه العباس احتراماً له وتقديراً وإكراماً .

الفائدة الثالثة : حديث الباب من الأدلة التي استُدلَّ بها على وجوب الزكاة في عروض التجارة ، ووجه ذلك أنهم طلبوا من خالد بن الوليد - رضي الله عنه - عنه زكاة أعتاده وأدراجه ظناً منهم أنه اخذه للتجارة . قال النووي: " استنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة ، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف خلافاً لداود " [في شرح سلم ٦٠ / ٧]

الفائدة الرابعة : في الحديث دلالة على جواز بل مشروعية وقف الإنسان شيئاً من ماله في سبيل الله في المشاريع الخيرية ونحوها والوقف : هو حبس عين (من مال أو بناء أورهن ونحوه) وعدم التصرف بها مع التصرف بمنافعها في مجالات الخير . فينبغي للمسلم أن يحرص على أن يجعل شيئاً موقعاً في سبيل الله ولو كان يسيراً ، وخالد بن الوليد - رضي الله عنه - أوقف أدراجه وأعتاده في سبيل الله ، وهذا الوقف في حديث الباب يدل على أمرين :

الأول : أن الشيء الموقف لا زكاة فيه ، فالوقف لا يُركي لأن الوقف كله في سبيل الله ويدل على ذلك اعتذار النبي - صلى الله عليه وسلم - لخالد - رضي الله عنه - في دفع الزكاة في أعتاده وأدراجه لأنها موقوفة في سبيل الله .

والثاني : صحة وقف المنقول ، والوقف نوعان - كما سيأتي في بابه بإذن الله تعالى - وقف عقار ووقف منقول ، فالعقار هي الأرض وما يتصل بها كالبناء والغراس ونحوهما ، والمنقول هو ما سوى العقار مما يُنقل كما أوقف خالد بن الوليد أعتاده في سبيل الله ، والقول بصحة وقف المنقولات هو قول جمهور العلماء خلافاً للأحناف .

الفائدة الخامسة : في الحديث دلالة على الذب عن أعراض أهل الفضل حين يذكر ما ليس فيهم من العيوب ، والاعتذار عنهم .

الفائدة السادسة : في الحديث بيان مكانة العم وأنه مثل الأب في المنزلة والتقدير .

باب : (زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ)

٥- عَنْ أَبْنَىٰ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ . صَاعًا مِنْ تَمْرٍ . أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ . عَلَى كُلِّ حَرَّ أَوْ عَبْدٍ . ذَكَرٌ أَوْ اثْنَيْ . مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

وفي رواية للبخاري : قال نافع : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يعطيها الذين يقبلونها . وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين

٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحَدْرِيِّ ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ، إِذْ كَانَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ، زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ . حَرَّ أَوْ مُمْلُوكٍ . صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطِ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ فَلَمْ تَرْلُ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِيمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةً بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًَا، أَوْ مُعْتَمِرًا . فَكَلَمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ . فَكَانَ فِيمَا كَلَمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى مُدْيَنِينَ مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ . فَأَخْدَى النَّاسُ بِذَلِكَ .

قال أبو سعيد : فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ، كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ أَبَدًا، مَا عِشْتُ .

وفي رواية للبخاري : قال أبو سعيد : وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر .

باب: (الأمر بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ)

٧- عَنْ أَبْنَىٰ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، أَنْ تُؤَدَّى، قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ .

شرح ألفاظ الأحاديث :

((زَكَاةُ الْفِطْرِ)) : هي الصدقة التي يخرجها المسلم عن نفسه أو عن غيره في نهاية شهر رمضان ، وتسمى زكاة الفطر في

أحاديث الباب ، وتسمى أيضاً زكاة رمضان كما في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عند البخاري : ((وكلي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بحفظ زكاة رمضان ...)) ويسمى بها عامة الناس اليوم (الفطرة) - بكسر الفاء - وهي كلمة لها أصل في اصطلاح الفقهاء كما أشار إلى ذلك النووي (في المجموع ٦/١٠٣) وأنها مأخوذة من الفطرة التي هي الخلقة أي زكاة البدن وسميت زكاة الفطر

بهذا الاسم لأنها تجب بالفطر من رمضان وقيل : أن صدقة الفطر المراد بها صدقة النفوس والأبدان ، فالفطر مأمور من الفطرة وهي أصل الخلقة ، واختار ابن حجر الأول . (انظر الفتنة / ٣ / ٣٦٧)

وزكاة الفطر تتعلق بالأشخاص لا بالأموال ولذا لا يشترط للزكوات الأخرى من بلوغ النصاب والحوال ونحو ذلك . ((فَرَضَ)) : الفرض لغة : القطع والتقدير ، والمقصود بفرض هنا أوجب .

((صَاعًا مِنْ تَمْرٍ)) : الصاع مكيال يزن أربعة أمداد ، وسبق مقدار الصاع في قول شيخنا ابن عثيمين كما في فتاواه : " وقد حررته - أي الصاع النبوى - مبلغ كيلوبين وأربعين جراماً من البر الرزين " [١٨ / ٨٥] وأيضاً في المجمع (٦ / ١٧٦) .

((وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا)) : أي من أهل الزكوة .

((وَكَانُوا يَعْطُونَ قَبْلَ الْفَطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ)) : أي يخرجون زكاة الفطر قبل العيد بيوم أو يومين وهذا وقت حواز وفي حدث ابن عمر - صلى الله عليه وسلم - في الباب الآخر (أمر بزكاة الفطر تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) هذا الوقت هو الأفضل كما سيأتي وهو بعد صلاة الفجر قبل صلاة العيد .

((صَاعًا مِنْ أَقْطِ)) : بفتح الهمزة وكسر القاف أو سكونها يجوز فيه الوجهان ، والأقط يتحذ من اللبن المحيض يُطبخ ثم يُجفف غالباً ما يصنعه أهل البدية . [انظر تحذيب اللغة / ٩ / ٢٤١] .

((قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًا، أَوْ مُعْتَمِرًا)) : وكان ذلك أيام خلافته كما في زيادة عند ابن خزيمة (٢٤٠٨) وهو يومئذ خليفة " وقدومه كان للمدينة .

((إِنِّي أُرِيَ مُدَّيْنٌ مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ)) : سمراء الشام هو القمح الشامي ، وهذا اجتهاد من معاوية حيث جعل مدین من البر يعدل صاعاً من التمر في زكاة الفطر ، فمن أخرج نصف صاع من بر - لأن الصاع أربعة أمداد - أجزأه ذلك عن صاع من التمر وذلك لأن البر نفيس عندهم لكن أبا سعيد أنكر هذا الاجتهاد فقال : (أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت) فكان يخرج - رضي الله عنه - صاعاً من أي طعام كان ، واستمر على ذلك .

من فوائد الأحاديث :

- **الفائدة الأولى :** في الأحاديث دلالة على وجوب زكاة الفطر على كل مسلم ، ذكرأً كان أو أنثى ، حراً أو عبداً ، صغيراً أو كبيراً ، ونقل الإجماع على هذا ابن المنذر . [في الإجماع ص (٤٩)]

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

الفائدة الثانية: في حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - بيان ما كان يخرجه الصحابة مع النبي - صلى الله عليه وسلم - من الطعام في زكاة الفطر وهو صاعاً من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط هذه أربعة ويضاف لها القمح لحديث أبي سعيد - رضي الله عنه - فصارت خمسة أنواع ، وهل يقتصر في إخراج زكاة الفطر على ماورد فيه النص فقط ؟ على قولين :-

والأظهر والله أعلم أنه يجزيء كل طعام يعتبر قوتاً عند الناس كالأرز والعدس والغoul ونحوها مما يقتاته الناس ، وهذا قول أكثر العلماء .

ويدل على ذلك : حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - في الباب لما عد الأربع قال في آخر الحديث كما في رواية البخاري ((وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر)) وهذا يدل على أن هذه الأربع ليست مقصودة بذاتها (في إعلام الموقعين ٣ / ١٢) وإنما لأنها كانت طعامهم وقتئذ في المدينة .

قال ابن القيم - رحمه الله - : " وهذه - أي الأنوع الخمسة - كانت غالب أقوافهم بالمدينة ، فأما أهل بلد أو محله قوتهم غير ذلك فإنما عليهم صاع من قوتهم ، فإن كان قوتهم غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك أخرجوا فطركم من قوتهم كائناً ما كان هذا قول جمهور العلماء ، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتات أهل بلدتهم " (انظر زاد المعاذ ٢ / ٢١)

- مما يجدر التنبية عليه : أن من الأصناف الواردة في النص كانت طعاماً للناس على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة وأما اليوم فليست طعاماً كالشعير مثلاً ، فالصواب والله أعلم أنه لا يجزيء في زكاة الفطر لأنه ليس قوتاً يقتاته الناس وينتفع به المساكين ليكون طعاماً لهم ، وذلك لأنه الحكمة من زكاة الفطر جاءت في حديث ابن عباس - رضي الله عنه - عند أبي داود وابن ماجة ((فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر طهرا للصائم من اللغو والرفث ، وطعمه للمساكين)) وشكراً لله تعالى على إتمام شهر الصيام هذه العلل الثلاث هي الحكمة المرادة من زكاة الفطر ووجه الشاهد هنا أنها طعمة للمساكين .

■ **الفائدة الثالثة:** حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - وإخراجهم لزكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو شعير أو تمر أو زبيب فيه مسألتان مهمتان :-

المسألة الأولى: فيه بيان لمقدار زكاة الفطر وهو صاع بمقدار صاع النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهل يستثنى في هذا المقدار نوع من الطعام ؟

القول الأول: يستثنى من ذلك البر فإنه يجزيء منه نصف صاع من بر ، وهذا قول أبي حنيفة و اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية

- رحمه الله -

إبْرَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

استدل أصحاب القول الأول : بحديث أبي سعيد - رضي الله عنه - في الباب حيث جعل معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - حين خطب الناس مدين من بر تعادل صاعاً من تمر وأخذ الناس بذلك الاجتهاد .

القول الثاني : أنه لا يستثنى من ذلك شيء فأي صنف تخرج زكاة الفطر منه لابد فيه من صاع ، وبهذا قال جمهور العلماء واختاره الشيخ ابن باز.

واستدلوا : بحديث أبي سعيد - رضي الله عنه - في الباب حيث قال " صاعاً من طعام ، أو صاعاً من أقط ... " فأبو سعيد - رضي الله عنه - ذكر المقدار وهو الصاع مجملًا في أي طعام ثم ذكر الصاع مفصلاً في الأصناف الأربع المذكورة في الحديث والبر يدخل في عموم الطعام وأما الاستدلال باجتهاد معاوية - رضي الله عنه - فقد أنكر ذلك أبو سعيد - رضي الله عنه - كما في حديث الباب وقال ((فاما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت)) وأبو سعيد - رضي الله عنه - أطول صحبة وأعلم بأحوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وإذا اختلفت أقوال الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يكن قول بعضهم أولى من بعض وينظر في دليل آخر ، وبالنظر إلى أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - في زكاة الفطر فقد جاءت ببيان مقدار الصاع في الطعام ويدخل في عموم ذلك البر وهذا القول هو الأحوط والله أعلم .

المسألة الثانية :

هل يجزئ إخراج القيمة نقداً بدلاً عن الصاع من الطعام ؟

القول الأول : أنه يجوز إخراج القيمة في زكاة الفطر ، وهو قول الأحناف وقد روی ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري (انظر المغني ٤ / ٢٩٥)

واستدلوا : بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - الذي رواه ابن عدي والدارقطني وهو بنحو حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - الذي في الباب وفيه زيادة وهي قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم)) قالوا وإن إخراج القيمة في زكاة الفطر فيه إغفاء المساكين عن السؤال في يوم الفطر ، والحديث ضعيف ضعفه ابن حجر في البلوغ لأن في سنته أبا معاشر نحیح السندي المدني ضعفه غير واحد من أهل العلم .

وعللوا أيضاً بأن حاجة الفقير إلى المال أكثر من حاجته إلى الطعام .

والقول الثاني : أنه لابد من إخراجها طعاماً ، وهو قول جمهور العلماء . وهو القول الراجح والله أعلم

ويدل على ذلك :

١ - حدثنا ابن عمر وأبي سعيد - رضي الله عنهما - في الباب .

ووجه الدلالة : أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فرضها صاعاً من الطعام وعینها بذلك وإنحراف القيمة خلاف لما أمر به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

٢ - إخراج القيمة مخالف لعمل الصحابة حيث كانوا يخرجونها صاعاً من طعام .

٣ - أن في إخراجها قيمة يخرج زكاة الفطر من كونها شعيرة من شعائر الإسلام الظاهرة إلى كونها شعيرة خفية . [انظر معلم السنن للخطابي ٢١٩ / ٢]

٤ - أن النقود كانت موجودة على عهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ومع ذلك أمر بإخراج الطعام ، فلو كان دفع النقد جائزاً للأمر به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأن فيه سعة الاختيار للمسكين إن شاء اشتري به طعاماً وأن شاء اشتري به شيئاً آخر ، ومع ذلك لم يأمر به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وحب الإنسان للمال أمر قد فطر عليه ومعلوم منذ عهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وزمن التشريع إلى وقتنا اليوم فالنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هو الذي أنزل عليه قوله تعالى:

﴿ وَإِنَّهُ لِحُبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات : ٨] الخير هنا المال ، وهو القائل - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ((لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغنى ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب)) والحديث متفق عليه والنصوص كثيرة في بيان حرص ابن آدم على المال ورغبته فيه ومع ذلك لم يأمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بدفع المال عوضاً عن الطعام في زكاة الفطر .

- قيل للإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - قوم يقولون : عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - كان يأخذ القيمة في الفطرة ؟ قال : يدعون قول الرسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ويقولون : قال فلان ، وقد قال ابن عمر - رضي الله عنهما - : فرض رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - زكاة الفطر صاعاً والحديث متفق عليه .

واختار عدم إجزاء النقد في زكاة الفطر الشيخ ابن باز [في فتاوى نور على الدرب الحلقة (٤١٧) والسؤال (١٢) وشيخنا ابن عثيمين (في فتاواه ١٨٥ / ٢٦٥)].

الفائدة الرابعة : في حديثي ابن عمر - رضي الله عنهما - بيان لوقت إخراج زكاة الفطر ، ووجوب إخراج زكاة الفطر قبل صلاة العيد والأفضل أن تكون قبل صلاة العيد ويجوز قبل العيد بيوم أو يومين ، ويمكن تقسيم وقت إخراج زكاة الفطر إلى ثلاثة أقسام :

الأول : وقت جواز : وهو قبل العيد بيوم أو يومين .

ودليله : حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الباب وفيه : " وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين "

الثاني : وقت استحباب : وهو قبل الخروج لصلاة العيد .

ودليله : حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في الباب الآخر " أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أمر بزكاة الفطر أن تؤدى

قبل خروج الناس إلى الصلاة " .

الثالث : وقت تحريم : وهو بعد صلاة العيد .

ودليله : حديث ابن عباس- رضي الله عنه - مرفوعاً وفيه ((من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات)) رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، ولأنه تأخير للعبادة عن وقتها بغیر عذر .

باب: (إثم مانع الزكوة)

- ٨ - عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله: «ما من صاحب ذهب ولا فضة، لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيمة، صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم. فيكون بها جبهة وجبينه وظهره. كلما بردت أعيدت له. في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة. حتى يقضى بين العباد. فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار». قيل: يا رسول الله فلابد؟ قال: «ولا صاحب إيل لا يؤدي منها حقها. ومن حقها حلبها يوم وردها. إلا إذا كان يوم القيمة. بطبع لها بقاع قرقير أوفى ما كانت، لا يفقد منها فصيلاً واحداً، تطأه بأحافيفها وتتعاضه بأفواهها، كلما مر عليه أولاه رعد عليه أخرها، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد. فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار». قيل: يا رسول الله فالبقر والغنم؟ قال: «ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيمة بطبع لها بقاع قرقير، لا يفقد منها شيئاً، ليس فيها عقصاء ولا جلحاء ولا عضباء تنطحه بقرونها وتتطوه بأظلافها. كلما مر عليه أولاه رعد عليه أخرها. في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة. حتى يقضى بين العباد. فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار». قيل: يا رسول الله فالخيل؟ قال: «الخيول ثلاثة: هي لرجل وزر. وهي لرجل ستر. وهي لرجل أجر. فاما التي هي له وزر، فرجل ربطة رباء وفخر ونواء على أهل الإسلام فهي له وزر. وأما التي هي له ستر. فرجل ربطة في سبيل الله. ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقايتها. فهي له ستر وأما التي هي له أجر. فرجل ربطة في سبيل الله لأهل الإسلام. في مرج وروضة. فما أكلت من ذلك المرج أو الروضة من شيء. إلا كتب له، عدداً ما أكلت، حسناً، وكتب له، عدداً أرواتها وأبوالها، حسناً. ولا تقطع طولها فاستنت شرفاً أو شرفين إلا كتب الله له، عدداً آثارها وأرواتها، حسناً. ولا مر بها صاحبها على نهر فشربت منه ولا يريده أن يسقيها، إلا كتب الله له، عدداً ما شربت، حسناً». قيل: يا رسول الله فالحمر؟ قال: «ما أنزل على في الحمر شيء إلا هذه الآية الفادة الجامعه: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ». رواه مسلم

ومن قوله : «**الْحَيْلُ تَلَكَّهُ ..**» إلى آخر الحديث عند البخاري من حديث أبي هريرة أيضاً وفي رواية له : «**مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِيمَانًا بِاللَّهِ، وَتَصْدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شَيْعَةَ وَرِئَةَ وَرُؤْسَةَ وَبَوْلَةَ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»

شرح ألفاظ الحديث :

((**مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤْدِي مِنْهَا حَقُّهَا**)) : وأعظم حق هو أداء زكاتهما ، وقوله (حقها) ظاهره هاء التأنيث ضمير يعود على الفضة لأنه أقرب مذكور ، وفي هذه الحالة يكون ذكر الذهب لا فائدة منه وهذا غير مراد بلا شك ، والأفضل أن يقال الذهب والفضة يقال لها (عين) لغة ، والعين مؤنثة والضمير يعود عليها .

((**صُفَحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ**)) : الصفيحة كل شيء عريض من حجارة أو لوح ونحوهما وجمعها صفائح [انظر لسان العرب ٧ / ٧]

[٣٥٥]

((**كُلُّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ**)) : أي أن هذه الصفائح لا تترك حتى تبرد وتزول حرارتها ، ولكنها كلما برداً أعيدت وأحياناً في نار جهنم .

((**وَمِنْ حَقُّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وِرْدِهَا**)) : (حلبها) : بفتح اللام على المشهور وحكي إسكانها ، ويوم وردها أي حين ترد الماء لشرب وهي ترده في كل ثلاثة أو أربعة أيام وربما في ثانية ، فمن حرقها أن تحمل في ذلك اليوم ، واختلف في هذا الحق وسيأتي شيء من بيانه في الحديث القادر - فقيل يسكن المارة من أبناءها لاجتماعهم على المياه وهذا على سبيل الاستحساب ، وقيل : تحمل للرفق بها لأن في حلبها قبل أن ترد الماء يلحقها مشقتان: مشقة العطش ومشقة الحلب [انظر عن المعبد شرح سنن أبي

داود للعظيم آبادي ٥ / ٥٣].

((**بُطِحَ لَهَا**)) : أي أطلق هو على وجهه لهذه الإبل ، وقيل : البطح هو البسط أياً كان على الوجه أو غيره ، ومنه سميت بطحاء مكة لأنها طاحت بها.

((**بِقَاعٍ قُرْقِرٍ**)) : أي مكان مستوٍ واسع ، والقاع أصله المكان المنخفض الذي يستقر فيه الماء والقاع جمعه قيعة وقيعان ، والقرقر المستوي الواسع من الأرض أيضاً ، وهو بفتح القافين .

((**أَوْفَرَ مَا كَانَتْ**)) : وفي الرواية الأخرى عند مسلم (أعظم ما كانت) وفي هذا بيان لكثرتها وقوتها وكماها وشققها وطئها وفي هذا بيان لشدة العقوبة .

((**لَا يَقْقُدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا**)) : الفصيل : هو ولد الناقة حين يفصل عن أمها والخوار إذا فطم سمي فصيلاً . ((**كُلُّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا**)) : أي كلما مرَّ عليه أولى هذه الماشية رُدَّ عليه أخرىها ، وقيل إن في العبارة

قلبٌ وتغيير والصواب أن يقال (كلما مر عليه أخراها زَدَ عليه أولاها) لأن الأول هو الذي يرجع ويرد وأيد هذا القاضي عياض [انظر شرح مسلم لل النووي ٦٨ / ٧] وقيل أن العبارة صحيحة لا قلب فيها وهي هكذا في جميع الأصول وأيد هذا القرطبي [في المفهم ٢]

[٢٧ /

((لَيْسَ فِيهَا عُقْصَاءٌ وَلَا جَلْحَاءٌ وَلَا عَضْبَاءٌ)) : والعقصاء هي : الملتوية القرن ، ويقال رجل أعقص أي فيه التواء وصعوبة أخلاق [انظر المفهم ٣ / ٢٦] ، والجلحاء : هي التي لا قرون لها .

والعضباء : هي التي انكسر قرnya الداخل وفي هذا بيان أنها ذات قرون لا عيب فيها لتكون أنكى وأقوى في الطعن والنطح . وقيل إن العضباء يكون قطعها في الأذن ولذا ناقة النبي - صلى الله عليه وسلم - تسمى (العضباء) ، وقيل الأعضب في القرن والأذن .

((وَتَطُوُّهُ بِأَطْلَافِهَا)) الظلف يكون للبقر والغنم والظباء وكل دابة مشقوقة القوائم ، والخف للبعير والحاfer للفرس والbulgur والحمار ، والقدم للأدمي .

((الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ وِزْرٌ. وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ. وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ)) : فيه بيان أصناف الناس في اتخاذهم الخيل والوزر هو الإمام .

((رِبَاءً وَفَخْرًا)) : فخرًا أي تعاظمًا ، ورباءً : هو إظهار للطاعة وإبطان خلاف ذلك .

((وَنَوَاءً عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ لَهُ وِزْرٌ)) : نواءً بكسر النون ، والمناؤة هي المعاداة ، والمقصود أنه اتخاذها عداءً على أهل الإسلام .

((رَطَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ)) : أي أعدّها للجهاد في سبيله .

((فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ)) : المرج موضع الكلأ والمرج أكثر ما يطلق على الموضع المطمئن ، و الروضة أكثر ما تطلق على الموضع المرتفع .

((وَلَا تَقْطَعْ طِولَهَا فَاسْتَنْتَ شَرْفًا أَوْ شَرَفَيْنِ)) : طولها بكسر الطاء وفتح الواو ، ويقال طيلها كما في رواية البخاري ، والطيل والطيل هو الحبل الذي تربط فيه وتمدد لها لترعى .

((فَاسْتَنْتَ)) : أي جررت ورعت ، والشرف : المكان المرتفع .

((مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هُنْدِ الْآيَةُ الْفَادِهُ الْجَامِعَهُ)) : الحمر : جمع حمار ، والفاده : القليلة المثيل والنظير ، الجامعة : أي العامة الشاملة لكل خير ومعروف .

((وَتَصْدِيقًا بِوَعْدِهِ)) : أي تصديقاً بالذي وعد به من الثواب على ذلك .

((شَيْعَة)) : بكسر أوله والمقصود ما يشبع به .

((رَيْه)) : بكسر الراء وتشديد الياء والمقصود ما يرتوي به إذا شرب .

من فوائد الحديث :

- **الفائدة الأولى** : في حديث الباب دلالة على عظم إثم مانع الزكاة .
- **الفائدة الثانية** : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في الباب فيه بيان عقوبة مانع الزكاة الأخروية ، وهي كما يلي :-
أولاً : مانع زكاة الذهب والفضة .

أ - تصفح له صفائح من نار فيحمر عليها في نار أعظم من نار الدنيا بتسع وستين جزءاً وهي نار جهنم .
ب - يكوى بهذه النار مانع الزكاة في جنبه وجيئه وظهره وكما التوبة : ﴿ الَّذِينَ يَكْرِزُونَ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكَوَّى بِهَا جَبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزَתُمْ لَا نَفْسٌ كُمْ فَدُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْرِزُونَ ۝ [التوبة : ٣٤ - ٣٥]

واختلف في سبب تخصيص هذه الموضع بالكي : فقيل لقطبه وجهه في وجه السائل ، وزوراه عنه بجنبه وانصرافه عنه بظهره . [انظر المفهم للقرطبي / ٣ / ٢٥ - ٢٦]

وقيل : لاستيعاب جميع جهات الجسم فيكوى في جميع نواحي الجسم فالجبهة من الأمام والظهر من الخلف والجانب من الجوانب عن يمينه وشماله .

ج - أن هذه الصفائح التي أحmitt لا تترك حتى تبرد وتزول حرارتها بل كلما بردت أعيدت فأحmitt .

د - أن مدة العذاب مدة طويلة في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد .

ثانياً : مانع زكاة الإبل أو البقر أو الغنم

أ - أنه يلقى إما على وجهه أو على صفة أخرى في موضع مستوي واسع .
ب - أن هذه الإبل تأتي يوم القيمة بكثراً وقوتها وكمالها وثقلاها فتطؤه بأخفاها وتعصمه بأفواها لا يفقد منها شيئاً حتى ولد الناقة الصغير الوليد الذي فصل عن أمها ، وأما البقر والغنم فإنها تأتي عليه بقوتها القوية في نكايتها ونطحها فهي ذات قرن ليس بملتو ولا مكسور .

ج - أن هذا العذاب يتكرر على مانع الزكاة من هذه الماشية فهي تفعل به كذلك ثم تعود عليه مرة أخرى مرة بعد مرة .

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

د - أن مدة هذا العذاب مدة طويلة في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد .

■ الفائدة الثالثة : في الحديث دلالة على أن مانع الزكاة بخلافاً لا يكفر لقول النبي - صلى الله عليه وسلم ((فَيُرِئُ
سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ)) ووجه الدلالة : أنه لو كان كافراً لم يكن له سبيل إلى الجنة أبداً .

والقول الثاني : أن مانع الزكاة بخلافاً يكفر وهو رواية عن الإمام أحمد (انظر المعنى ٤ / ٨)

واستدلوا : بمفهوم ﴿فَإِن تَأْبُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْرَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ

يَعْلَمُونَ﴾ [التوبه: ١١].

ووجه الدلالة : أن مفهوم الآية أئمـا إذا لم يؤتوا الزكاة فليسوا بإخوان لنا في الدين .

والأظـهـر والله أعلم القول الأول لقوـة دليله ولأنـه دليل منطـوق ، والمنطـوق مـقدم على المـفـهـوم كما في قوـاعد الأـصـول ، والمـفـهـوم هو دليل القـول الثـاني ، وأـما من منع الزـكـاة جـاحـداً لـوجـوهـها فـهـوـكـافـر بـإـجـمـاعـ العـلـمـاء كـمـا تـقـدـمـ في أـوـلـ كـتـابـ الزـكـاةـ.

■ الفائدة الرابعة : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ سِرْتُ . فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . ثُمَّ لَمْ يَسْنَدْ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا . فَهِيَ لَهُ سِرْتُ وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ)

استدل به من يقول أن في الخيل زكاة كما في الغنم والبقر والإبل زكاة ، وهذا القول هو قول أبي حنيفة- رحمـهـ اللهـ - حيث استدل بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((ثُمَّ لَمْ يَسْنَدْ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا)) فقال حق الله هو الزكاة .

والقول الثاني : أنه ليس في الخيل زكاة ، وهو قول جمهور العلماء وهو القول الراجح والله أعلم .

ويـدلـ عـلـىـ ذـلـكـ : حـدـيـثـ أـبـيـ هـرـيـةـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ - المتـقدمـ : ((لـيـسـ عـلـىـ الـمـسـلـمـ فـيـ عـبـدـهـ وـلـاـ فـرـسـهـ صـدـقـةـ)) ولـعدـمـ الدـلـالـ عـلـىـ وجـوبـ الزـكـاةـ فـيـ الـخـيـلـ ، وـأـمـاـ ماـ اـسـتـدـلـ بـهـ أـصـحـابـ الـقـولـ الـأـوـلـ فـلـيـسـ فـيـهـ دـلـالـةـ فـيـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ المـرـادـ بـالـحـقـ هوـ إـخـرـاجـهـ لـلـجـهـادـ فـيـ سـبـيلـ اللـهـ عـنـدـ التـعـيـنـ لـلـخـرـوجـ ، أـوـ يـكـونـ المـرـادـ إـلـيـهـ الـإـحـسـانـ الـوـاجـبـ إـلـيـهـاـ مـعـنـىـ بـعـلـفـهـاـ وـسـائـرـ مـؤـنـهاـ ، أـوـ الصـدـقـةـ بـمـاـ اـكتـسـبـهـ مـنـهـاـ عـنـدـ الـضـرـورةـ ، أـوـ غـيرـ ذـلـكـ مـنـ التـأـوـيلـاتـ الـمحـتمـلةـ .

■ الفائدة الخامسة : في الحديث دلالة على اختلاف الناس في اتخاذهم للخيل فقد يكون اتخاذها مطلوباً ومرغوباً فيه كـمـنـ يـتـحـذـهـاـ أـجـرـاـ وـمـنـ يـتـحـذـهـاـ سـتـرـاـ فـكـلـاهـماـ رـبـطـهـاـ فـيـ سـبـيلـ وـمـنـ اـتـحـذـهـاـ أـجـرـاـ أـعـظـمـ ثـوابـاـ ، وـهـوـ المـقـصـودـ فـيـ قـوـلـ النـبـيـ - صلى الله عليه وسلم - ((الـخـيـلـ مـعـقـودـ فـيـ نـوـاصـيـهـ الـخـيـرـ إـلـىـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ)) مـتـفـقـ عـلـيـهـ - وـسـيـأـتـلـيـنـاـ فـيـ بـابـ إـبـاذـنـ اللـهـ تـعـالـىـ - لـأـنـهـ اـتـحـذـهـاـ طـاعـةـ ، وـقـدـ يـكـونـ اـتـحـذـهـاـ مـنـوـعـاـ وـذـلـكـ إـذـاـ كـانـ اـتـحـذـهـاـ مـعـصـيـةـ كـأـنـ يـتـحـذـهـاـ لـيـرـأـيـ بـهـاـ النـاسـ فـيـظـهـرـ إـرـادـةـ الـخـيـرـ وـالـطـاعـةـ فـيـهـاـ وـبـطـنـ خـلـافـ ذـلـكـ أـوـ كـأـنـ يـتـحـذـهـاـ لـيـفـاخـرـ فـيـهـاـ وـيـتـعـاظـمـ عـلـىـ غـيرـهـ بـهـاـ ، أـوـ كـأـنـ

" يتـحـذـهـاـ لـيـعـادـيـ بـهـاـ أـهـلـ إـلـاسـلامـ "

ابراج المسلم - كتاب الزكاة

الفائدة السادسة : في الحديث دلالة على أن الإنسان قد يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة ما دام أنه

قصد أصلها وأصلاح نيته فيها وهذا فيما ربط خيله في سبيل الله وكذلك في الحديث الآخر من احتبس فرسه في

سبيل الله بنية صادقة وذلك إيماناً بالله وتصديقاً بوعده فإن ما يحصل من تفاصيل أخرى تكون في ميزان حسناته وهذا

من فضل الله الواسع فإنه يكتب له عدد ما أكلت هذه الخيل من الروضة أو المرج وعدد ما شربت من نهر مرت به

حسنات وإن لم يقصد ذلك ، وكذلك عدد أرواحها وأبواها وآثارها وشعيرها وريها كل ذلك في ميزانه يوم القيمة وهذا

من فضل الله الواسع وفيه بيان ربط الخيل وحبسها في سبيل الله ، وبهذا يتضح قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((الخيل

معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيمة)) .

الفائدة السابعة : في حديث الباب دلالة على أن من اقتني الحمير لطاعة يعملها بها فقد رأى ثواب ذلك ، ومن

اقتناها لعمل معصية رأى عقاب ذلك ، ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حينما سُئل عن الحمر لم يفصل فيها

كمًا ففصل في الإبل والبقر والغنم والخيل وإنما استدل بعموم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٧)

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ [الزلزال: ٧-٨] وفي هذا دليل على الاستدلال بالعموم حتى يأتي دليل على

التخصيص ، وفيه بيان الفرق بين الحكم الخاص المنصوص والعام الظاهر وأن العام الظاهر دون الخاص المنصوص في

الدلالة . [انظر الفتح (٦ / ٨١) حديث (٢٨٦٠)] .

الفائدة الثامنة : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٌ وَلَا فِضَّةٌ

لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا)) استدل بعمومه من قال بوجوب زكاة الحلي المستعمل على المرأة ، واختلف في هذه المسألة

على قولين :

القول الأول : وجوب الزكاة في الحلي المستعمل إذا بلغ نصاباً .

وهذا ما أفتى به ابن مسعود - رضي الله عنه - وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ورواية عن أحمد - رحمهم الله جميعاً - (أنظر المغني ٤ / ٢٢٠)

واختاره الثوري والأوزاعي وابن حزم (في الحلى ٦ / ٩٢) ومن المتأخرین الصناعی (في سبل السلام ٢ / ٢٦٣) والشيخ ابن باز وشيخنا ابن

عثمين - رحمهم الله - (في مجموع فتاواه ١٨ / ١٥٧) واستدلوا بأدلة عامة وأدلة خاصة

- أدتهم العامة : ١ - عموم ﴿ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِنُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبه

: ٢ - عموم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث الباب (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٌ وَلَا فِضَّةٌ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا

كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُخْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ) الحديث

ووجه الدلالة : أن عموم الآية والحديث يوجب الزكاة في جميع أنواع الذهب والفضة إذا بلغت نصاباً ومن ذلك زكاة الحلي ومن قال بخروج الحلي المباح من هذا العموم فليأت بالدليل ، وأن المراد بالكنز في الآية هو مالم تؤد زكاته وهذا مروي عن ابن عمر وجابر - رضي الله عنهما - وغيرهما .

ونوقيش هذا الاستدلال بما يلي :

أولاً : الآية لا تدل على وجوب زكاة الحلي المستعمل لأربعة وجوه :-

١ - أن هذه الآية لها منطق ومفهوم ، فمنطوقها يدل على تحريم اكتناز الذهب والفضة إذا لم تؤد زكاتهما ، ومفهومها يدل على أن الأشياء التي لا تعد كنزاً ليست مقصودة في هذه الآية فلا يجب إنفاق شيء منها ، وما أعد للبس والاستعمال كالحلي والخاتم والأنف وغيرها لاتعد كنزاً لا لغة ولا شرعاً لأنها خرجت بالاستعمال عن كونها كنزاً .

٢ - أن المراد بالكنوز من الذهب والفضة في الآية الدرهم والدنانير للأثر والنظر .

فاما الأثر : فإن هذا التفسير هو المنقول عن ابن مسعود - رضي الله عنه - [انظر تفسير ابن كثير (٤ / ٨٣) والدر المشور (٧ / ٣٣٣)]

وأما النظر : فلأن النقود هي التي تكنز وتتفق ، وأما الحلي المستعمل فليس معداً للإنفاق بل هو معد للزينة ، والله عزوجل يقول : ﴿الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِنُوهَا فِي سَيِّلِ اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَدَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبه:٣٤]

٣ - أن إدخال الحلي المستعمل من الذهب في عموم الآية لأنه كنز لم تؤد زكاته استدلاً بقول ابن عمر وجابر - رضي الله عنهما - لا يصلح أن يكون حجة لأنهما من يذهب إلى القول بعدم وجوبهما كما سيأتي وهما أعلم الناس بدلالة قولهما وهذا يدل على أنهما لا يقصدان دخول الحلي المستعمل في الكنز المراد بالآية وإلا لكان في رأيهما تناقض والأولى أن يقال قولهما في تفسير الكنز في الآية عام وفتياهما بعدم وجوب زكاة الحلي خاص ، والخاص مقدم على العام .

٤ - لو قلنا بالاستدلال بعموم الآية على وجوب زكاة الحلي فإن هذا العموم مخصوص بعمل جمع من الصحابة وفتواهم بعدم وجوب زكاة الحلي المستعمل ، وهم أقرب الناس للتأنويل والأعلم بالتأنويل ولو كان الاستدلال صريحاً أو فيه ما يدل على وجوب زكاة الحلي المستعمل لما خالفوه بأعمالهم وأقوالهم مما يدل على أن الآية لا تكون دليلاً على وجوب زكاة الحلي المستعمل .

ثانياً : استدلالهم بعموم حديث باب غير متوجه أيضاً لما يلي :

١ - أن قوله - صلى الله عليه وسلم - : " مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةً، لَا يُؤْدِي مِنْهَا حَقَّهَا " الحق المطلوب تأديته في الحديث حق محمل ، والمحمل لا يجوز العمل به قبل بيانه كما هو مقرر في القواعد الأصولية ، وحينما نبحث عن بيان لما يجب إخراجه من زكاة الحلي المستعمل لا نجد في السنة ما يبيّن ذلك ، والوارد في السنة مقدار ما يتعلّق بالأثمان من الذهب (وهي الدنانير) والفضة (وهي الورق) والرقعة والدرهم ، وأما الحلي فهو خارج عن هذا البيان بدليل التفرّق في الاتّحاد ، فالحلي اتّحد للزينة

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

والتحلي ، لا للشمنية كما في أصل الذهب والفضة فالحلي خرجت بهذا الأصل ، وهذا التفريق جاءت به الشريعة من وجه آخر حيث أبيح للرجال والنساء امتلاك الذهب والفضة بنية الشمنية أما امتلاكهما بنية الزينة فيباح للنساء دون الرجال لأنها خرجت من أصل الشمنية إلى أصل الألبسة والتحلي .

٢ - أن هذا الحديث جاء فيه ذكر وجوب الحق في الإبل والبقر والغنم ، والمحظون لزكاة الحلي لا يقولون بعموم الزكاة في الإبل والبقر والغنم فهم يفرقون بين السائمة بأنها تجب فيها الزكوة وبين المعلوقة بأنها لا تجب فيها الزكوة فهم لا يقولون بوجوب الزكاة مطلقاً في الإبل والبقر والغنم مع أن عموم الحديث يفيده حيث لم يرد التفريق فيه وكذلك يقال في الذهب والفضة فلا يقال بعموم الزكاة فيما مطلقاً استدلاً بحديث الباب فعمومه لا يصلح للاستدلال بوجوب الزكاة في كل ذهب وفضة بما في ذلك الحلي كما أن عموم الحديث لا يصلح للاستدلال بوجوب الزكاة في كل إبل وبقر وغنم .

٣ - أنه ورد في الحديث بيان لحق من حقوق الإبل فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - (وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وِرْدَهَا) وفي حديث جابر - رضي الله عنه - وسيأتي قال في حق الإبل والبقر والغنم ((إطراق فحلها واعارة دلوها ، ومنحتها وحلبها على الماء ، وحمل عليها في سبيل الله)) وهذا يدل على أن مفهوم الحق المراد في الحديث أعم من الزكاة المفروضة بدلاله ما ورد في الحديث من الأشياء التي لا علاقة لها بالزكاة ، وكذا يقال في الذهب والفضة فالحق المراد فيما أعم من الزكاة وليس فقط الزكاة ، والتفرق بين الحقين يحتاج إلى دليل .

٤ - لو قلنا بالاستدلال بعموم الحديث على وجوب زكاة الحلي فإن هذا العموم دخله التخصيص الذي دخل عموم الآية كما تقدم .

أدلةهم الخاصة :

١ - حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل علي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرأى في يدي فتخات من ورق فقال : ((ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتهن لأتنرين بهن يا رسول الله ، قال أفينؤدين زكاتهن ؟ فقلت : لا ، فقال : هن حسبك من النار)) رواه أبو داود والحاكم وصححه .

٢ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعها ابنة لها ، وفي يد ابنته مسكتان من ذهب فقال لها : أتعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : "أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيمة سوارين من نار ؟ فألقتهما " رواه أبو داود والترمذى والنمسائى ، وقال ابن حجر فى البلوغ : إسناده قوي

٣ - حديث أم سلمة - رضي الله عنها - أنها كانت تلبس أوضاحاً من ذهب فقالت : يارسول الله أكتنز هو ؟ فقال : "إذا أديت زكاته فليس بكنز " رواه أبو داود والدارقطنى والحاكم .

(مَسْكَن) : مثني واحده مَسْكَةً : وهي السوار من الذهب والخالخيل ، (فتحات) جمع فَتَحَةٌ : وهي الخواتم ، (أوضاح) جمع وَضَحٌّ : نوع من حلبي الفضة)

ووجه الدلالة : أن هذه الأحاديث نص في وجوب زكاة الحلي إذا كان معداً للاستعمال والاستدلال بها ظاهر الدلالة فوجب المصير لهذا الحكم .

ونوقيش هذه الأحاديث بمناقشتين :

الأولى : نوقشت في سندتها : حيث تكلم في إسنادها بعض العلماء وهم جبال في الحديث وقالوا هي أحاديث لا تقوم بها حجة ومن ضعفها وذكر أنه لا يصح في هذا الباب شيء ، الشافعي (في المجموع ٤٩٠ / ٥) والترمذى (في جامعه ٣٠) وابن العربي (في أحكام القرآن) وابن حزم (في الحلى ٩٧ / ٦) وابن رجب (في أحكام الخواتم ص ١٩٦) وابن الجوزي (في تنقية التحقيق ٢ / ١٤٢٥) وأبو حفص عمر الموصلي (في جنه المرتاب ص ٣١٣) وغيرهم - رحمهم الله جميعاً - وانظر علل هذه الأحاديث وانتقاد إسنادها بالرجوع لكتب أهل العلم السابق ذكرها وابن حزم مع أنه يرجع وجوب زكاة الحلي إلا أنه يضعف هذه الأحاديث لأنه يستدل بالأدلة العامة التي سبقت .

ومن أهل العلم من حسَنَ هذه الأحاديث بشهادتها .

الثانية : نوقشت هذه الأحاديث في متنها على القول بصحة سندها بما يلي :-

١- أن ما ذكر في الأحاديث السابقة من المسكتين وهما السواران والفتحان والأوضاح ، لا يبلغ النصاب كما نص على هذا الصناعي (في سبل السلام ٢٦٣ / ٢) ، وتقدم أن نصاب الذهب (٨٥) غراماً .

٢- أن هذه الأحاديث مجملة فلم يأت فيها مقدار الزكاة الواجب إخراجها .

٣- ليس في الأحاديث اشتراط النصاب ، فالنبي - صلى الله عليه وسلم - لم يستفسر عن بلوغ النصاب .

٤- ليس في الأحاديث اشتراط مضي الحول فالنبي - صلى الله عليه وسلم - ألزم بالزكاة ولم يستفسر عن مضي الحول .

٥- في حديث أم سلمة - رضي الله عنها - إشكالاً في قوله " أوضاحاً من ذهب " من حيث اللغة فالأوضاح إنما هي نوع من أنواع حلي الفضة كما سميت بذلك لبيانها كما ذكر ابن الأثير في النهاية .

والقول الثاني : عدم وجوب الزكاة في الحلي المستعمل ، وهذا قول جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين فهو ثابت عن سبعة من الصحابة : جابر بن عبد الله ، عبد الله بن عمر ، وأنس ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وأختها أسماء ، وأسماء

بنت عميس - رضوان الله عليهم - [انظر المجموع (٥ / ٤٩٢) والمغني (٤ / ٤٢١)] وليس لهذا الجمع من الصحابة مخالف إلا ما روي عن ابن

مسعود - رضي الله عنه - في قول آخر له قال عنه الحافظ (في الدرية ١ / ٢٥٩) : إسناده ضعيف جداً .

إِبْرَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

قال الحسن البصري - رحمه الله - : " لا نعلم أحداً من الخلفاء قال في الحلي زكاة " وقال يحيى بن سعيد : سألت عمرة عن زكاة الحلي فقالت : " ما رأيت أحداً يزكيه " والأثران رواهما ابن أبي شيبة (في المصنف ٣ / ١٥٥) وهو قول جمهور العلماء من الأئمة فهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة ، وهو قول ابن خزيمة (في صحيحه ٤ / ٣٤) واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (في الفتوى ٢٥ / ١٦) ، وابن القيم (في إعلام الموقين ٢ / ١٠٠ - ١١٠) واحتارت هذا القول من المتأخرین الشیخ محمد بن عبد الوهاب (في مؤلفاته في الفقه ١ / ٢٣٩) والشوكاني (في السیل الجرار ٢ / ٢١) والشیخ محمد بن إبراهیم (في فتاویه ٤ / ٩٥) والشیخ عبدالله بن حمید والشیخ السعید والبسام وصالح الفوزان وابن جبرین " وصالح الفوزان وابن جبرین "

واستدلوا : ١ - حديث زينب امرأة ابن مسعود - رضي الله عنها - قالت : كتت في المسجد فرأيت النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال : " تصدقن ولو من حليكن " رواه البخاري .

ووجه الدلالة : قال ابن العربي (في عارضة الأحوذى ٣ / ١٣٠) : هذا الحديث الذي ذكر أبو عيسى ، والذي ذكره البخاري يوجب بظاهره أنه لا زكاة في الحلي لقوله للنساء " تصدقن ولو من حليكن " ولو كانت الصدقة واجبة لما ضرب المثل به في صدقة التطوع .

٢ - حديث جابر بن عبد الله- رضي الله عنه - أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : " ليس في الحلي زكاة " رواه البيهقي والديلمي ونونقش هذا الاستدلال : بأنه معلول لأن في سنته (عافية بن أيوب) قال عنه البيهقي (محظوظ) لكن أبا زرعة سئل عنه فقال : (ليس به بأس) وقال عنه ابن الجوزي في التحقيق (ما عرفنا أحداً طعن فيه) وذكر الشنقيطي (في أضواء البيان ٢ / ٤٤٦) أن من قال ثقة يقدم على قول من قال إنه محظوظ لأنه اطلع عليه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فالأخذ بتوثيق بما فيه مقدم على غيره ، وذكر الشيخ الألباني للحديث علة أخرى وهي ضعف (إبراهيم بن أيوب) الراوي عن (عافية) ناقلاً تضعيفه من كتاب (لسان الميزان) المطبوع وذكر أنه لم يسبقه أحد إلى الطعن في هذا الحديث من قبل (إبراهيم بن أيوب) وبين الدكتور إبراهيم الصبيحي (في فقه زكاة الحلي ص ٤٢) أن هذا ناشيء من تصحيف وقع في نسخة المطبوع ، بعد الرجوع إلى خطوطتين للسان الميزان وبين أن من يسمى به (إبراهيم بن أيوب) في كتب الرجال عددهم خمسة ، وأن المقصود في الحديث جابر- رضي الله عنه - هو (إبراهيم بن أيوب الحوراني الدمشقي) من العباد ولم يضعفه إلا أحمد بن محمد بن عثمان المقدسي دون تفسير لهذا الجرح فاعتبره البعض حسناً صالحاً للاعتبار .

٣ - مارواه مالك في الموطأ أن عائشة زوج النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كانت تلي بنات أخيها يتامي في حجرها ، لهن حلي ، فلا تخرج من حليهن الزكوة ، واعتبر ابن حزم (في الحلي ٦ / ٧٩) أن هذه الرواية مروية من أصح طريق .

ووجه الدلالة : أن هذا عمل عائشة رضي الله عنها زوج النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وحكم حلّيها لا يخفى على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

إِبْرَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

وسلّم - أمره ، وتقديم أن هذا رأي جمع من الصحابة ومنهم عبدالله بن عمر- رضي الله عنه - فإن أخته حفصة كانت زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - وحكم حلتها لا يخفى على النبي- صلى الله عليه وسلم - ولا يخفى عليها حكم النبي - صلى الله عليه وسلم - فيه .

٤ - أن الزكاة فرضت في الأموال المعده للنماء دون ما أعد للقنية والانتفاع فلا تجب في الدور التي تسكن ولا في عبيد الخدمة ولا في الثياب التي تلبس ولا في أثاث البيت ونحوه مما أعد للانتفاع به والاستعمال وتقديم أن الأصل فيه حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : " ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة " والحلبي المستعمل إنما يدخل تحت هذا الأصل لأنه لا ينمو بل ينقص وما خرج عن الأموال النامية فلا زكاة فيه وهذا الأصل لا يخرج منه إلا بدليل ناقل .

٥ - أنه لم يرد في الحلبي دليل صحيح يوجب زكاته والأصل براءة الذمة حتى يأتي دليل ناقل عن هذا الأصل .
والعمومات لا تكفي للاستدلال على أنه تقدم الجواب عنها .

٦ - أن الزكاة شعيرة من شعائر الإسلام وإيجابها في الحلبي أمر تعم به البلوى فلا يوجد بيت من بيوت المسلمين إلا وفيه ذلك فكيف لم يأت فيه بياناً عاماً تتناقله الأمة حتى لا يعلم به أقرب الصحابة إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم - بل تقل عنهم خلاف ذلك ، ولم ينقل عن الخلفاء الراشدين من بعده أيضاً مع أنه أمر تعم به البلوى . (وانظر كلام الشوكاني (في السيل الجرار ٢ / ٢١) وهذا القول هو الأظهر والله أعلم ، ولا يخفى أن الاحتياط في هذه المسألة أفضل وأن المرأة تخرج زكاة حلتها إذا بلغ النصاب ، واحتار الشيخ محمد الأمين الشنقيطي القول الثاني وقال : (وإنخرج زكاة الحلبي أحوط) (انظر أصوات البيان ٢ / ١٢٦) .

وقد ألهلت في هذه المسألة كتبًا من أجودها وأتعتها كتاب الدكتور إبراهيم الصبيحي (فقه زكاة الحلبي) وكتاب للدكتور عبدالله الطيار (زكاة الحلبي في الفقه الإسلامي) وكتاب للشيخ فريح البهلال (امتنان العلي بعدم زكاة الحلبي) وكلهم رجحوا عدم وجوب الزكوة في الحلبي المستعمل .

- تحت هذه المسألة ثلاثة فوائد :-

الفائدة الأولى : أفتى بعض الأئمة أن زكاة الحلبي عاريتها ، بأن تعيره لاسيما عند الحاجة ومن هولاء الإمام أحمد ونقل ابن قدامة عن الإمام أحمد أنه قال : " خمسة من أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم - يقولون ليس في الحلبي زكاة ، ويقولون زكاته عاريتها " [انظر المعني لابن قدامة (٤ / ٢٢١) وانظر الطرق الحكيمية لابن القيم من ٢١٨ - ٢٢٠) وراجع الكتاب الذي سبق ذكرها]

الفائدة الثانية : هناك أشياء تجب فيها الزكوة ولا تدخل تحت المسألة السابقة :-

أ- الحلبي الحرم كأن يكون مغصوباً أو رجل يلبس خاتماً أو سواراً من ذهب فإن هذا الحلبي حرم ولذا تجب فيه الزكوة وإن كان معدداً للاستعمال وهذا باتفاق العلماء [انظر أصوات البيان للشنقيطي ٢ / ١٢٦]

ب - الحلي المعد للنفقة فيه زكاة بإجماع العلماء كأن يكون عند المرأة قطعة من الذهب قد تكون ثمينة أو تهدى لها أو تشتريها ثم لا تعجبها وليس عندها نية أن تستعملها هي أو يستعملها غيرها بأن تعييرها إياه وإنما تخزنها عندها تحفظ به ما لها قد تحتاج إلى المال فتبقيه فهذا فيه زكاة بإجماع العلماء ، لأنه يعتبر كنزًا تحب فيه الزكوة ، وكذلك الذهب إذا كان معدًا للتجارة ففيه الزكوة بالإجماع كما تقدم ، فإذا كان معدًا للتجارة (معروضاً للبيع) تكون زكاته بقيمته فيقوم ويخرج منه ربع عشر قيمته كما تقدم بيانه في عروض التجارة ، وإن كان معدًا للنفقة والاحتفاظ به ليس للاستعمال ولا للتجارة تكون زكاته ببلغ النصاب فإذا بلغ وزنه عشرين مثقالاً (٨٥ غراماً) أخرجها من الذهب ربع العشر . [انظر كتاب المستقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان (٣ / ١٠٨)]

■ الفائدة الثالثة : لا تحب الزكوة في الذهب والفضة عموماً حتى يبلغ النصاب فلو كان الذهب أو الفضة مخلوطين بغيرهما كنحاس أو جواهر ولآلئ فإنما لا تتحسب في تكميل النصاب سواء كانا مغشوشين أو خلطا عمداً ، فلابد أن يكونا خالصين من الشوائب في بلوغ النصاب ، وعليه فإن الذهب الموجود في أيدي الناس اليوم مختلف باختلاف عياره فالذهب الخالص هو ما كان عياره (٢٤) وما كان دون ذلك في عياره فهو مخلوط وكلما قل العيار فهو يعني كثرة المواد المضافة وهذه المواد المضافة لا يصح اعتبارها من جملة نصاب الذهب ولا بد من مراعاة ذلك عند الفتوى ، فإذا سيختلف النصاب باختلاف عياره تبعاً للعمليات الحسابية التالية :

١- ما كان عياره (٢٤) : $85 \div 24 \times 24 = 85$ غراماً وهذا هو نصاب الذهب الخالص الذي عليه تجري المسائل

٢- ما كان عياره (٢١) : $85 \div 24 \times 21 = 97,14$ غراماً فهذا هو النصاب المعتبر في الذهب إذا كان عياره (٢١)

٣- ما كان عياره (١٨) : $85 \div 24 \times 18 = 113,33$ غراماً

٤- ما كان عياره (١٦) : $85 \div 24 \times 16 = 127,5$ غراماً

وهكذا في حساب كل ذهب إذا اختلف عياره على الطريقة السابقة [انظر فقه زكاة الحلي للصبيحي ص ٢٤ - ٢٥]

قال النووي (في الجموع ٥ / ٤٦٧) : إذا كان له ذهب أو فضة مغشوشة فلا زكاة فيها حتى يبلغ خالصها نصاباً " =====

٩- وعن حماد بن عبد الله ، عن النبي قال: «ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم، لا يؤودي حلقها. إلا أفعى لها يوم القيمة بقاع فرقرا. تطوه ذات الظلف بظلفها. وتتطحه ذات القرن بقرنها. ليس فيها يومئذ جمام ولا مكسورة القرن». قلنا: يا رسول الله وما حلقها؟ قال: «إطراف فحلها، وإعارة دلوها، ومبنيتها، وحلبها على الماء، وحمل علية في سبيل الله. ولا من صاحب مال لا يؤودي زكاته إلا تحول يوم القيمة شجاعاً أفرع. يتسع صاحبه حيئماً ذهب، وهو يفرون منه».

ويقال: هذا مالك الذي كنت تبخل به، فإذا رأى الله لا بد منه، أدخل يده في فيه، فجعل يقضها كما يقض الفحل» رواه مسلم.

ومن قوله: «ولامن صاحب مال ...» إلى آخر الحديث عند البخاري من حديث أبي هريرة وزاد أن الشجاع الأقرع: «يقول: أنا مالك، أنا كنرك». ثم تلا رسول الله هذه الآية «ولا يحسّبَ الذين يخلون بما آتاهُمُ الله من فضله» إلى آخر الآية.

شرح ألفاظ الحديث:

((جماء)) : أي لا قرن لها.

((إطراق فحلها)) : أي إعارة لضراب الأنثى.

((ومن يحتها)) : للمنيحة معنيان: أحدهما أن يعطي أحدهما الآخر شيئاً هبة من حيوان أو أرض أو أثاث أو غير ذلك ، تقول منحتك كذا أي وهبتك كذا ، والمعنى الثاني : أن يمنحه ناقة أو بقرة أو شاة ينتفع الآخر ببنها ووبرها وصوفها وشعرها زماناً ثم يردها .

((وحلبها على الماء)) : أي تحلب يوم أن ترد على الماء وتقدم بيان ذلك – وأن في حلتها يوم وردها تسهيلاً عليها ورفقاً بها لكيلاً تجتمع عليها مشقتان مشقة العطش ومشقة الحلب ، وفي حلتها على الماء أيضاً تسهيلاً على المساكين وتمكنناً لهم بأن يصلوا إلى مكان الحلب فتتم مواساتهم .

((إلا تحوّل يوم القيمة شجاعاً أقرع)) : الشجاع هي الحياة الذكر ، والأقرع هو الذي تمعّط شعر رأسه لكثره سمه وقيل إن الحياة لا شعر برأسها وإن الذي يذهب من كثره السم فروة الرأس وجلدته وقيل الشجاع هو الذي يقوم على ذنبه ويواكب الرجال والفارس وربما بلغ رأس الفارس ، ويكون في الصحاري.

((فجعل يقضها)) : أي يأكلها .

((له زبيتان)) : الزبيتان هما الزيدتان اللتان في الشدقين من السم ، يكونا مثلهما في شدقي الإنسان عند كثرة الكلام ، وقيل هما نكتستان سوداوان فوق عينيه وقيل الحمتان على رأسه مثل القرنين ، وقيل نابان يخرجان من فيه .

((يطوقه)) : بضم أوله وفتح الواو المشددة ، أي يصير له ذلك الشعبان طوقاً ، وفسرت اللهمتان في الحديث الشدقين .

من فوائد الحديث:

- الفائدة الأولى : في الحديث بيان عقوبة مانع زكاة المال وهي :-

أ- أن ماله يتحول حية ذكر فهذا هو الشجاع من الحيات وقيل هو الذي يقوم على ذنبه يواثب في قوامه الرجل الذي على فرسه وربما بلغ رأس الفارس .

- ب- جاء في وصف الشجاع أنه أقرع وهو من ذهب شعر رأسه أو جلد رأسه من كثرة السم وله زبيتان .
- ت- أن هذا الشجاع الأقرع يتبع صاحب المال وهو يفر منه ويصير هذا الثعبان عليه طوقاً محيطاً به ويقول له : (أنا مالك ، وأنا كنفك) وفي هذا زيادة في التعذيب وشدة في بلوغ الحسرة حيث لا ينفعه الندم .
- د- أن الحسرة تبلغ بصاحب المال في مثل هذا الموقف أن يدخل يده في فمه ليأكلها .

■ **الفائدة الثانية :** الحديث فيه بيان إثم مانع زكاة المال والمقصود به الذهب والفضة ويدخل فيه الأوراق النقدية – وتقديم في مقدمة الزكاة بيان كيفية إخراج زكاة الأثمان من الذهب والفضة والأوراق النقدية – ولا تعارض بين العقوبة في هذا الحديث والحديث الذي قبله لا حتمال اجتماع الأمرين معاً فالعقوبة في الحديث السابق توافق قول الله تعالى : ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ التوبية: ٣٥ والعقوبة في هذا الحديث توافق قوله تعالى : ﴿سَيُطْوَقُونَ مَا بَعْلُوْا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَلَّهُ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] [انظر الفتح ج ٣ حديث ١٤٠٣]

■ **الفائدة الثالثة :** في الحديث دلالة على أن في بحيم الأنعام حق غير حق الزكاة وهو ((إطلاق فحلها، وإعارة ذلوها، ومتى شئها، وحلبها على الماء، وحمل علاتها في سهل الله)) واختلف ما المراد بهذا الحق على أقوال أشهرها :-

فقيل : إن هذا على سبيل الندب والاستحباب ومكارم الأخلاق ، وليس في المال حق سوى الزكاة ، وهذا قول جمهور العلماء . [انظر شرح مسلم للنووي ٧ / ٧٣]

وقيل : إن هذه الحقوق تعيين حال الاضطرار والمواساة في العسرة وصلة القرابة .

وقيل : إن هذه الحقوق كانت واجبة قبل فرض الزكاة .

■ **الفائدة الرابعة :** في الحديث دلالة على أن قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شُرُّ لَهُمْ سَيُطْوَقُونَ مَا بَعْلُوْا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَلَّهُ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ، نزلت في مانع الزكاة وهذا هو قول أكثر أهل العلم .

وقيل : نزلت في اليهود الذين عرفوا صفة النبي - صلى الله عليه وسلم - عندهم في كتابهم فكتبوها وبخلوا بها ولم يظهروها .

وقيل : نزلت فيمن له قرابة لا يصلهم بالنفقة .

وقيل : نزلت فيمن يدخل بالنفقة في الجهاد في سبيل الله .

وال الأول هو قول أكثر أهل العلم وأشار إليه البخاري و اختاره ابن حجر (في الفتح ٣٤٢ / ٣)

وفي قوله تعالى : ﴿ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ اختلف في التطبيق في الآية هل هو حسي حقيقي أو معنوي فمن قال معنوي قال معناه أنهم سيطوقون الإثم ، ومن قال حقيقي حسي استدل بحديث الباب وتطبيق الشجاع الأقرع لمانع زكاة المال ويشهد له مارواه أحمد والترمذى والنسائى وصححه ابن خزيمة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ((لا يمنع عبد زكاة ماله إلا جعل الله له شجاعاً أقرع يطوق في عنقه)) .

=====

باب: (إِرْضَاءُ السَّعَةِ)

١٠ - عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ . فَقَالُوا: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَا فَيَظْلِمُونَا . قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُمْ». قَالَ جَرِيرٌ: مَا صَدَرَ عَنِي مُصَدِّقٌ، مُنْدُ سِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، إِلَّا وَهُوَ عَنِي راضٍ . رواه مسلم .

شرح ألفاظ الحديث :

((جاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ)) : الأعراب هم من سكن الbadia وفي الحديث المقصود جماعة من أهل الbadia .

((إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ)) : المصدقون : بتحقيق الصداق وهم السعاة العاملون على الصدقات يأخذونها من تجب عليهم الزكوة .

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى** : في الحديث دلالة على أنه ينبغي إرضاء المصدق (السعادي على جمع الزكوة) وذلك بإعطائه الحق ، وعدم منازعته ومخاومته ومنع إخراج الزكوة حين يطلبها بحق ويجب على صاحب الزكوة أن يخرجها طيبة بما نفسه غير منازع للمصدقين .

■ **الفائدة الثانية** : حديث الباب يحمل على ما لو طلب المصدق الحق المخرج من الزكوة من غير زيادة ، لأنه لا يجب على صاحب الزكوة إلا ذلك ، وأما إذا طلب المصدق مالاً زائداً على الحق الذي يجب إخراجه فإنه لا يوافق على ذلك ، فإن إرضائه إنما يكون بإخراج ما يجب من الزكوة إذا طلبها .

فإن قيل : إن ظاهر حديث الباب يدل على إعطائه ولو ظلم بأن أخذ أكثر مما يجب .

ووجه الدلالة : أن الأعراب شكوا للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ظلم المصدقين ، والظلم لا يكون إلا بمحاورة الحد والحق .

فالجواب : أن حديث الباب يُحمل على أن هؤلاء الأعراب نسبوا الظلم إلى مصدقي النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهم ليس كذلك بل إن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يختار للصدقة أعدل الناس وخيارهم ولكن لجهل الأعراب بما يجب عليهم ظنوا أنأخذ المصدقين وطريقتهم ظلماً ، وإلا لو كان ظلماً في الحقيقة فلن يقره النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ويرضى به أبداً وهذا محال قطعاً في أخف المنكرات فكيف بمنكر عظيم كالظلم .

قال القرطبي (في المفهم ١٢٣ / ٢) : " لا شك أن أهل الbadية أهل جفاء وجهل غالباً ؛ ولذلك «الأعراب أشد كُفراً ونفاقاً وأجدar ألا يعلموا خذود ما أنزل الله على رسوله والله علیم حکیم » [التوبه: ٩٧] ولذلك نسبوا الظلم إلى مصدقي النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وإلى فضلاء أصحابه ، فإنه ما كان يستعمل على ذلك إلا أعلم الناس وأعدلهم ؛ لكن لجهل الأعراب بحدود الله ظنوا : أن ذلك القدر الذي كانوا يأخذونه منهم هو ظلم . فقال لهم - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ((أرضوا مصدقيكم))

■ **الفائدة الثالثة :** في حديث الباب بيان ما كان عليه الصحابة من امتحان لأوامر النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حيث قال حريز : " ما صدر عني مصدق منذ سمعت هذا من رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا هو عن راضٍ " والواقف في امتحان الصحابة لأوامر النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كثيرة مستفيضة .

(تقدم بعضها في كتاب الصلاة تحت باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن ، وبيان عدهن تحت شرح حديث أم حبيبة - رضي الله عنها - الذي رواه مسلم (٧٢٨))

=====

باب: (تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة)

١١- عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ. فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ قَالَ: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ. وَرَبُّ الْكَعْبَةِ» قَالَ: فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ. فَلَمَّا أَنْقَارَ أَنْ قُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا إِلَّا مَنْ قَالَ هَكُذا وَهَكُذا مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ. مَا مِنْ صَاحِبٍ إِلَّا وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنِمٍ لَا يُؤْدِي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ. تَنْطِحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطَاهُ بِأَظْلَافِهَا. كُلُّمَا نَفِدَتْ أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا. حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

وفي رواية : «إِنَّ الْمُكْثِرِينَ هُمُ الْمُقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا . فَنَفَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمَلَ فِيهِ خَيْرًا»

شرح ألفاظ الحديث :

((هُمُ الْأَخْسَرُونَ)) الخسارة الضلال والهلاك . (انظر لسان العرب لابن منظور مادة (خسر) ٤ / ٨٩) وجاء تفسير الأحسرين في الحديث بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ."

((فَلَمْ أَتَقَارَ)) : أي لم أستطع الثبات والقرار .

((فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي)) : الفداء بالكسر والمد ، ويكون بالفتح مع القصر تقول (فَدَى) وهو فكاك الأسير بشيء ، وقيل : هو فكاك الأسير بأسير مثله ، فمن فداء بنفسه قال : جعلت فداك ، ومن فداء بأمه وأبيه قال (فداك أبي وأمي) وإطلاق لفظ الفداء مع الله يحمل على المحاذ لا الحقيقة لأنه لا يُفدي من المكاره إلا من تلحقه المكاره فيحمل قول الشاعر (فاغفر فداءً لك ما اقتفيانا) على أن المراد بالفاء : التعظيم والإكبار [انظر لسان العرب مادة (فدن) ١٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، وانظر النهاية في غريب الحديث مادة (فدا)]

((هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا)) : أي بذل المال الذي عنده في وجوه الخير والمكارم ولذلك عدّ الجهات ، ولفظة (هكذا) كررت في الحديث ثلاث مرات والجهات المذكورة في الحديث أربع ، وذكر الحافظ ابن حجر [انظر " الفتح " ١١ / ٣٢٠] : "أن هذا تصرف من بعض الرواة وأنها جاءت لفظة (هكذا) في رواية أخرى مكررة أربع مرات".

((وَقَلِيلٌ مَا هُمْ)) (ما) زائدة مؤكدة للقلة ، ولفظ قليل خبر مقدم ، و (هم) مبتدأ والتقدير (وهم قليل) وقىدم الخبر للعبارة في الاختصاص .

((المكثرون هم المقلون)) المراد الإكثار من المال والدنيا والإقلال من ثواب الآخرة والعمل الصالح .

((أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا)) أي أعطاه الله مالاً ، فالمراد بالخير هنا المال ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ (العاديات : ٨) أي لحب المال لشديد ، وأما قوله ((وَعَمَلَ فِيهِ خَيْرًا)) فالمراد بالخير هنا الحسنة ، مع أن اللفظ واحد إلا أن المعنى مختلف في الكلمة (خير) وهذا يسميه البلاغيون جناس تمام وهو اتحاد اللفظ واحتلاف المعنى ومنه قول تعالى ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ

يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴿الروم ٥٥﴾ فالمراد بالساعة الأولى يوم القيمة والساعة الثانية المدة من الزمن .

((فَنَحَ)) : النفح الرمي والضرب والمعنى ضرب يديه بعطاء هذا المال وذلك ببذلها في وجوه الخير .

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى :** في الحديث دلالة على أن أصحاب الأموال الكثيرة الذين لا يبذلونها في وجوه الخير في خسارة عظيمة حلف عليها النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله : (هُمُ الْأَخْسَرُونَ. وَرَبُّ الْكَعْبَةِ) وإن كانوا في أعين الناس في الدنيا (مكثرين) من المال لكنهم يوم القيمة (مقلون) من الشواب بسبب عدم إنفاقهم ولذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم - (إِنَّ الْمُكْثِرِينَ هُمُ الْمُقْلُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

ووجه ذلك : أن من أكثر من المال والدنيا غفل وتلهى عن العمل الصالح فقل ثوابه يوم القيمة .

■ **الفائدة الثانية :** في الحديث حتى المسلم على الصدقة في وجوه الخير فلا يقتصر على نوع واحد من وجوه البر بل ينفق في كل وجه للخير يحضره ويستطيع البذل فيه ولذا عدد النبي - صلى الله عليه وسلم - الجهات من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وشماله .

■ **الفائدة الثالثة :** في الحديث دلالة على أن المال قد يكون حجة على صاحبه يوم القيمة حيث أغناه الله عزوجل وكثير ماله وأنه لم يبذل في وجوه الخير صار من الأخسرین المقلین من الشواب يوم القيمة بخلاف من كان كثير المال ولكنه بذله في وجوه الخير فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - استثناه بقوله ((إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا))

■ **الفائدة الرابعة :** في الحديث دلالة على جواز الحلف من غير استحلاف بل ربما يكون مطلوباً أحياناً للمصلحة المترتبة عليه كتأكيد أمر مهم وتحقيقه ونفي المجاز عنه بأن لا يتحمل أمراً آخرًا ، وهذا النوع من الحلف جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في السنة النبوية كثيراً ومنه حديث الباب وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - " هم الأحسرون ورب الكعبة

" .

=====

١٢ - عن أبي هريرة ، أن النبي قال: «ما يسرني أن لي أحداً ذهباً. تأتي على ثلاثة وعندى منه دينار. إلا دينار أرصده لدین علی» .

شِرْمُ الْفَاظِ الْحَدِيثِ:

((تَأْتِي عَلَيَّ ثَالِثَةً وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ)) : جاء في رواية أخرى عند البخاري بلفظ ((تمر على ثلات ليال وعندي منه شيء)) والمقصود أنه لو كان يملك أحدها ذهباً لا يسره - صلى الله عليه وسلم - أن تمضي عليه ثلات ليال إلا وقد أفق هذا الذهب في وجوه الخير ولا يُبقي إلا شيئاً يسد به دينه وهذا المعنى جاء مصرياً في رواية الإمام أحمد ولفظها ((ما يسرني أن أُحْدِكُمْ هَذَا ذَهَبًا أَنْفَقْتُمْ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَمْرُبُّ إِلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أَرْصَدْتُهُ لِدِينِ)) وفي هذا بيان المبالغة في سرعة الإنفاق في وجوه الخير .

((إِلَّا دِينَارٌ)) : جاء في حديث أبي ذر- رضي الله عنه - (إلا ثلاثة دنانير) وسيأتي في الباب القادم

((أَرْصِدُهُ لِدَيْنِ)) : أُعِدَّهُ وأحفظه من أجل سداد الدين .

مِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ :

■ **الفائدة الأولى** : الحديث يدل على الحث على الإنفاق في وجوه الخير ، والمبالغة في سرعة الإنفاق ، وهكذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - كما يدل عليه حديث الباب مبادراً للإنفاق وتقدم في كتاب الصيام حديث ابن عباس المتفق عليه وفيه : " فَلِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَحَدُوْدُ الْجَنَاحِ مِنَ الرِّيحِ الْمَرْسَلَةِ " وإنما يكون كذلك من الناس من أدرك أن هذه الدنيا دار فرار لا دار قرار ودار عمل لا دار جمع للمال ورکون للشهوات ، فهي دار اختبار واعتبار ، نعيها زائل وخيراها نافذ ، فإذا أدرك ذلك واستشعره بقلبه حقيقة الإدراك سارت الجوارح بالخيرات سيراً حثيثاً لعدم تعلق القلب بذلك النعيم الزائل واستشعاره لذلك النعيم الدائم وحينئذ فلا تعجب من مبادرة تلك الجوارح للخيرات بعدما تخلص ملكها وقادتها من نيران الشهوات وحبائل الشبهات فعاد قلباً سليماً مليئاً بحب ربه وكل عمل يقربه لربه ومن ذلك الإنفاق في وجوه الخيرات والله المستعان .

■ **الفائدة الثانية** : في الحديث بيان ما عليه النبي- صلى الله عليه وسلم - من زهد في الدنيا بل كان عليه أفضل الصلاة والتسليم في أعلى درجات الزهد في الدنيا ووجه ذلك أنه لا يحب أن يبقى بيده شيء من الدنيا إلا شيئاً ينفقه في سبيل الله بل ويبالغ في سرعة هذا الإنفاق ، وإنما لشيء يرصده من له حق عليه وهو الدين ، وقد توفي - صلى الله عليه وسلم - ودرعه مرهونة عند يهودي في شعير أخذه لأهله كما رواه البخاري (٢٠٦٨) ومسلم (١٦٠٣) من حديث عائشة - رضي الله عنها - وسيأتي هذا الحديث وأحاديث كثيرة تدل على زهده - صلى الله عليه وسلم - في باحها بإذن الله تعالى ، فأي حال هي حالنا ؟ نسأل الله السلامه والعافية من كل فتنه وشهوة طاغية .

- الفائدة الثالثة : في الحديث الحث على وفاء الديون ، ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يجب أن يبقى شيء من هذا المال عنده لأي مصلحة من مصالح الدنيا ولو كانت مهمة لكن لأهمية قضية الدين استثناؤها - صلى الله عليه وسلم - لتعلقها بالذمة ، مما يدل على أن أمر الدين أمر عظيم وأنه لابد من المبادرة في الوفاء به وهذا خلاف عمل كثير من المفترضين اليوم من يتهاون في أمر الدين ويعاطل فيه مقدماً مصلحة دنيوية يسيرة بماله على سداد دينه.

=====

باب : (في الكنازبين للأموال والتغليظ عليهم)

١٣ - عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ . فَبَيْنَا أَنَا فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مَالٌ مِنْ قُرْيَشٍ . إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَخْشَنُ الشَّيَابِ . أَخْشَنُ الْجَسَدِ . أَخْشَنُ الْوَجْهِ . فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: بَشَّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمِي عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ . فَيُوضَعُ عَلَى حَمَّةٍ ثَدِيرٍ أَخْدِهِمْ . حَتَّىٰ يَخْرُجُ مِنْ نُعْضٍ كَتْقِيهِ . وَيُوضَعُ عَلَى نُعْضٍ كَتْقِيهِ . حَتَّىٰ يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةٍ ثَدِيرٍ يَتَرَكَّلُ . قَالَ: فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُؤُوسَهُمْ . فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا . قَالَ: فَأَدْبَرَ . وَاتَّبَعْتُهُ حَتَّىٰ جَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ . فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ هُؤُلَاءِ إِلَّا كَرِهُوا مَا قُلْتَ لَهُمْ . قَالَ: إِنَّ هُؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا . إِنَّ خَلِيلِي أَبَا الْفَاسِمِ دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ . فَقَالَ: «أَتَرَى أُحْدَادًا؟» فَنَظَرَتُ مَا عَلَيَّ مِنَ الشَّمْسِ وَأَنَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَعْتَنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ . فَقُلْتُ: أَرَاهُ . فَقَالَ: «مَا يَسْرُنِي أَنَّ لِي مُثْلُهُ ذَهَبًا أَنْفَقْتُهُ كُلَّهُ . إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ» ثُمَّ هُؤُلَاءِ يَجْمِعُونَ الدُّنْيَا . لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا . قَالَ قُلْتُ: مَا لَكَ وَلَا حَوْتَكَ مِنْ قُرْيَشٍ ، لَا تَعْتَرِيهِمْ وَتُصِيبُهُمْ . قَالَ: لَا . وَرَبِّكَ لَا أَسْأَلُهُمْ عَنْ دُنْيَا . وَلَا أَسْتَفْتِهِمْ عَنْ دِينِ . حَتَّىٰ أَلْحَقَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ .

وفي رواية مسلم : قَالُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍ . قَالَ: فَقُلْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: مَا شَيْءٌ سَمِعْتَكَ تَقُولُ قُبَيْل؟ قَالَ: مَا قُلْتُ إِلَّا شَيْئًا قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ نَيْسَنِهِمْ . قَالَ قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الْعَطَاءِ؟ قَالَ: خُذْهُ فَإِنَّ فِيهِ الْيَوْمَ مَعْوَنَةً . فَإِذَا كَانَ ثَمَنًا لِدِينِكَ فَدَعْهُ .

شرح ألفاظ الحديث :

((فَبَيْنَا أَنَا فِي حَلْقَة)) : أي في أوقات قعودي في الحلقة ، والحلقة بإسكان اللام ، وحكي الجوهرى لغة ردية في فتحها .

[انظر شرح مسلم للنووى ٧٩/٧]

((فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مَالٌ مِنْ قُرْيَشٍ)) : الملا الأشراف ، ويقال للجماعة ملا أيضاً .

((إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَخْشَنُ الشَّيَابِ)) : بَيَّنتِ الرواية الثانية اسم هذا الرجل وهو أبو ذر - رضي الله عنه - .

((بَشَّرِ الْكَانِزِينَ)) : أي الجامعين للكتنر .

((بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ)) : الرضف بفتح الراء وإسكان الصاد وهي الحجارة الحمامة واحدتها رضفة ، ويُحْمَى عليه : أي يوقد عليه .

((فَيُوضَعُ عَلَى حَلْمَةِ ثَدِي أَحَدِهِمْ)) : الحلمة : هي طرف الثدي ، ويقال أن الثدي للمرأة ، والثَّنْدُوَة أو الثَّنْدُوَة للرجل ، وأنكر أهل اللغة أن يقال (ثدي الرجل) وقيل : يجوز استعمال الثدي في الرجل والمرأة خلافاً لأهل اللغة وهو الأظهر والله أعلم لدلالة حديث الباب وتقدم في كتاب الإيمان ما يدل على ذلك أيضاً في قصة الرجل الذي قتل نفسه فجعل ذبابة بين ثدييه وهو حديث سهل بن سعد المتفق عليه .

((حَتَّى يَخْرُجُ مِنْ نُعْضِ كَيْفِيَةٍ)) : نُعْض : بضم النون وإسكان الغين وهو العظم الرقيق الذي على الكتف وقيل هو أعلى الكتف وقيل له أيضاً الناغض سمّي بذلك لحركته من قوله : أنغض رأسه أي حرّكه ومنه قوله تعالى ﴿ فَسَيُنْغَضُونَ إِلَيْكُمْ رُؤُسَهُمْ ﴾ [الإسراء : ٥١] أي يحركونها استهزاءً .

((يَنَزَّلُ)) : أي يضطرب ويتحرك ، والمعنى أن الحجارة الحمامة تتحرك من النغض حتى تخرج من حلمة الثديين .

((فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُؤُسَهُمْ)) : على هيئة المتختعين أو المستقلين لما قال .

((فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا)) : أي مارأيت أحداً ردّ عليه كلاماً .

((ثُمَّ هُؤُلَاءِ يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا. لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا)) : أي أنهم لا يعقلون شيئاً بسبب جمعهم للدنيا.

((مَا لَكَ وَلَا حُوتَكَ مِنْ قُرْيَشٍ، لَا تَعْتَرِيهِمْ وَتُصِيبُ مِنْهُمْ)) : أي لا تزورهم وتطلب منهم حاجة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَطْعُمُوا الْقَانِعَ وَالْمُغَنَّمَ ﴾ [الحج : ٣٦] وهو الزائر ، يقال : عروته واعتريته واعتترته إذا أتيته تطلب منه حاجة .

((مَا تَقُولُ فِي هَذَا الْعَطَاءِ؟)) : المقصود بالعطاء هنا هو ما يعطاه الرجل من بيت المال على وجه يستحقه وهو الذي قال فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - لعمر - رضي الله عنه - : "ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه ، وما لا تبعه نفسك" والحديث رواه البخاري (٧١٦٤) ومسلم (٤٥٠) من حديث ابن عمرو سيأتي شرحه بعد أبواب بإذن الله تعالى . [انظر "المفهم" / ٣٤، ٣٥]

((إِذَا كَانَ ثُمَانًا لَدِينِكَ فَدَعْهُ)) : قال القرطبي - رحمه الله - : "أي إذا كنت لا تتوصل إليه إلا بوجه غير جائز ؛ فلا تلتفت إليه ، فإن سلامة الدين أهم من نيل الدنيا" [انظر المفهم / ٣٥]

من فوائد الحديث :

- **الفائدة الأولى :** في الحديث دلالة على عظم عقوبة من يكتنر ماله فلا يؤدي زكاته ، وأن عقوبته حجارة محممة في نار جهنم توضع على حلمة ثديه حتى تخرج من أعلى كتفه وتوضع على أعلى كتفه حتى تخرج من حلمة ثديه وبين أبو ذر - رضي الله عنه - أنه سمع هذا من رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما في الرواية الأخرى لمسلم .
 - **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على أن من يجمع المال ولو كان يؤدي زكاته يعتبر من الكاذبين فيدخل تحت هذا الوعيد وهذا هو مذهب أبي ذر لما كان عليه - رضي الله عنه - من الرهاد والتقليل من الدنيا فكان يرى وجوب التصدق بما زاد على النفقة الالزمه التي يحتاج إليها المسلم وكان يفتى بذلك ويحث الناس عليه ، ويغليظ وينكر على من يخالف في ذلك كما وصفهم بأنهم لا يعقلون شيئاً لأنهم يجمعون الدنيا ، وروي عن أبي ذر - رضي الله عنه - خلاف هذا المذهب ، وخالفه في ذلك جمهور الصحابة كابن عمر وجابر وغيرهما الذين فسروا الكنز بالمال الذي لم تؤد زكاته.
- قال النووي : " أما قوله " بشر الكاذبين " فظاهر أنه أراد الاحتجاج لمذهبة في أن الكنز كل ما فضل عن حاجة الإنسان ، هذا هو المعروف من مذهب أبي ذر - رضي الله عنه - ، وروي عنه غيره ، وال الصحيح الذي عليه الجمھور أن الكنز هو المال الذي لم تؤد زكاته فأما إذا أردت زكاته فليس بكنز ، سواء قل أو كثر " [انظر شرح مسلم ٧٩ / ٧٩]
- قال ابن العربي في كتابه (العواسم من القواسم) : " كان أبو ذر - رضي الله عنه - زاهداً وكان يُقْرِع عمال عثمان و يتلو عليهم " وَالذِّينَ يَكْتُرُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ " ويراهن يتسعون في المراكب والملابس حين وجدوا فينكر عليهم ويريد تفريق جميع ذلك من بين أيديهم وهو غير لازم . قال ابن عمر وغيره من الصحابة : إن ما أديت زكاته ليس بكنز ، فوقع بين أبي ذر ومعاوية - رضي الله عنهما - كلاما بالشام ، فخرج إلى المدينة فاجتمع الناس إليه فجعل يسلك تلك الطريق ، فقال له عثمان - رضي الله عنه - : " لو اعترلت " معناه : إنك على مذهب لا يصلح لمحالطة الناس ، فإن للخalteة شروطاً وللعزلة مثلها ، ومن كان على طريقة أبي ذر - رضي الله عنه - فحاله يقتضي أن ينفرد بنفسه ، أو يخالف ويسلّم لكل أحد حاله مما ليس في الشريعة بحرام ، فخرج إلى الربذة زاهداً فاضلاً ، وترك جلة فضلاء ، وكل على خير وبركة وفضل ، وحال أبي ذر - رضي الله عنه - أفضلاً ، ولا يمكن لجميع الخلق ، فلو كانوا عليها هلكوا فسيحان مرتب المنازل "
- **الفائدة الثالثة :** في الحديث بيان زهد أبي ذر - رضي الله عنه - ووجه ذلك ما كان عليه - رضي الله عنه - من خشونة الجسد والوجه وخشونة الثياب وإنكاره على من يجمع من الدنيا فوق حاجته ، وله موقف في الرهاد وتقليله من الدنيا تأتي في مناقبه بإذن الله في كتاب المناقب .

باب : (التحث على النفقة وتبشير المنافق بالخلاف)

٤ - عن أبي هريرة عن رسول الله . فذكر أحاديث منها . وقال: قال رسول الله : «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِي: أَنْفَقْ أَنْفَقْ عَلَيْكَ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «يَمِينُ اللَّهِ مَلَائِي». لَا يَغِيضُهَا سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارُ. أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقْ مُذْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ. فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ». قَالَ: «وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقُبْضُ، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»

وفي رواية للبخاري : «يَدُ اللَّهِ مَلَائِي»

شرح ألفاظ الحديث :

((إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِي: أَنْفَقْ أَنْفَقْ عَلَيْكَ)) : وفي رواية مسلم : " قال الله تبارك وتعالى : يا ابن آدم أنفق أنفق عليك " وليس فيها ولا في رواية البخاري (إن الله قال لي) فيحمل تخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذه الرواية لكونه رأس الناس ، يعمل بهذا الخطاب ويبلغ أمته .

((أَنْفَقْ أَنْفَقْ عَلَيْكَ)) : (أنفق) الأولى بفتح أوله وسكون القاف بصيغة الأمر بالإنفاق ، و(أنفق) الثانية بضم أوله ، وسكون القاف بصيغة المضارع حواباً للأولى وهذا وعد من الله بأن يخلف على عبده ومنه قوله تعالى: ﴿مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سما ٣٩]

((يَمِينُ اللَّهِ)) : وفي رواية البخاري (يد الله) وفي الحديث (ويديه الأخرى القبض) واليدان صفة ذاتية خبرية لله عزوجل ، أهل السنة والجماعة يثبتون هذه الصفة كما يثبتون باقي صفاته الواردة في الكتاب والسنّة من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تثنيل ، وسيأتي في الفوائد الحديث عن هذه الصفة .

((يَمِينُ اللَّهِ مَلَائِي)) : (ملائي) بفتح الميم وسكون اللام ثم همزة مع القصر ، وفي هذا اللفظ بيان أن الله سبحانه غني وعنده من الرزق مالا نهاية له .

((لَا يَغِيضُهَا)) : وفي رواية مسلم الأخرى (لا يغيبها شيء) وهي بفتح الياء الأولى وإسكان الثانية وكسر الغين أي لا ينقصها نفقة . ويقال غاض الماء يغيب إذا نقص .

((سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارُ)) : (سحاء) ضبطت في الروايات بوجهين بالنصب (سحاء) على أنها مصدر وبالرفع (سحاء) على أنها صفة لليمين في قوله (يَمِينُ اللَّهِ) والصفة تتبع الموصوف في الإعراب ويجوز أن تكون سحاء وخبر ل (يمين) كما أن ملائي خبر ل (يمين) أيضاً والنصب أشهر . ومعنى سحاء أي كثيرة ودائمة الصب .

((اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)) ضبطت بوجهين أيضاً بالنصب (الليل والنهر) على الظرفية ، وبالرفع (الليل والنهر) على أنه فاعل

((فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ)) : أي لم ينقص ما في يمينه

((وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاء)) : مثله قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاء ﴾ [هود: ٧] أي أن عرش الله جل وعلا كان قبل خلق السموات والأرض وكذلك الماء قبل خلق السموات والأرض ، وكان العرش تحته الماء إذ ليس تحته سماء ولا أرض لأنهما لم تخلقا ويدل على ذلك ما رواه البخاري (٧٤١٨) من حديث عمران بن حصين قال النبي - صلى الله عليه وسلم - ((كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، ثم خلق السموات والأرض وكتب في الذكر كل شيء)) والعرش في اللغة : هو سرير الملك ، وفي الشرع هو العرش العظيم الذي استوى عليه الرحمن جل وعلا وهو أعلى المخلوقات وأكبرها وأوسعها إيجاداً .

((وَيَدِهِ الْأُخْرَى الْقُبْضُ)) : والقبض هو الموت ، وجاء في رواية أخرى (الفيض) أي العطاء والإحسان والرزق الواسع ، وجاء في رواية للبخاري (٧٤١١) " ويده الأخرى الميزان يخفض ويرفع " (يرفع ويخفض) أي يعلى ويضع ، ويُعز ويذل ، ويفعل ما يريد من الشيء ونقضيه . [انظر المفهم ٣٩ / ٣]

من فوائد الحديث :

- **الفائدة الأولى :** في الحديث الحث على النفقة لقول الله عز وجل (أنفق) وفيه تبشير هذا المنافق ووعده بأن يخلف الله عليه بقوله (أنفق عليك) وفي كتابه قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْفَقُتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ﴾ [سأ ٣٩]
- **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على أن الإنسان ينبغي له أن يستشعر صفات الله عز وجل أتم الاستشعار وما تتضمنه تلك الصفات من معان عظيمة ، ووجه ذلك أن الله عز وجل بشّر من أنفق في وجوه الخير بأن ينفق عليه ، ثم بين النبي - صلى الله عليه وسلم - ما عند الله من العطاء العظيم الوافر فوصفه بما يلي :
 - أ- (يَمِينُ اللَّهِ مَلَائِي) وهذا يبيّن أن ما عند الله من الرزق والعطاء مالا نهاية له
 - ب- (لَا يَغِيضُهَا) وهذا يبيّن لهذا العطاء لا ينقصه شيء ليدفع بهذا الوصف توهّم نقصان هذا العطاء العظيم .
- ج- (سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارُ) من السح وهو كثرة الصب ودوامه وقرن هذا الوصف بما يدل على استمراره فقال (الليل والنهر) ليقطع بذلك توهّم انقطاع هذا العطاء منه سبحانه .
- د- ثم يبيّن أن هذا الأمر لا يخفى على ذي بصر وبصيرة ومن له تأمل فقال : ((أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ . فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ)) ومن تأمل هذا كله عرف ما عند الله من الغنى وكمال السعة والنهاية في الجود ويسقط العطاء ، فسارع للإنفاق في سبيله لاستشعاره ما عند الله من العطاء ، ومن زاد تأمله بألفاظ الحديث أدرك في العطاء أسراراً وأسراراً لم تُعط حقها في شرح مفردات الحديث فله الكمال المطلق في ذلك الذي لا يلحقه نقص نسأله سبحانه من فضله الواسع هذا ما جاء في حديث الباب ، وأما فضل النفقة وما يتربّ عليها من ثواب في الدنيا والآخرة ففيه أحاديث كثيرة مستفيضة ستأتي لاحقاً بإذن الله تعالى .

إِبْرَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

■ الفائدة الثالثة : في الحديث دلالة على إثبات صفة اليدين لله سبحانه وتعالى وهي صفة ذاتية خبرية ثبتها كما أثبتها الله عز وجل لنفسه في كتابه وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكيف ولا تمثيل دلائل عليها الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] ، قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي ﴾ [ص: ٧٥] وآيات أخرى .

ومن السنة : حديث الباب حديث أبي هريرة مرفوعاً " يَمِينُ اللَّهِ مَلَائِي " وفي لفظ البخاري " يَدُ اللَّهِ مَلَائِي " وفي الحديث : " وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفَضُ " .

وأيضاً حديث ابن عمرو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ ، عَلَىٰ مَنَابِرِ مَنْ نُورٍ ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ وَكُلَّتَا يَدِيهِ يَمِينٌ ... " رواه مسلم ، وأحاديث أخرى .

وأيضاً أجمع السلف في إثبات اليدين لله حقيقة فيجب إثباتهما من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل . [انظر هنا الإجماع في شرح ملة الاعتقاد للشيخ ابن عثيمين ص ٤٩]

- قال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - : " نحن نقول الله - جل وعلا - له يدان ، كما أعلمنا الباري في محكم تنزيله ، وعلى لسان نبيه المصطفى - صلى الله عليه وسلم - " [انظر كتاب التوحيد لابن حزم ص ٨٣]

- قال ابن القيم - رحمه الله - : " ورد لفظ اليد في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع وروداً ، متنوعاً متصرفاً فيه ، مقررناً بما يدل على أنها يد حقيقة : [انظر مختصر الصواعق ص ٣٤٨]

- خالف أهل السنة والجماعة في إثبات صفة اليدين لله تعالى حقيقة من المعتزلة وكثير من الأشعرية والماتريدية .

[الماتريدية : فرقة كلامية نشأت بسميرقند في القرن الرابع المجري ، تنسب إلى أبي منصور الماتريدي يتأولون الأدلة النقلية بما يوافق الأدلة العقلية (انظر مزيداً في تعريفهم وعقائدهم الماتريدية و موقفهم من توحيد الأسماء والصفات رسالة ماجستير لشمس الأفغاني السلفي ، ومنهج الماتريدية في العقيدة للدكتور محمد عبد الرحمن الخميس ، والإيمان في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٢١ / ٧ - ٤) ، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ١ / ٩٩]

الذين قالوا : أن اليد بمعنى القدرة ، وأحياناً يفسرونها بمعنى النعمة متحججين بأن اليد في لغة العرب يراد بها القدرة وأيضاً النعمة ، وقولهم هذا مخالف لمنهج السلف الصالح لأنه يعتبر تأويلاً لم يدل عليه دليل ، والرد عليهم يتلخص فيما يلي : أولاً : أن قولهم بأن اليد المراد بها النعمة أو القدرة خلاف لظاهر النصوص .

ثانياً : أن تأویلهم للید بالنعمۃ أو القدرة مخالف لسلف الأمة وقد تواترت أقوالهم رحمهم الله بآن يشیوا لله یدين حقیقة ، وتقدم کلام ابن القیم قریباً في ورود ذلك عن الصحابة والتابعین في مواضع كثیرة .

ثالثاً : أن تأویلهم الید بالنعمۃ أو القدرة ليس عليه دلیل صحيح ، والأصل أن تثبت حقیقة وأن المؤمن عليه التسلیم ومن جاء بتأویل الصفة من صفات الله تعالی فعليه الدلیل من كتاب الله أو سنة رسوله - صلی الله علیه وسلم - قال سفیان بن عینیة : " کل ما وصف الله . تعالی - به نفسه في كتابه ، فتفسیره قراءته والسکوت عليه ، ليس لأحد أن یفسره إلا الله - تعالی - ورسوله " وقال الزهري : " على الله البیان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلىنا التسلیم "

وقال بعض السلف - رحیم الله - : " قَدَمُ الْإِسْلَامِ لَا تَبْتَأِ إِلَّا عَلَى قَنْطَرَةِ التَّسْلِيمِ " [انظر شرح السنة للبغوي (١/١٦٨ - ١٧١) وانظر شرح العقيدة

الطھویة لابن أبي العز (ص ٢١٦ - ٢١٩)]

رابعاً : أن في سیاق بعض الآیات ما یمنع تفسیر الید بالقدرة أو النعمۃ منعاً قاطعاً کقوله تعالی : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا حَلَقْتُ بِيَدِي ﴾ [ص: ٧٥]

ووجه ذلك : أن الآیة جاءت بشنیة الید ، والشنیة فيها دلالة ظاهرة على أن المراد بها أن الله یدين حقیقیة كما یليق بجلاله ، لأن الشنیة لا یراد بها إلا عین المعدود فقط ، بخلاف الجمجم فقد یراد به التعظیم وبخلاف الإفراد فقد یراد به الجنس ، مع أن في الجمجم والإفراد دلالة على إثبات هذه الصفة لمن سلم قلبه وسلم عقله بما دل عليه الدلیل ، ولكن لما كان الخصم معاندا احتجنا معه إلى حجة دامغة تزيل عن عقله رکوب هوی التأویل ، وذلك أن الشنیة لا يمكن أن تدل إلا على عین المعدود فهي تدل على أن المعدود اثنان وحيثند لا يمكن أن نقول أن المراد بالشنیة النعمۃ في قوله تعالی ﴿ لِمَا حَلَقْتُ بِيَدِي ﴾ ، لأن هذا يخالف نعمۃ الله الكثیرة التي لا حصر لها ولا إحصاء حيث قال تعالی : ﴿ وَإِنْ تَعُدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ

رجیم ﴿ [الحل ١٨]

وكذا لا يمكن أن نقول أن المراد بالشنیة القدرة للإیراد السابق وهو أن قدرة الله عزوجل عظیمة لا یلتحقها نقص كما یليق بجلاله وتنشیتها إنقاصل لها ، ووجه آخر وهو أن الله عز وجل عاتب إبليس منکراً علیه فقال تعالی: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا حَلَقْتُ بِيَدِي ﴾ [ص: ٧٥] ولو كان معنی البد هنا القدرة لأحاب إبليس بقوله : وأنا خلقتني يارب بقدرتك . وبهذا الرد عليهم ما یظهر الحق ویزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا .

وأیضاً یقال هذا الرد في قوله تعالی : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَيْسُوْطَانٍ ﴾ [المائدة: ٦٤] فإن سیاقها یمنع تفسیر الید بالقدرة أو النعمۃ وكذلك حديث الباب وفيه : " بِدَ اللَّهِ مَلَأَى " وفي آخره " وَبِيَدِهِ الْأَخْرَى الْقَبْض " فسیاقه ظاهر في أنهما یدان حقیقیة

خامساً : أن المتبع لبعض النصوص الواردة في إثبات صفة اليدين لله تعالى يجد أنها فرنس بها القبض والطهي كما في قول تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٧] وفرن بها البسط فقال - صلى الله عليه وسلم - ((إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل)) رواه مسلم من حديث أبي موسى - رضي الله عنه - وفرن بها الإمساك والهز وغيرها ، فاقتصران الطهي والقبض والبسط والإمساك باليد وغيرها مما جاءت به النصوص بيين أن تأويلها بالقدرة والنعمة تحريف باطل وقول زاهق .

- قال ابن القيم : " ورد لفظ اليد في القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين في أكثر من مائة موضع وروداً متنوعاً ، متصرفاً فيه ، مقرونًا بما يدل على أنها يد حقيقة ، من الإمساك ، والطهي والقبض والبسط ، والمصافحة ، والختبات والنضح باليد ، والخلق باليدين ، واللباشرة بهما ، وكتب التوراة بيده وغرس جنة عدن بيده ... " [انظر مختصر الصواعق ص ٣٤٨]

هذا ما تيسر إيراده من ردود على من تأول صفة اليدين لله جل وعلا بالنعمة والقدرة والأهل العلم ردود أخرى هذه أشهرها ، وبعد بيان معتقد السلف من أهل السنة في إثبات اليدين لله جل وعلا حقيقة تليق بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكليف ولا تمثيل ، جرى بين أهل السنة والجماعة خلاف في يدي الله جل وعلا هل كليهما يمين أو أن أحدهما يمين والأخر شمال ، وسيأتي هنا هذا الخلاف في بابه بإذن الله تعالى [سيأتينا الحديث عن هذه المسألة عند شرح حديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - مرفوعاً : " إن المقطفين ، عند الله ، على منابر من نور عن يمين الرحمن عزوجل وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وماولوا " وهو حديث انفرد به مسلم (١٨٢٧) دون البخاري ، سيأتينا بإذن الله في كتاب الإمارة ، باب فضيلة الإمام العادل . وعقوبة الحائز والمحظى على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم]

■ الفائدة الرابعة: في الحديث إثبات العرش لله تعالى حيث قال النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في حديث الباب ((وكان عرشه على الماء)) وفي السنة أحاديث كثيرة بل لشيخ الإسلام رسالة اسمها (الرسالة العرضية) ذكر فيها أحاديث في إثبات عرش الرحمن كثيرة وذكر فيها بعض الأحاديث الضعيفة ونبه عليها وفي القرآن آيات في إثبات العرش منها قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [هود: ٧] ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧] والآيات كثيرة وأما الإجماع فقد نقله غير واحد من أهل العلم حينما نقلوا الإجماع في إستواء الله على عرشه استواء يليق بجلاله .

قال الإمام الأوزاعي : " كنا والتابعين متوافرون نقول : إن الله عز وجل فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته " [

ابراج المسلمين - كتاب الزرقاء

وقال الإمام ابن بطة العبركي شيخ الحنابلة : "أجمع الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه فوق سمواته بائن من خلقه وعلمه محيط بجميع خلقه ، ولا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتohl مذاهب الخلولية وهم قوم زاغت قلوبهم واستهواهم الشياطين فمرقووا من الدين وقالوا : إن الله ذاته لا تخلو منه مكان " [انظر اإبانة ٣ / ١٣٦]

ومن شعر عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - :

شهدت بأن وعد الله حق
 وأن النار مثوى الكافرين

وأن العرش فوق الماء طاف
وفوق العرش رب العالمينا

وتحمله ملائكة شداد ملائكة الإله مسومينا

- والعرش هو أعظم المخلوقات :

قال تعالى : ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنين : ١١٦] وقال تعالى : ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبه : ١٢٩] وقال تعالى : ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيد﴾ [البروج : ١٥]

قال القرطي-رحمه الله - : "خصّ العرش لأنّه أعظم المخلوقات فيدخل فيه ما دونه " [انظر تفسير القرطي ٨ / ٣٠٢، ٣٠٣]

وقال ابن كثير-رحمه الله - : ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ أي : هو مالك كل شيء وحالقه ، لأنّه رب العرش العظيم الذي هو سقف المخلوقات ، وجميع الخلائق من السموات والأرضين وما فيهما وما بينهما تحت العرش مقهورين بقدرة الله تعالى " [انظر تفسير ابن كثير ٢ / ٤٠٥]

. والعرش فوق الكرسي الذي هو فوق السموات [انظر الصواعق المرسلة لابن القيم ٤ / ١٣٠٨]

- وصف الله عز وجل العرش بأنه عظيم ومجيد وكريم

تقدمت الآياتان الدالتان على وصفه بأنه عظيم وجيد ، وأما وصفه بأنه كريم فقد قال تعالى ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنين : ١١٦]

وللعرش حملة من الملائكة يحملونه

قال تعالى : ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِيمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]

وهؤلاء الحملة على خلقه عظيمة ، عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - عن - صلى الله عليه وسلم - قال : ((أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش ، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام)) رواه أبو داود (٤٧٢٧) وقال ابن

حجر : "إسناده على شرط الصحيح " [انظر فتح الباري ٨ / ٦٦٥]

- والعرش يختلف عن الملك ويختلف عن الكرسي .

قال ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله - : " وأما من حرَّف كلام الله وجعل العرش عبارة عن الملك ، كيف يصنع بقوله تعالى : ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة : ١٧] ، قوله ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاء﴾ [هود : ٧] ؟ أيقول : ويحمل ملكه يومئذٍ ثمانية ، وكان ملكه على الماء ويكون موسى عليه السلام آخذ بقائمة من قوائم الملك ؟ هل يقول هذا عاقل يدرك ما يقول .

وأما الكرسي فقال تعالى : ﴿وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة : ٢٥٥] وقد قيل : هو العرش ، وال الصحيح : أنه غيره ، نقل ذلك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره رواه ابن أبي شيبة في كتاب " صفة العرش " والحاكم في " مستدركه " وقال : إنه على شرط الشيوخين ولم يخرجاه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى : " وسع كرسيه السموات والأرض " أنه قال " الكرسي موضع القدمين ، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى : وقد روی مرفوعاً ، والصواب أنه موقوف على ابن عباس " :

[انظر شرح العقيدة الطحاوية ص (٣١٢، ٣١٣)]

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - : " والصواب أن الكرسي موضع القدمين ، والعرش هو الذي استوى عليه الرحمن سبحانه " [

انظر القول المفيد شرح كتاب التوحيد (٣٩٣، ٣٩٤)]

=====

باب : (فضل النفقة على العيال والمملوك، وإثم من ضبعهم أو حبس نفقتهم عنهم)

١٥ - عن ثوبان ، قال : قال رسول الله : «أفضل دينار ينفقه الرجل : دينار ينفقه على عياله . ودينار ينفقه الرجل على ذاته في سبيل الله . ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله ». رواه مسلم .

١٦ - وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله «دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في رقبة . ودينار تصدق به على مسكين . ودينار أنفقته على أهله . أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهله ». رواه مسلم .

١٧ - وعن خيثمة ، قال : كننا جلوساً مع عبد الله بن عمرو . إذ جاءه قهْرَمَانٌ له ، فدخل . فَقَالَ : أَعْطِيَتِ الرِّيقَ قُوتَهُمْ ؟ قال : لا . قال : فانطلق فأعطيتهم . قال : قال رسول الله : «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عَمَّنْ يَمْلِكُ ، قُوتَهُ» رواه مسلم .

شرح ألفاظ الأحاديث :

((دينار ينفقه على عياله)) : العيال : هم من يعولهم الإنسان من زوجة وأولاد أو قريب أو ملوك .

((وَدِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي رَقَبَةٍ)) : أي في عتق رقبة .

((إِذْ جَاءَهُ قَهْرَمَانٌ)) : بفتح القاف وإسكان الهاء وفتح الراء ، وهو الحازن القائم بحوارج الإنسان ، والحافظ لما تحت يده وهو

معنى الوكيل فيقال له قهرمان بلغة الفرس . [انظر شرح مسلم للنووي (٨٤ / ٧) وانظر النهاية في غريب الحديث مادة (قهرم)]

((أُعْطِيْتَ الرَّقِيقَ قُوتَهُمْ)) : الرق في اللغة : العبودية ، وسمى العبيد رقينا ، لأنهم يرقون لمالكهم ، ويذلون ويخضعون ،

والرقيق هو الملوك ، وقيل الرق في اللغة : الضعف ومنه رقة القلب . [انظر لسان العرب مادة (رق)]

((قُوتَهُمْ)) : أي طعامهم ونفقتهم .

من فوائد الأحاديث :

■ **الفائدة الأولى :** في الأحاديث دلالة على فضل النفقة على الأهل والأولاد والرقيق ومن تحت يده وأنها أعظم أجراً

من أي نفقة ويدل على ذلك في أحاديث الباب دليلاً:-

الأول : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهله "

والثاني : حديث خيثمة عن ابن عمرو - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " كفى بالمرء إثماً أن يحبس عن

يملك قوته " حيث بين - صلى الله عليه وسلم - أن من امتنع عن النفقة فقد وقع في الإثم .

■ **الفائدة الثانية :** السبب في أن الأهل والرقيق نفقتهم أعظم أجراً من سائر النفقات المذكورة في الأحاديث لأن النفقة

على غيرهم فيها أجراً النفقة فقط وعلى الأهل والأقارب والرقيق نفقة وصلة وهذه الصلة إما أن تكون واجبة كالنفقة

على الزوجة ومن يملك قوته من تحت يده من رقيق ونحوه وإما أن تكون مستحبة كسائر الأقارب من لا تحب عليه

نفقتهم ويشهد لذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان

صدقة وصلة)) رواه الترمذى (٦٥٨) والنسائي (٢٥٨٢) وصححه الألبانى .

- قال النووي : " لأن منهم من تحب نفقته بالقرابة ، ومنهم من تكون مندوبة وتكون صدقة وصلة ، ومنهم من تكون واجبة

بملك النكاح أو ملك اليدين ، وهذا كله فاضل محتوث عليه وهو أفضل من صدقة التطوع " [انظر شرح مسلم (٧/٨٣)]

. وقال ابن بطال - رحمه الله - : " ينفق على نفسه وأهله ومن تلزمه النفقة عليه غير مقتطع عما يجب لهم ولا مسرف في ذلك كما

قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ الفرقان ٦٧ وهذه النفقة أفضل من الصدقة

ومن جميع النفقات " [انظر طرح الشيب / ٢٤]

وإذا أعطى أهله ومن تحت يده نفقتهم ولم يكن في أقاربه محتاج فالنفقة على البعيد المحتاج أولى من القريب الغير محتاج أما إذا تساوت الحاجة فالأهل والقريب مقدم على غيره ، وكذا إذا تساوى القريب والبعيد في الحاجة فالأهل والقريب أولى لحديث الباب .

قال القرطبي - رحمه الله - قوله ((أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ)) هذا محمول على ما إذا استوت الحالة في الأهل ، والأجنبي ، فلو كان أحدهما أحوج أو أوكد لكان المتفق في الأوكد أعظم أجراً ، فإذا استوت المراتب فترتباً الأعظم كما وقع في الحديث " [انظر المفهم ٤٠ / ٣] " .

■ **الفائدة الثالثة :** في حديث خيثمة دلالة على إثم من حبس عمن تحت يده من أهل أو رقيق طعامهم ونفقتهم لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته" وذلك لأنه حبس عنهم ما يجب عليه بذلك لهم ، فاستحق الإثم لأنه ترك حقاً وواجبـاً عليه .

باب : (الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة)

١٨ - عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ «أَلَكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟» فَقَالَ: لَا فَقَالَ «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاسْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدُوِيُّ بِشَمَائِلَةِ دِرْكِمٍ. فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «ابْدُأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا. فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ. فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَلِهَكَذَا وَهَكَذَا» يَقُولُ: فَبَيْنَ يَدِيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ.

وفي رواية مسلم : أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق علاماً له عن دبر. يقال له يعقوب ... الحديث .

شرح ألفاظ الحديث :

((أَعْتَقَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ)) : العتق : هو تخلص الرقبة من الرق إلى الحرية ((أَعْتَقَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ)) : رجل من بنى عذرة : جاء في رواية مسلم الأخرى ما يبين أن هذا السيد من الأنصار ويقال له : أبو مذكور ، وأن اسم العبد يعقوب وفي أصل الحديث بيان اسم المشتري وهو نعيم بن عبد الله العدوسي وهو المقصود بابن النحّام في رواية أخرى لمسلم في آخر كتاب الأيمان والنذور ، واختصار النموي النحّام بدون لفظة (ابن) وبين

أنه سُمِّيَ بذلك لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "دخلت الجنة فسمعت فيها نحمة لنعيم " والنحمة الصوت وقيل : النحنحة

[انظر شرح النووي لمسلم / ١١ ، ٤٥ ، كتاب الأيمان والندور . باب حواري بيع المذير]

((عَنْ دُبْرٍ)) : معنى اعتقه عن دبر أي دبَرٍ ، يقول له سيده : أنت حر بعد موتي ، فهذا العبد سمي حال حياة السيد مُدَبَّر ، وسمِّي هذا تدبيراً : لأن الرقيق يحصل له العتق بإدبار حياة سيده ، وقيل سمي بذلك لأن سيده دبَر أمر دنياه وآخرته لصالحة : أما دنياه فbastimar انتفاعه بخدمة عبده ، وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق . [انظر شرح النووي لمسلم المرجع السابق ، وانظر فتح الباري لابن حجر

[٥٣١ كتاب البيوع . باب بيع المذير]

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى:** في الحديث بيان ترتيب الأولي بالنفقة فيبدأ بنفسه ثم أهله ثم قراباته ثم ما سوى ذلك من الناس

أبواب النفقات وتقديرها في الباب السابق بيان أفضلية تقديم الأهل والأقارب ومن تحت يده على غيرهم في النفقات .

■ **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على أن الأفضل في صدقة التطوع أن ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب ما تقتضيه المصلحة لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في حديث الباب ((فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَائِبِكَ شَيْءٌ فَهُكَذَا وَهُكَذَا)) ووصف الراوي تعدد الجهات .

■ **الفائدة الثالثة :** استدل بحديث الباب من منع التصدق بجميع المال ، ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال للذي أعتق: "«أَلَكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟»" فقال : لا " فباعه النبي - صلى الله عليه وسلم - وأعطاه ثمنه ثم بين له ما الأفضل فيه ، وقيل إن حديث الباب يحمل على من لم يترك نفقة لأهله فهو بهذا ترك واجباً وفعل مستحبًا ولذا أعطاه النبي - صلى الله عليه وسلم - المال بعد البيع وأخبره ما الأفضل فيه .

واختلف أهل العلم في حكم التصدق بجميع المال :-

أولاً: باتفاق الأئمة الأربعـة أنه لا يجوز أن يتصدق بجميع ماله ويترك من تجب عليهم النفقة كأهله ومن يمونه لأن نفقتهم واجبة عليه فلا يقدّم النفل على الفرض وأيضاً لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - كما تقدم في الباب السابق "كَفَى بِالْمُرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ، عَمَّنْ يَمْلِكُ، قُوَّتَهُ" ولغيره من الأدلة الدالة على وجوب النفقة وإثم تضييعه لهذا الواجب .

ثانياً: ما زاد على نفقة من تجب عليه نفقتهم : فجمهور العلماء أن إمساك ما تحتاج إليه من المال أولى من إخراج ماله كله في الصدقة إلا بشرطين :-

١- أن يكون ذا مكاسب في المستقبل يرجوه .

ابن ماج المُسْلِم - كِتَابُ الزَّكَاة

٢- أن يكون واثقاً من نفسه يحسن التوكل والصبر على الفقر والتغفف عن المسألة فإذا توفر الشيطان :

فيل : باستحباب الصدقة بجميع المال ، وهذا هو القول المصحح عند الشافعية وظاهر كلام الموفق في المغني .

وقيل : بجواز ذلك ، وهو المفهوم من مذهب المالكية والشافعية [انظر الخلاف السابق في الموسوعة الفقهية ٣٣٩/٢٦]

- تبيّن ما تقدم أن من أراد أن يتصدق بجميع ماله الزائد عن نفقة من تجحب عليه نفقته لا يمنع بشرطين تقدم ذكرها ، واحتاره

شيخنا ابن عثيمين [انظر المتع ٢٧٣ / ٦] واحتاره الشيخ ابن جبرين [انظر فتاوى رقم (٥٨٥٢)]

ويبدل على ذلك :-

١- ثناء الله عز وجل على الأنصار بإيشارهم حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ

هاجر إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُتُوا وَيُؤْتُرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةً﴾ [الحشر: ٩] ، وظاهر

هذه الأدلة أئمّم لم يتركوا شيئاً لأهاليهم ، والجواب عن ذلك أن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - والأنصار - رضي الله عنهم - في

آلية تحقق فيهم الشيطان السابقان فعندهم من التوكل والصبر الشيء العظيم وأيضاً كانوا يؤمّنون نفقتهم في المستقبل حيث

كانوا يشتغلون فيبيعون ويشترون ، وأما الأننصاري فالضيافة عليه واجبة [انظر المتع ٢٧٢ / ٦]

٢- حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في قصة تصدق أبي بكر بجميع ماله وقال حينما سأله النبي - صلى الله عليه وسلم -

"ما تركت لأهلك؟" فقال : تركت لهم الله رسوله " والحديث رواه أبو داود (١٦٧٨) والترمذى (٣٦٧٥) وقال : حديث

حسن صحيح .

٣- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في قصة الرجل الأننصاري الذي أخذ ضيف النبي - صلى الله عليه وسلم - لبيته حينما قال : ((

من يُضيّف هذا)) فأخذه الأننصاري وليس عنده من الطعام إلا طعامه ولأهلها وصبيانه فنومت امرأته صبيانها وأكل الضيف

ولم يأكلها فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك : ((إن الله عجب من صنيعكم بضيوفكم البارحة)) وال الحديث رواه

البخاري (٣٧٩٨) ومسلم (٢٠٥٤)

٤- حديث كعب بن مالك - رضي الله عنه - في قصة الثلاثة الذين خلفوا قال كعب - رضي الله عنه - قلت : يا رسول الله إن من

توبتي أن أخلع من مالي صدقة إلى الله رسوله فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أمسك عليك بعض مالك فهو خير

لنك" رواه البخاري (٢٥٥٢) ومسلم (٤٩٧٣)

قال الشوكاني - رحمه الله - : "إن التصدق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال ، فمن كان قوياً على ذلك يعلم من نفسه الصبر

لم يمنع ، وعليه يتنزل فعل أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وإيشار الأنصار على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن لم يكن

كذلك فلا ، وعليه يتنزل (لا صدقة إلا عن ظهر غنى) وفي لفظ " أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهَرِ غَنِّيٍّ " [انظر نيل الأوطار

للشوکانی ٢٨٨ / ٨]

■ **الفائدة الثالثة :** استدل بحديث الباب من يقول بجواز بيع المدبّر ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - باع العبد مع

أنه مدبّر واشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باحثاً بإذن الله تعالى .

[سيأتي الكلام على مسألة بيع المدبّر في آخر كتاب الأيمان والنذر . باب جواز بيع المدبّر]

=====

باب: (فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين، ولو كانوا مشركين)

١٩ - وعن أنس بن مالك ، يقول: كان أبو طلحة أكثر أنصارِي بالمدينة مالاً. وكان أحب أمواله إلى بيته. وكانت مُستتعيلاً المسجد. وكان رسول الله يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب ، قال أنس: فلما نزلت هذه الآية: ﴿لَن تَنَالُوا الْبَرَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حَسِّنَتِي تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله فقال: إن الله يقول في كتابه: ﴿لَن تَنَالُوا الْبَرَ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. وإن أحب أمواله إلى بيته. وإنها صدقة لله. أرجو بريتها وذرتها عند الله. فضعها يا رسول الله، حيث شئت.

قال رسول الله : «بخ ذلك مال رايخ . ذلك مال رايخ . قد سمعت ما قلت فيها . وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين» فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبناته .

وفي رواية مسلم : قال أبو طلحة أرى رسائنا من أموالنا ، فأشهدك ، يا رسول الله ، أني قد جعلت أرضي ، بيتي ، لله

٢٠ - وعن ميمونة بنت الحارث ، أنها اعتقت ولیدة في زمان رسول الله . فذكر ذلك لرسول الله . فقال: «لو أعطيتها بعض أحوالك ، كان أعظم لأجرك».

شرح ألفاظ الحديثين :

((كَانَ أَبُو طَلْحَةً أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِالْمَدِينَةِ مَالًا)) : وفي رواية للبخاري " أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل " (حديث ٢٧٦٩)

((وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحًا)) : بَيْرَحًا : بفتح الباء وإسكان الياء وفتح الراء ، وختلف في ضبطها على أوجه كثيرة : فرويت هذه الكلمة بفتح الباء وكسرها ، وبفتح الراء وضمها وبالقصر فيما سبق وبالمد (بيرحاء) وهذه ثمان لغات ، وفي رواية مسلم الأخرى (بريحا) بفتح الباء وكسر الراء وتقديمها على الياء وفي سنن أبي داود (باريحا) مثل التي قبلها لكن بزيادة ألف ، فصارت عشر لغات .

ومنهم من جعلها كلمتين في الأصل (بير) كلمة و (حاء) كلمة أخرى ثم صارت كلمة واحدة ، نقل ذلك أبو على الصديق عن أبي ذر المروي ، وعليه يكون الرفع والنصب في الكلمة (بير) تبعاً لإعرابها فمن رفعها جعلها أسمًا لكان وكلمة (أحب) خبرها ، ومن نصبها جعلها خبراً لكان وكلمة (أحب) اسمها ، هكذا قالوا ، وختلفوا في معنى (حاء) فقيل :

اسم امرأة ، وقيل : رجل أضيف إلى (بير) ، وقيل : الكلمة زجر للإبل لأنها كانت ترعى عند البئر فرجرت بهذه الكلمة . وبيرحاء : حائط نخل أمام مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة رضي الله عنه سمى بهذا الاسم وهو بموضع يعرف بقصر بني حديثة . [انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير تحت مادة (بير) ، وانظر الفتح (٣ / ٤٠) ، و (٤٦١ / ٤٨٥) و كذلك (٤٨٥ / ٥) ، وحديث (٢٧٦٩) ، وانظر المفہم (٣ / ٤١)]

((أَرْجُو بِرَهَا وَذُخْرَهَا)) : أي ثوابها وأجرها .

((بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ)) : (بخ) : بإسكان الخاء ، ووجه آخر بتنوينها مكسورة ، وحكى القاضي عياض بكسر الخاء بلا تنوين ، وذكر خلف الأحرم التشديد فيها ، وروي بفتحها ، فهذه لغات فيها . وإذا كررت فالاختيار التحرير والتقويم في الأولى والتسكين في الثانية تقول (بخ بخ) وسكتت الخاء كسكنون اللام في (هل) و (بل) ، ومن قال (بخ) بكسره متوناً شبهه بالأصوات كـ (صه) و (مه) ومعناه : تعظيم الأمر وتفحيمه . [انظر الفتح (٤٨٥ / ٥) (حديث ٢٧٦٩) والمفہم (٣ / ٤٢)]

((ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ)) : بالباء الموحدة وهذه رواية مسلم وفي رواية عن مالك في البخاري و الموطأ وغيرها بالمعنى (رايح) والمعنى رايح عليك أجره ونفعه في الآخرة إن لم تبذل ، والأول أشهر ذلك مال رايح أي سبب في الربح في الآخرة .

((فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَفَارِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ)) : وفي رواية مسلم الأخرى ((فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب)) وحسان وأبي يجتمعان مع أبي طلحة في جدهم (عمرو بن مالك بن النجار) ، وهو السابع من آبائهم وقيل إن حسان يجتمع معه في الجد الثالث وهو (حرام) وأبي في الجد السابع وهو (عمرو) [انظر المفہم (٣ / ٤٣)]

((أَنَّهَا أَعْتَقْتُ وَلِيَدَةً)) : أي اعتقت حارية .

((لَوْ أُعْطَيْتَهَا بَعْضُ أَخْوَالِكَ)) : أحوال ميمونة كانوا من بنى هلال ، واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ، ذكر

ابن سعد في الطبقات . [انظر الفتح (٥/٢٦٩) حديث (٢٥٩٢)]

وجاء عند البخاري في رواية الأصيلي : "أخواتك" بدل "أحوالك" وقال القاضي عياض ولعله أصح بدليل روایة مالك في الموطأ "أعطيتها أختك" وذكر النووي أن كلاً للفظين صحيح ولا تعارض بينهما وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك كله [

انظر شرح النووي لمسلم [٨٨/٧].

من فوائد الحديثين :

■ **الفائدة الأولى :** في حديثي الباب دلالة على أن الأفضل جعل الصدقة في الأقربين لأنها صدقة وصلة ، لاسيما إذا كان الأقارب محتاجين ففي حديث ميمونة وعتقها للحاربة مع ما في العتق من فضل عظيم إلا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بين لها الأفضل وأن تعطيها أحوالها وأن هذا أعظم لأجرها وجاء في رواية النساء ما يبين حاجتهم ففي رواية النساء : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - "أفلا فديت بها بنت أخيك من رعاية الغنم" فبيّنت الرواية احتياج قرابتها إلى من يخدمهم .

■ **الفائدة الثانية :** في قصة أبي طلحة - رضي الله عنه - دلالة على أن الأولى بالصدقة الأقارب وإن بعدوا في النسب ووجه ذلك أن أباً حسان وأبي بن كعب يجتمعان مع أبي طلحة في الأب السابع ومع ذلك كانت الصدقة لهما.

■ **الفائدة الثالثة :** في قصة أبي طلحة - رضي الله عنه - دلالة على جواز الصدقة المطلقة وهي التي لم يُبيّن مصرفها ، ووجه ذلك أن أبو طلحة قال : ((إن أحب أموالي إلى بيرحا، وإنها صدقة لله)) ولم يعيّن أبو طلحة أحداً حتى وأشار عليه النبي - صلى الله عليه وسلم .

■ **الفائدة الرابعة :** وفي قصة أبي طلحة - رضي الله عنه - دلالة على جواز الوكالة حيث إن أبو طلحة وَكَلَ النبي - صلى الله عليه وسلم - في التصرف بالصدقة فقال له : "فضعها يا رسول الله حيث شئت" وأن الوكالة أيضاً لا ثبت إلا بالقبول فهي لم تقع لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ردّها فقال : "إني أرى أن تجعلها في الأقربين"

■ **الفائدة الخامسة :** في قصة أبي طلحة - رضي الله عنه - بيان ما كان عليه الصحابة من المبادرة والمسارعة في الإنفاق وتتأثير الآيات وما فيها من الوعد على قلوبهم فترجمت هذه القلوب ما فيها من التأثير إلى عمل ، فلا عجب أن يسطر الصحابة أروع الأمثلة في مجالات الخير وما ذاك إلا لسلامة قلوبهم فتأثروا بالأيات فجاء لنا التاريخ بأعجب الصور وأروع الأمثلة وفي جميع مجالات الخير وهو أبو طلحة يضرب لنا في الصدقة مثلاً .

- الفائدة السادسة : في قصبة أبي طلحة- رضي الله عنه - ما يدل على أن المري ينبغي له أن يحفظ من تحت يده لعمل الخير ويشع عليهم وبخافهم بعد عمل الخير أيضاً إن لم يكن في ذلك مفسدة ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صواب صنيع أبي طلحة - رضي الله عنه - وشكر فعله وعظمته بقوله ((بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَّابِحٌ)).
- الفائدة السابعة : استدل بحديث ميمونة- رضي الله عنها - على أن الصدقة على الأقارب أفضل من عتق الرقاب وهو قول الإمام مالك بدليل أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أرشد ميمونة إلى الصدقة على الأقارب وأنها أعظمها أحراً حينما علم أنها اعتقت الحارية ، ونوقش هذا الاستدلال بأنه ليس على إطلاقه وأن حديث ميمونة واقعة عين لا تدل على حكم مطلق وإنما لأن أقاربها أحوج كما دل على ذلك رواية النسائي السابقة وأن العتق قد يكون أفضل وذلك يختلف باختلاف الأحوال .
- الفائدة الثامنة : في حديث ميمونة - رضي الله عنها - دلالة على جواز تبرع المرأة بما لها من غير إذن زوجها فميمونة اعتقت الحارية ثم ذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -.=====

٢١ - وعن زينب امرأة عبد الله بن مسعود ، قالت: قال رسول الله : «تصدقن، يا معاشر النساء ولو من حلبيّن» قالت: فرجعت إلى عبد الله فقلت: إنك رجل خفيف ذات اليد. وإن رسول الله قد أمرنا بالصدقة. فإن كان ذلك يجزي عني وإلا صرفتها إلى غيركم. قالت: فقال لي عبد الله: بلى أتيه أنت. قالت: فانطلقت. فإذا امرأة من الأنصار بباب رسول الله . حاجتي حاجتها. قالت: وكان رسول الله قد أقيمت عليه المهابة. قالت: فخرج علينا بلال فقلنا له: أنت رسول الله . فأخبرته أن امرأتين ببابك: أحجزي الصدقة عنهم، على أزواجهم، وعلى أيتام في حجورهم؟ ولا تجزي من نحن. قالت: فدخل بلال على رسول الله . فسألة. فقال له رسول الله : «من هما؟» فقال: امرأة من الأنصار وزينب. فقال رسول الله : «أي الزينب؟» قال: امرأة عبد الله. فقال له رسول الله : «لهمما أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة».

وللبحاري من حديث أبي سعيد : فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدق به عليهم».

شرح ألفاظ الحديث:

((تصدقن، يا معاشر النساء)) : المعاشر الجماعة الذين تجمعهم صفة واحدة .

((وَلَوْ مِنْ حَلِيقَنْ)) : بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد تقول (الحلق) وهذا مفرد وجمعه (حلقين) بضم الحاء وكسرها (حلقى) وكذا في لفظ الحديث (حلقين) مفرد والجمع منه (حليكن) بضم الحاء وكسرها فيها الوجهان واللام مكسورة على الوجهين بعدها ياء مشدودة ، وأما الخلية فجمعها (حلي) بضم الحاء وكسرها فيها الوجهان مثل حبة جمعها (لحبة) بضم اللام وكسرها فيها الوجهان . والحلق : اسم لكل ما يترتب به من مصاغ الذهب والفضة . [انظر النهاية في غريب الحديث تحت مادة (حل)]

((إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفٌ ذَاتٌ الْيَدِ)) : هذه العبارة كنایة الفقر ، فقولها ذلك لتبيّن أنه فقير .

((فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ)) : وفي رواية السائري والطيساني : يقال لها زينب " وفي رواية للنسائي " انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أنصارية سوي هزيلة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرية فعل لها اسمين ، أو وهم من سماتها زينب انتقالاً من اسم امرأة عبدالله إلى اسمها . [انظر الفتح (٤١٤/٣)، وحديث (١٤٦٦)]

((حاجتي حاجتها)) : أي أن حاجتي مثل حاجتها فتوافقاً في السؤال .

((وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ قَدْ أَقْرَيْتُ عَلَيْهِ الْمَهَابَةَ)) : يقال : هاب الشيء يهابه : إذا خافه وإذا وقره وعظم له . [انظر النهاية تحت مادة (هيبة)]

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى** : في الحديث دلالة على فضل الصدقة على الزوج والولد إذا كانا محتاجين وأنهما أحق من غيرهما وأن الأجر فيهما مضاعف بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «لَهُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقِرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ» ، وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - أحقيتهما بقوله - صلى الله عليه وسلم - كما في رواية البخاري ((صدق ابن مسعود، زوجك و ولدك أحق من تصدق به عليهم)).

■ **الفائدة الثانية** : استدل بحديث زينب امرأة ابن مسعود - رضي الله عنها - من قال بجواز دفع الزوجة زكاتها إلى زوجها الحاج و هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم على قولين :

القول الأول : يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها لزوجها الحاج ، وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية المقدمة في المذهب و اختاره ابن المنذر والشوكتاني . [انظر المغني (٤/١٠١) وفتح الباري (٣/٣٢٩) ونيل الأوطار (٤/١٩٩)]

واستدلوا : بحديث زينب - رضي الله عنها - في الباب حيث قالت لابن مسعود - رضي الله عنه - : ((وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ. فَأَتَيْهِ فَاسْأَلْهُ . فَإِنْ كَانَ ذلِكَ يَجْزِي عَنِّي وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى عَيْرِكُمْ .)) وجاء في حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - عند البخاري أن زينب - رضي الله عنها - قالت للنبي - صلى الله عليه وسلم - حينما سأله : " أفيجزء عنني "

ووجه الدلالة : أن قوله (أفيجزئ عني) يدل على أن المراد بها الصدقة الواجبة وهي الزكاة لأنها عبرت بالإجزاء . ونوقشت هذا الاستدلال : بأن المقصود بالصدقة في الحديث صدقة التطوع لا الصدقة الواجبة ، وأما قوله (أفيجزئ عني) فإن المراد به السؤال عن هذه الصورة من الصدقة وهل أحق بها المقصود من تحصيل الثواب ودرء العقاب وكأنها خشيت أن تكون صدقتها لا تتحقق هذا المقصود فقلت ذلك . وأيضاً لأن قولها ذلك كان بعد سماعها حث النبي - صلى الله عليه وسلم - على عموم الصدقة فبادرت بإخراج ما عندها . ومن رجح أن المراد بها صدقة التطوع ابن قدامة ، والنwoyi ، وابن حجر وغيرهم . [انظر المغني (٤ / ١٠٢) وشرح النwoyi لمسلم (٧ / ٨٩) وفتح الباري (٣ / ٣٣٠)]

والقول الثاني : لا يجوز للزوجة دفع الزكاة لزوجها ولو كان محتاجاً ، وهو قول أبي حنيفة رواية في مذهب أحمد [انظر المبسوط (٣ / ١١) والمغني (٤ / ١٠٠)]

وعللوا ذلك : بأن ما يأخذه الزوج من مال زوجته يعود نفعه على الزوجة فتكون قصدت التوسعة على نفسها بزكاتها ، وكما لا يجوز للزوج دفع الزكاة لزوجته فكذلك العكس . وأما حديث الباب فالمقصود به صدقة التطوع كما تقدم .
والأظهر والله أعلم : أنه يجوز للزوجة دفع الزكاة لزوجها المحتاج .
وذلك لأمرتين :-

الأول : أن الزوج يدخل في عموم قول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة ٦٠ فالسبب في استحقاق الزكاة هو الفقر والقاعدة : [أنه إذا وجد السبب ثبت الحكم إلا بدليل] والسبب في الزوج موجود فيثبت في حقه الحكم وهو أخذ الزكاة ولا دليل يخرجه من هذا العموم ، فليس في القرآن ولا في السنة ما يدل على أن المرأة لا تدفع الزكاة لزوجها والقاعدة في ذلك : " أن الأصل فيمن ينطبق عليه وصف الاستحقاق أنه مستحق ، وتجزيء الزكاة إليه إلا بدليل " وهذه القاعدة كالتالي قبلها إلا أنها أخص منها .

والثاني : أنه - صلى الله عليه وسلم - في قصة زينب ابنة مسعود لم يستفصل منها حينما سألت هل تقصد الصدقة الواجبة أو التطوع ، وعليه يبقى الحكم على عمومه فالحديث يشمل الصدقة الواجبة والتطوع ، لأن القاعدة [أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في الاستدلال] واختار هذا القول الشوكاني كما تقدم وذكر هذين الأمرين وأيضاً هو اختيار شيخنا ابن عثيمين حيث قال : " والصواب جواز دفع الزكاة إلى الزوج إذا كان من أهل الزكاة . مثال ذلك : امرأة موظفة وعندها مال وزوجها فقير محتاج إما أنه مدين ، أو أنه ينفق على أولاده ، أو ما أشبه ذلك ، فللزوجة أن تؤدي زكاتها إليه ، وقولنا أو أنه ينفق على

أولاده ، والمراد بأولاده من غيرها ؛ لأن أولاده منها إذا كان أبوهم فقيراً ، يلزمها أن تنفق عليهم ؛ لأنهم أولادها " [انظر الممتع (٦)]

[٢٦٢ / ٢٦١]

مسألة أخرى :

بناء على ما تقدم من مسألة دفع الزوجة زكاتها لزوجها الفقير فما حكم عكس هذه المسوأة :

وهي دفع الزوج زكاته لزوجتها لفقرة ؟

اختلاف أهل العلم في هذه المسوأة على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز للزوج دفع زكاته لزوجته المحتاجة ، وهو قول الأئمة الأربعـة بل نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك :

[انظر الاجماع لابن المنذر ص (٥٢) ، والمغني (٤ / ١٠٠) ، والمجموع (٦ / ٢٢٩)]

وعللوا ذلك : بأن الزوجة إذا كانت محتاجة فإنها تستغني بالنفقة الواجبة من زوجها عليها وهي بهذا تستغني عن الزكوة ، فالنفقة من الزوج عليها واجبة ، ودفع الزوج زكاته للمستحقين واجب عليه ، ولا يقوم الواجب مقام الواجب لأنه لو دفع الزكوة لزوجته أغنتها عن النفقة الواجبة على الزوج ، فعاد نفع الزكوة إلى الزوج ، فكأنه دفع الزكوة لنفسه . وهذا القول ظاهر القوـة .

القول الثاني : أنه يجوز للزوج دفع زكاته لزوجته المحتاجة ، وهذا القول وجه ضعيف عند الشافعية ورواية مرجوحة أيضاً في

مذهب الإمام أحمد . [انظر المجموع (٦ / ٢٣٠)]

وعللوا ذلك : بأن دفع الزكوة إليها لا يسقط النفقة على الزوج ، لأن النفقة عليها أمر لازم سواء كانت المرأة غنية أو فقيرة ، فكأنه يدفع واجبين لزوجته ، كمن استأجر فقيراً فإنه يدفع إليه الزكوة مع الأجرة وكلاهما واجب عليه .

والأشهر القول الأول إلا أنه يستثنى ما لو كان دفع الزكوة إليها لا يسقط حقاً واجباً عليه ، لأنه يقوم الواجب مقام الواجب

كأن يسدد به دينها لأنه لا يجب عليه سداد دين زوجته ، واختار هذا القول بعض الحنابلة . [انظر الإنصاف للمرداوي (٣ / ٢٦١، ٢٦٢)]

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - : " ولكن القول الراجح يجوز بشرط ألا يسقط به حقاً واجباً عليه ؛ فإذا أعطاها من زكاته للنفقة لتشتري ثوباً أو طعاماً ، فإن ذلك لا يجزئ ، وإن أعطاها لقضاء دين عليها فإن ذلك يجزئ ؛ لأن قضاء الدين عن زوجته لا يلزمه " [انظر الممتع (٦ / ٢٦٣)]

■ **الفائدة الثالثة** : استدل بحديث زينب - رضي الله عنها - على عدم وجوب الزكوة في الحلبي المستعمل ، ووجه ذلك

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال للنساء " تصدقن ولو من حليلك " ، ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

ضرب بالحلبي مثلاً للمبالغة في إخراج الزكوة ولو من شيء لا تجحب فيه الزكوة وهي الحلبي هكذا فهموا ، وتقدم

الخلاف في هذه المسوأة بالتفصيل قبل أبواب .

[انظر الخلاف تحت باب إثم مانع الزكاة ، حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً : " ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها الحديث]

■ الفائدة الرابعة : في الحديث بيان جواز وعظ النساء وأمرهن بأفعال الخير والتحدث معهن في أمور دينهن عند أمن الفتنة وهذا يتضح من خلال أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - للنساء بالصدقة وفتواه لامرأة ابن مسعود وامرأة من الأنصار وفي سؤال امرأة ابن مسعود - رضي الله عنهما - النبي - صلى الله عليه وسلم - طلب الترقى في تحمل العلم حيث أفتتها زوجها ابن مسعود - رضي الله عنه - وذهبته للنبي - صلى الله عليه وسلم - تسأله وفي هذا طلب الكمال والترقى في السمع حيث إنها لم تكتفي بفتوى زوجها وأرادت السمع من مبلغ التشريع فجاءت فتوى النبي - صلى الله عليه وسلم - موافقة لفتوى ابن مسعود - رضي الله عنه - فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - «صدقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زوْجُكَ وولْدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتِ بِهِ عَلَيْهِمْ».

■ الفائدة الخامسة : في الحديث إشكال وهو أن امرأة ابن مسعود والمرأة الأخرى قالا لبلال - رضي الله عنهم جميعاً - بعدما أوصلا السؤال إليه (لا تخبره مَنْ نَحْنُ) وحينما سأله النبي - صلى الله عليه وسلم - بلا لـأـ - رضي الله عنه - (من هما) أخبره بلا لـأـ بما ، وأجاب عن هذا الإشكال القرطبي فقال : " وليس إخبار بلا لـأـ بالسائلتين اللتين استكتمتاه مَنْ هما بكشف أمانة سر لوجهين :

الأول : أن بلا لـأـ فِيهِمْ أن ذلك ليس على الإلزام ، وإنما كان ذلك منهما على أنهما رأتا أنه لا ضرورة تُحْوِّجُ إلى ذلك .

والثاني : أنه إنما أخبر بما جواباً لسؤال النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فرأى أن إجابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أهم وأوجب من كتمان ما أمرتاه به " [انظر المفہم (٤٦ / ٣)]

=====

٢٢ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لِي أَجْرٌ فِي بَنِي أُبَيِّ سَلَمَةَ؟ أَنْفَقْتُ عَلَيْهِمْ وَلَسْتُ بِتَارِكِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا. إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ. فَقَالَ: «نَعَمْ. لَكِ فِيهِمْ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ».

٢٣ - عَنْ أُبَيِّ مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ، قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً».

شرح ألفاظ الحدبثين :

((هَلْ لِي أَجْرٌ فِي بَنِي أُبَيِّ سَلَمَةَ)) : أبو سلمة بن عبد الأسد كان زوجاً لأم سلمة قبل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فتنزوجها النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد موت أبي سلمة ، ولأم سلمة من أبي سلمة : عمر ، ومحمد ، وزينب ، ودرة ، وليس في حديث

أم سلمة تصريح في أنها كانت تعطيهم من الزكاة بل كانت تسأل عن الأجر في الإنفاق عليهم [انظر الفتح (٤٦/٣) ، وحديث (١٤٦٧)]

((ولَسْتُ بِتَارِكِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا)) : تقرر أم سلمة - صلى الله عليه وسلم - قبل أن يحييها بأنها لن ترك الإنفاق على هؤلاء الأبناء سواءً كانت مأجورة أو غير مأجورة في الإنفاق عليهم لأن فطرتها في العطف عليهم ورعايتها تستوجب عليهم الإنفاق على كل حال .

((وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا)) : أي ويقصد بها ثواب الله .

من فوائد الحديثين :

- **الفائدة الأولى :** الحديثان يدلان على عظم مفهوم الشواب في النفقه حيث إنه يشمل النفقه الواجبة كما يشمل صدقة التطوع .
- **الفائدة الثانية :** في الحديثين تنبهان مهمان في أمر النفقه وهما :

الأول : تنبية على أن في النفقه على الأهل أجر ومتوبة حتى لا يزهد المسلم ويستشق النفقه عليهم وربما استشرفت نفسه لوجوه الصدقة البعيدة ظاناً أنه لا يؤجر على نفقه من تحت يده .

قال ابن حجر : " قال المهلب : النفقه على الأهل واجبة بالإجماع ، وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه ، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة ، حتى لا يخرجها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكتفوهم ؛ ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع " [انظر الفتح (٦١٨/٩) حديث (٥٣٥١)] .

والثاني : تنبية على أن الإنفاق على الأهل مع الغفلة ليس كالإنفاق عليهم مع الاحتساب ، وفي قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (وهو يحتسبها) تنبية دقيق لغلا يفوت المسلم زيادة الشواب مع الاحتساب كلما أتفق .

قال النووي - رحمه الله - : " وطريقه في الاحتساب أن يتذكر أنه يجب عليه الإنفاق على الزوجة ، وأطفال أولاده ، والمملوك ، وغيرهم من تجب نفقته على حسب أحوالهم واختلاف العلماء فيهم ، وأن غيرهم من ينفق عليه مندوب إلى الإنفاق عليهم ، فينفق بنية أداء ما أمر به ، وقد أمر بالإحسان إليهم والله أعلم . [انظر شرح النووي لمسلم (٩٠/٧)] .

=====

٤- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَتْ: قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ ، فِي عَهْدٍ قُرِيَشٍ إِذْ عَاهَدَهُمْ . فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ .
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ (ولسلم : أو راهبة) ، أَفَأَصِلُّ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ . صِلِّ أُمَّكِ»

وفي رواية للبخاري : قال ابن عُيینةً : فأنزلَ اللَّهُ فِيهَا : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الظِّنَنِ لَمْ يَقْاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ .

شرح ألفاظ الحديث :

((قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ)) : جاء عند أبي داود والحاكم من حديث عبد الله بن زيد اسم أم أسماء بنت أبي بكر فقيل اسمها : قيلة ، وقيل : قتيله ، قال عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - : " قدمت قتيله بنت عبد العزى بن سعد من بنى مالك بن حسنه على ابنتهما أسماء بنت أبي بكر في المدنة ، وكان أبو بكر - رضي الله عنه - طلقها في الجاهلية بحدايا : زبيب وسمن وقرظ ، فأبانت أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتهما ، وأرسلت إلى عائشة - رضي الله عنها - : سلي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : لتدخلها " الحديث .

وذكر القرطبي أن اسم أمها : قبلة بنت عبد العزى [انظر المفہم ٤٨ / ٣] ، وهي عامرية قرشية وأكثر أهل العلم على أنها ماتت مشركة .

((فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدُوهُمْ)) : والمقصود وأن قدوم أمها كان في المدة التي بين النبي - صلى الله عليه وسلم - وبين قريش عهد فيها وهي مابين الحديبية والفتح .

((قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ)) : جاء عند مسلم ((وهي راغبة أو راهبة)) وجاء عند الطبراني وابن حبان ((راغبة وراهبة)) وفي الرواية الأخرى عند مسلم ((وهي راغبة)) من غير شك وكذا رواية البخاري وهي الأصح ، وتحمل روایة ((راهبة)) على معنى خائفة من رد أسماء لها خائبة لأنها مشركة ، وخالف في معنى راغبة : فقيل : راغبة في الإسلام ، وهذا بعيد لأنها لو كانت كذلك لم تحتاج أسماء إلى أن تستأذن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولأنه جاء في رواية عند أبي داود : (وهي راغمة) بالمير أي كارهة في الإسلام .

وقيل : راغبة في بر ابنتهما لها والتودد لها والقرب منها وفي عطاءها وهذا قريب ويؤيد رواية أبي داود السابقة وفيها أنها أقبلت بحدايا لأسماء .

وقيل : راغبة عن الإسلام وكارهة له ، وهذا قريب أيضاً يؤيد رواية أبي داود السابقة : (وهي راغبة) فلا يمنع أن يكون المعنيان مقصودين فتكون راغبة عن الإسلام وراغبة في التودد لابنتهها وبرها لها وأن تعطيها مما عندها .

من فوائد الحديث :

- الفائدة الأولى : أخذ أهل العلم من حديث الباب جواز إعطاء أولي القربى ولو كانوا مشركين من الصدقة ولذا ذكر مسلم هذا الحديث ضمن أحاديث صدقة التطوع وببٰب عليه التوسي [باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين]

ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأسماء " صلي أملك " والنفقة والصدقة عليها من أعظم أنواع الصلة حيث تقدم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصدقة على الأقارب صدقة وصلة ، وهذا من حقوق القرابة ولو اختلفت الديانة فهذا من البر والعدل في إثبات الحق . لاسيما إن كانوا غير محاربين أو وقع منهم اعتداء يمنع الإحسان . ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوْلُوْهُمْ وَمَن يَتَوَلُّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المحتسبة: ٩٠، ٨٧]

ومن أسباب نزول هذه الآية : قصة أسماء - رضي الله عنها - في حديث الباب كما في رواية البخاري .

ومما يدل على جواز إعطاء المشرك من صدقة التطوع حديث عائشة - رضي الله عنها - عند أحمد : " أن امرأة يهودية سألتها فأعطتها ، فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر " الحديث وموطن الشاهد منه أنها سألت عائشة - رضي الله عنها - فأعطتها مما عندها .

قال الشافعى في الأم المجلد الثاني : " ولا بأس أن يتصدق على المشرك من النافلة ، وليس له في الفريضة من الصدقة حق " . فإن قيل ألا يُعد ذلك من المولاۃ للمشركين ولو كانوا أولي قربى والله عز وجل يقول : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءُهُمْ أَوْ أَبْنَاءُهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي فُلُوْبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ... ﴾ [المحتسبة: ٢٢]

فالجواب : أن هذا ليس من المولاۃ بل هو من الحق والعدل الذي يحبه الله عز وجل وأمرنا به كما في الآية السابقة بعد ما بين الله عز وجل بِرَبِّهم ومعاملتهم بالعدل قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ونظير ذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مُرْجِعُكُمْ فَأُنْبِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [لقمان: ١٥] ، وأما محبتهم ومودتهم فهذا الذي فيه المولاۃ في الآية ، وخلاصة الجمع أن يقال : مودتهم ومحبتهم من المولاۃ ، والإحسان عليهم وب لهم من العدل والقسط .

والقول بالجمع بين الأمر بالإحسان والعدل معهم وبين الأمر بقتالهم أولى من القول بنسخ قول الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾

[المتحدة:٨] ، ومن قال بالنسخ قتادة ، ودعوى النسخ يصار إليها عند عدم إمكان الجمع بين الأدلة وقد أمكن الجمع فيصار

إليه .

- **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على جواز صلة رحم القريب المشرك لحق قرابته .
- **الفائدة الثالثة :** في الحديث ورع أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها ، ورضي الله عن أبيها ، ورضي الله عن زوجها الزبير، فلا عجب أن يصدر منها هذا التحرير في أمر دينها ولو كان ذلك مع أقرب الناس إليها وهي أمها ، فهي عاشت في بيت الصديق - رضي الله عنه- من أورع الصحابة في أمور دينه وكذا هي تحت قوامة زوجها الزبير رضي الله عنه وأرضاه .

=====

باب : (وصول ثواب الصدقة عن الميت إلينه)

٢٥ - عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّيَ افْتَلَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوْصِ. وَأَطْنَثَهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ. أَفَلَهَا أَجْرٌ، إِنْ تَصَدَّقَتْ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

شرح الفاظ الحديث:

((افْتَلَتْ نَفْسَهَا)) : أي ماتت فلتة أي فجأة ، والفلترة والافتلالات ما وقع بغتة ، والمقصود أنها ماتت فجأة .

((نفْ سَهَا)) : تروى برفع السين على أنها مفعول ما لم يسم فاعله (أي نائب فاعل) ، وتروى بالنصب على أنها ، مفعول به ثاني ، والمراد بالنفس الروح .

((وَلَمْ تُوْصِ)) : فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف العلة وأصلها (توصي) من الوصية وهي تصرف في التركة مضاد إلى ما بعد الموت .

((وَأَطْنَثَهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ)) : أي لو أنها تكلمت قبل أن تموت لأمرت بالصدقة ، وفيه العمل بالظن الغالب .

من فوائد الحديث :

■ الفائدة الأولى : حديث الباب فيه دلالة على أن الصدقة عن الأموات يصل ثوابها لهم ونفعها ، ونقل الإجماع على

وصول ثواب الصدقة للميت النبوي في شرحه لمسلم [انظر شرح مسلم ٩١ / ٧] .

، وانتفاع الأموات بعمل الأحياء من المسائل التي اختلف فيها أهل العلم ، وموطن الخلاف هل يقاس مالم يرد فيه النص على ما ورد فيه النص فيقال كل عمل صالح يعملي الحي عن الميت فإن ذلك نافع أم لا ؟

على قولين ، ولتحrir المسألة نسرد بإيجاز ما ورد فيه النص من انتفاع الأموات بعمل الأحياء ثم نشير إلى الخلاف ، فمما ورد فيه النص ما يلي :-

١- الصدقة ، لدلالة حديث الباب وغيره من الأحاديث والإجماع أهل العلم .

٢- العتق ، لحديث عبد الله بن عمرو أن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - سأله النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يعتق عن أخيه خمسين رقبة لأن أخيه هشاماً أعتقد خمسين وبقي خمسين من وصية أبيه فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " لو كان مسلماً فأعتقدتكم أو تصدقتم عنده ، أو حججتم عنه بلغه ذلك " رواه أبو داود والبيهقي وأحمد وحسنه الألباني [انظر أحكام الجنائز للألباني ص ١٧٣] . ولدخول العتق في عموم الصدقة ، وللإجماع الذي نقله ابن هبيرة وسيأتي قريباً .

٣- الدعاء والاستغفار له ، ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلَا حَوَانِنَا الَّذِينَ سَيَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلَّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَوْفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠] . ول الحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عند مسلم مرفوعاً : ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ... أو ولد صالح يدعوه له ...)) ول الحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - المتفق عليه قال : " نعي لنا رسول الله النجاشي صاحب الحبشة يوم الذي مات فيه فقال " استغفروا لأخيكم " قال ابن القيم - رحمه الله - : وقد دل على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الأمة على الدعاء له في صلاة الجنائز " [انظر كتاب الروح ص ١١٨] .

٤- الحج ، لحديث بريدة - رضي الله عنه - في المرأة التي سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - أن أمها ماتت فقالت : ... إنه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها " قالت : إنها لم تحج قط فأباح عندها قال : " حجي عنها " رواه مسلم .

٥- قضاء الدين ، لحديث سلمة بن الأكوع - رضي الله عنه - وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتي بجنازة ليصل إليها فقال : هل ترك شيئاً ؟ فقالوا: لا : " فهل عليه دين ؟ " قالوا : ثلاثة دنانير ، قال: صلوا على صاحبكم " قال أبو قتادة : صل

عليه يا رسول الله وعلى دينه ، فصلى عليه " رواه البخاري .

وهذه الأعمال الخمسة نقل الإجماع عليها ابن هبيرة - رحمه الله - في الإفصاح فقال : " وانفقوا على أن الاستغفار للميت يصل ثوابه إليه ، وأن ثواب الصدقة والعتق والحج إذا جعل للميت وصل إليه " [انظر الإفصاح / ١٩٤] وأما قضاء الدين فنقل الإجماع النموي في شرحه لصحيح مسلم أن ثواب سداد الدين يصل للميت .

٦- قضاء الصوم الواجب عن الميت ، لحديث عائشة - رضي الله عنها- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " من مات عليه صيام صام عنه وليه " متفق عليه ، وهناك أدلة أخرى وختلف ما هو الصوم الذي يجوز للحي قضاوته عن الميت ، فقيئده بعضهم بصوم النذر وهو مذهب الحنابلة ، **والصواب :** أنه كل صوم واجب سواء كان نذراً أو قضاء أو كفارة أو أي صوم واجب لعموم حديث عائشة - رضي الله عنها - وسيأتي بيان المسألة في كتاب الصيام بإذن الله .

واختلف أهل العلم فيما سوى ذلك من الأعمال كقراءة القرآن والذكر والصلاحة والطواف وصوم التطوع وغيرها من الأعمال هل يصل ثوابها للميت ؟ على قولين :

القول الأول : أنه يصل ثواب جميع الأعمال للميت إذا أهدى له ، وهذا مذهب الحنابلة ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وشيخنا ابن عثيمين - رحمه الله - [انظر بجموع الفتاوى (٢٤ / ٣١٤) والروح (ص ١١٧) والممتنع (٥ / ٣٧١)]
وعللوا ذلك : بأن ماورد من أدلة في انتفاع الميت بعمل الحي تدل على انتفاعه بغيرها من الأعمال لأن ما ورد من نصوص لا تجعلنا نحصر الأعمال بها وإنما هي كالأمثلة للأعمال الأخرى ، فلا فرق بين انتفاعه بالصدقة أو الطواف ونحوه
والقول الثاني : أنه لا ينفع الميت إلا ما ورد به الدليل ، وبه قال جمهور العلماء وختاره الشيخ ابن باز .

واستدلوا : بقوله تعالى : ﴿وَأَنَّ لَيْسَ لِلنَّاسِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ النجم ٣٩ واستثنوا من ذلك ماورد به الدليل .
 ٢- أنه مات للنبي - صلى الله عليه وسلم - كثير من يحبهم من أقاربه كزوجته خد يجنة - رضي الله عنها - وثلاث من بناته وعمه حمزة - رضوان الله عليهم - وغيرهم ومن غير أقاربه من يحبهم كالسبعين من القراء الذين قتلوا ولم ينقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أهدى مثل هذه الأعمال لأمواته أو حث عليها .

٣- أنه لم ينقل عن الصحابة ولا عن السلف أنهم كانوا يفعلون ذلك ولو كان مشروعًا لسبقونا إليه .

٤- لأن العبادات مبناتها على التوقف فلا تبعد الله عز وجل لأنفسنا أو بإهداء الثواب لغيرنا من الأموات إلا بما ورد فيه الدليل . والأظاهر والله أعلم هو القول الثاني لقوة ما استدلوا به .

- قال الشيخ ابن باز - رحمه الله - : "إهداء الصلاة أو القرآن على الموتى أو الطواف أو صيام التطوع فلا أعلم لذلك أصلاً والمشرع تركه لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" [انظر مجموع فتاواه (٣٤٤، ٣٤٥) / ٨] (٩٦/١٣)

[وانظر أيضاً فتاوى اللجنة الدائمة (٢٢٣٢)]

■ الفائدة الثانية : في الحديث دلالة على حرث الصحابة ببر والديهم بعد الممات وذلك ببذل الأعمال الصالحة التي تنفعهم .

■ الفائدة الثالثة : حديث الباب يدل على أن ترك الوصية جائز ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - علم من السائل أن أمه لم توص ومع ذلك فالنبي - صلى الله عليه وسلم - لم يذم هذا الفعل وينبه أصحابه على ترك الوصية ، والوصية سنة إذا لم يتعلق بها حقوق الآدميين ، أما إن تعلق بها حقوق للأدميين فهي واجبة لا يجوز تركها كمن عليه ديون لآخرين فيجب عليه بيانها حتى لا تذهب حقوقهم .

باب : (بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف)

٢٦ - وعن خديفة عن النبي قال «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ». وأما البخاري فرواه من حديث جابر .

٢٧ - وعن أبي ذر ، أنَّ ناساً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ قَالُوا لِلنَّبِيِّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنْوِرِ بِالْأُجُورِ . يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي . وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ . وَيَتَصَدَّقُونَ بِمُضْطُولِ أَمْوَالِهِمْ . قَالَ : «أَوْ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنَّ كُلَّ تَسْبِيحٍ صَدَقَةٌ . وَكُلَّ تَكْبِيرٍ صَدَقَةٌ . وَكُلَّ تَحْمِيدٍ صَدَقَةٌ . وَكُلَّ تَهْلِيلٍ صَدَقَةٌ . وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ . وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ . وَفِي بُطْنِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ» قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ أَيْمَانِي أَحَدُنَا شَهَوَتْهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ : «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟ فَكَذِلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» . رواه مسلم .

شرم الفاظ الحدبثين :

((كُلُّ مَعْرُوفٍ)) : المعروف هو ما عُرف في الشرع حسنة فيشمل أعمال البر عامة .

((صَدَقَةٌ)) : الصدقة هي العطية من مال وغيره مما يُستغنى به وجه الله تعالى ورجاء ما عنده من الشواب ، وتطلق على

الصدقة الواجبة كالزكوة وعلى الصدقة المستحبة وهي المراد في حديثي الباب ، فالصدقة معناها في الشريعة عام ومنها الصدقة بالمال .

((أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ)) : ظاهر الحديث أنهم فقراء ، ولذا شكوا للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بأنَّ أَهْلَ الْأَمْوَالِ يَتَمَيَّزُونَ عَلَيْهِم بِفَضْلِ الْأَمْوَالِ ، أَيْ أَمْوَالُ زَائِدَةٍ يَتَصَدَّقُونَ بِهَا .

((ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ)) : الدُّثُورُ بضم الدال جمع دثر بفتحها ، وهو المال الكثير [انظر النهاية مادة (دثر)]

((إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحٍ صَدَقَةً...)) : أي قول سبحان الله يعتبر صدقة ، وكذا كل تكبيرة وهي قول (الله أكبر) وكذا كل تحميدة وهي قول (الحمد لله) وكذا كل تهليلة وهي قول (لا إله إلا الله) كل واحدة صدقة وهذا من فضل الله تعالى الواسع .

((أَوْ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ)) : تصَدَّقُونَ : بتشديد الصاد والدال هذه هي الرواية ويجوز في اللغة أن تخفف الصاد .

((وَفِي بُضُّعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةً)) : بُضُّعِ : بضم الباء ويطلق على الجماع ويطلق على نفس الفرج ، والمعنىان متقاريان وتصح إرادتهما في حديث الباب ، وكلمة (بُضُّعِ) أصلها مقلوبة من الكلمة (بعض) فيبينهما قلب (بَ ضَعْ) و (بَ عَ ضَعْ) فمعنى البعض ، بعض بني آدم وهو فرجه وهذا من الكناية التي يراد منها شريف الكلام عند ذكر ما يستحب من منه .

((أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَرْدٌ)) : الوزر : الحمل والثقل ، والمراد به في حديث الباب وأكثر الأحاديث الذنب والإثم . [انظر النهاية مادة (ورد)]

من فوائد الحديثين :

- **الفائدة الأولى :** في حديثي الباب دلالة على أن مفهوم الصدقة مفهوم واسع لا يقتصر على الأموال فقط ، وإنما كل معروف صدقة ، فقد تكون الصدقة بالأقوال كالتسبيح والتكمير والتحميد والتهليل وكذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد تكون بالأفعال كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن من المنكر ما يتغير باليد ، وسيأتي أن إماتة الأذى، وإعانته الرجل في حمل متاعه والخطى إلى الصلوات كلها صدقات ، وقد تكون الصدقة بالبيات ومن ذلك احتساب المباحات كالمجاميع وما فيه من إعفاف للزوجين ، وظاهر الحديث أنه يؤجر ولو لم ينوي كما سيأتي بيانه ، وهذه الأنواع الثلاثة من الصدقة جاءت في حديث الباب ، وما أعظم فضل الله عز وجل علينا فكل معروف صدقة

■ الفائدة الثانية : في حديث أبي ذر - رضي الله عنه - بيان ما كان عليه الصحابة - رضوان الله عليهم - من تنافس في ميادين الخير حيث جاءوا للنبي - صلى الله عليه وسلم - شاكين على إخوانهم أهل الأموال ليس حسداً وإنما غبطة بما عندهم من المال يتصدقون به وليس عندهم ذلك فما سبيل اللحاق بهم " وفي ذلك فليتنافس المتنافسون " ، فما أعظم الشكوى حينما تكون الجنة وما يقرب إليها هو المقصد وما أعظم أولئك الرجال حينما استشرفت قلوبهم لذلك المقصود ، فصار ذلك هماً يسري في أجسادهم وتبضم به قلوبهم في ليلهم ونهارهم ومبيتهم وقيامهم وجميع أحوالهم حتى في شكواهم ، فرحم الله تقصيرنا وألحقنا برکبهم ، والسنة مليئة بما يدل على تنافسهم وتسابقهم فرضي الله عنهم وأراضهم .

ومن ذلك ما قاله ابن إسحاق : حدثني الزهري عن عبيد الله بن كعب بن مالك - رضي الله عنه - قال : ((كان مما صنع الله رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن الأوس والخرج كانوا يتصاولان تصاول الفحليين ، لا تصنع الأوس شيئاً إلا قالت الخرج : والله لا تذهبون بهذه فضلاً علينا فلا ينتهون حتى يوقعوا مثلها وكذلك الأوس . أي يقولون كما قالت الخرج ويفعلون كما يفعلون . ولما أصابت الأوس كعب بن الأشرف في عداوته لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقتل الأوس كعباً . قالت الخرج : والله لا تذهبون بما فضلاً علينا أبداً، فتذاكروا: من رجل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في العداوة كابن الأشرف ؟ فذكروا ابن أبي الحقيق (أبو رافع) وهو بخير فاستأذنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قتله فأذن لهم فقتلوه . [انظر الفتح (٣٤٣/٨) وانظر الموضع الأنف في السيرة لأبي القاسم السمهلي المجلد الثالث]

وسيأتي خبر مقتل كعب بن الأشرف ومقتل أبي رافع في بابيهما بإذن الله تعالى ، وتنافس الصحابة - رضوان الله عليهم - في ميادين الخير هو سبب فوزهم وعزهم في الدنيا والآخرة ، وهم حينما يكونون معذورين في ترك الطاعة يبقى فواتها حسرة في قلوبهم كما قال الله في حالم حين قصرت بهم النفقـة ولا يجدون ما يحملون به أنفسهم ولا يجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال الله عن حالم : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكَ لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ لَا أَحِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفَيَّضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنِفِّقُونَ﴾ [التوبـة: ٩٢] تربوا على تعظيم الطاعة والحرسـة بفوائـتها رجالاً ونساءً فهذه أم المؤمنـين عائشـة - رضي الله عنها - لما حاضـت في حـجـة الـودـاع بـكـتـ وـأـمـرـهـاـ الـبـيـ - صلى الله عليه وسلم - أـنـ تـبـقـىـ فيـ إـحـرـامـهـاـ بـالـحـجـ غـيرـ أـلـاـ تـطـوـفـ بـالـبـيـتـ حـتـىـ تـطـهـرـ فـلـمـ طـهـرـتـ يـوـمـ النـحـرـ وـطـافـتـ لـلـإـفـاضـةـ وـتـخلـلتـ مـنـ إـحـرـامـهـاـ بـقـيـ فـوـاتـ الـعـمـرـةـ عـلـيـهـاـ حـسـرـةـ وـهـيـ مـعـذـورـةـ فـقـالـتـ : يا رسول الله يرجع الناس بـحـجـةـ وـأـرـجـعـ بـحـجـةـ ؟ " فـأـمـرـ النـبـيـ - صلى الله عليه وسلم - عبد الرحمن بن أبي بكر - رضي الله عنه - فأـعـمـرـهـاـ مـنـ التـنـعـيمـ " ، وـالـحـدـيـثـ أـصـلـهـ فـيـ الصـحـيـحـيـنـ وـسـيـأـتـيـ فـيـ بـابـهـ بـإـذـنـ اللهـ تـعـالـىـ ، وـأـمـاـ التـنـافـسـ فـيـ أـمـرـ الدـنـيـاـ وـالـرـكـونـ إـلـيـهـاـ وـالـغـلـفـةـ عـمـاـ فـيـ العـزـ فـيـ الدـنـيـاـ وـالـآخـرـةـ فـهـوـ سـبـبـ ضـعـفـنـاـ وـذـلـنـاـ وـهـلـاـكـنـاـ . وـالـلـهـ الـمـسـتـعـانـ . فـفـيـ الصـحـيـحـيـنـ أـنـ النـبـيـ - صلى الله عليه وسلم -

وسلم - قال ((فأبشروا وأملوا فو الله ما الفقر أخشي عليكم ولكنني أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتافسوها كما تنافسوا فتهلككم كما أهلكتهم))

■ الفائدة الثالثة : في حديث أبي ذر - رضي الله عنه - دلالة على فضل الذكر ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بسببه نالت الأمة الخيرية قال الله عز وجل : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ آل عمران ١١٠ ولاشك أن بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انتشار الفساد والغفلة عن الطاعة اللذان يسببان الذل والضعف للأمة ، وللأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضوابط تقدّم بيانها في كتاب الإيمان عند شرح حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - عند مسلم مرفوعاً : " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده " الحديث .

■ الفائدة الرابعة: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " وفي بعض أحدكم صدقة " فيه بيان سعة فضل الله عز وجل على عبادة حديث جعل إتيان المرأة شهوتها صدقة وختلف هل يؤجر في إتيانه أهله من غير نية أو لا بد من نية على قولين ..

الفول الأول : أنه يؤجر ولو من غير نية ، وبه قال طائفة من أهل العلم ، واختاره شيخنا ابن عثيمين [انظر شرح الأربعين النووية حديث

] (٢٥) من (٢٨٣)

واستدلوا : بظاهر الحديث وفيه أن الإتيان كان على سبيل الشهوة فقال الصحابة : " يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر .

والقول الثاني : أنها لا تكون صدقة إلا إذا احتسبها .

واستدلوا : بهذا الحديث على أن المباحثات تصير طاعات بالنيات ، وهذا قول طائفة من أهل العلم ، واختاره النووي [انظر شرح

] ٧ / ٩٣ مسلم

واستدلوا : بأن حديث أبي ذر - رضي الله عنه - مقيد بالأحاديث الأخرى التي فيها ابتغاء وجه الله تعالى بالمباحات كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " إنك لن تنفق نفقة تتبعي بها وجه الله إلا أجرت عليها ، حتى ما تجعل في في أمراتك " رواه البخاري ، فقالوا كذلك في الجماع لا بد للعبد أن يقصد بجماعه إعفاف نفسه وزوجته من الزنا ومقدماته كالنظر الحرم والتفكير فيه أو الهمم ، أو قضاء حق الزوجة بالمعاشة بالمعروف ، أو طلب الولد الصالح الذي يعبد الله عز وجل فيكون جماعه بهذه النية صدقة . وظاهر الحديث يدل على الأول والله أعلم .

■ الفائدة الخامسة : قول الصحابة : " يا رسول الله ، أيّاتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : " أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر " فيه صحة الاحتجاج بالقياس ، وهو مذهب كافة العلماء ولم يخالف في ذلك إلا الظاهرية فلم يعتدوا به ، وعليه فإن مصادر الاستدلال في الشريعة أربعة : الكتاب والسنّة والإجماع والقياس ، وهذه المصادر مما اتفق عليه العلماء إلا ما ورد من خلاف في الاعتداد بالقياس خالف فيه أهل الظاهر ، قال النووي " وهو مذهب العلماء كافة ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهر ولا يعتدُّ به وأما المنقول عن التابعين ونحوهم من ذم القياس ، فليس المراد به القياس الذي يعتمد الفقهاء المجتهدون " [انظر شرح

مسلم [٩٣/٧]

وقد دلّ على الاحتجاج بالقياس الكتاب والسنّة وأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - وله شروط وأنواع ليس هذا موطن بسطها وإنما كتب أصول الفقه ، ومن أنواع القياس : قياس العكس واحتلّف الأصوليون في العمل بهذا النوع من القياس على قولين ، والصواب صحة الاحتجاج به لحديث الباب فإن القياس فيه قياس عكس ، والقياس نوعان : قياس طرد وله أنواع ، وقياس عكس ومثاله الذي في حديث الباب ، والمعنى : أنه إذا كانت الشهوة الحرام وزرًا فالشهوة الحلال أجر ، فالأصل والفرع لا تجمعها علة في حرام ، ويعاينها علة الأجر في المباح أنه وضعها في حلال .

■ الفائدة السادسة : في حديث أبي ذر- رضي الله عنه - أفضليّة تدعيم الحكم والقول بالدليل ، ووجه ذلك أن الصحابة - رضي الله عنهم - حينما ذكر لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أن في بعض أحدهم صدقة " راجعواه في ذلك فائلين : أيّاتي أحدنا شهوةً ويكون له فيها أجر ؟)

فأجابهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بدليل عقلي وقياسي ويأخذ العالم وطالب العلم من هذا ثلاثة أمور :

١- الحرص على حسن التعليم ، ومن ذلك شدُّ انتباه المتعلم بالاستفهام وغيره " أرأيتم إن وضعها في الحرام، أكان عليه وزر ؟ "

٢- الحرص على تدعيم التعليم بالدليل كما فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث الباب وغيرها من الأحاديث

٣- ألا يضيق صدر العالم أو طالب العلم حينما يقول حكمًا ثم يراجع ويطالب بالدليل فقد راجع الصحابة أفضليّة أفضل البشرية رسول الله عليه أفضل صلاة وأزكي تحية.

=====

٢٨ - وعن عائشة ، تقول : إنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِّنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةِ مَفْصِلٍ . فَمَنْ كَبَرَ اللَّهَ، وَحَمَدَ اللَّهَ، وَسَبَحَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَعَزَّلَ حَجَرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ شَوَّكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمْرَ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهَا عَنْ مُنْكَرٍ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلَاثِمِائَةِ السَّلَامِيِّ . فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ زَحَرَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ» . رواه مسلم .

٢٩ - وعن أبي موسى ، عن النبي قَالَ : «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» قيل : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ : «يَعْتَمِلُ بِيَدِيهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ» قَالَ قيل : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ : «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ» قَالَ قيل لَهُ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ : «يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوِ الْخَيْرِ» قَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ : «يُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ . فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ» .

٣٠ - وعن أبي هريرة ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «كُلُّ سُلَامِيٍّ مِّنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ» . قَالَ : «تَعْدِلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةً . وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي ذَبَابِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَنَاعَةً، صَدَقَةً» . قَالَ : «وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ . وَكُلُّ حُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ . وَتُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» .

وفي رواية للبخاري : « وَذُلُّ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» .

شرح ألفاظ الحديث :

((خلق كُلُّ إِنْسَانٍ مِّنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةِ مَفْصِلٍ)) : مفصل : بفتح الميم وكسر الصاد، جمعه مفاصيل وهي العظام التي ينفصل بعضها من بعض ، والمفصل هو المسلمي (بضم السين) الذي جاء في آخر الحديث وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه ذكره ، والمسلمي جمعه سلاميات ، بضم السين وتخفيف الياء ، وأفاد هذا الحديث أن عددها في كل إنسان ثلاثة وستين.

((عَزَّلَ حَجَرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ)) : أي أزال الحجر عن الطريق .

((فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ زَحَرَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ)) : جاء في لفظ آخر عند مسلم : فإنه يُمْسِي يَوْمَئِذٍ ... " ومعنى زحر نفسه عن النار أي باعدها عن نار جهنم .

((يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ)) : الملهم : هو المتسمر والمضطر إلى الحاجة ، الذي شغله فكره وهمه بحاجته عن غيرها

من فوائد الأحاديث :

■ الفائدة الأولى : في حديث عائشة وأبي موسى وأبي هريرة - رضي الله عنهم - ، بيان أن مفهوم الصدقة مفهوم واسع لا يقتصر على المال فقط، وذكر في هذه الأحاديث أصنافاً أخرى من الصدقة غير ما تقدم ومن ذلك ما يلي:-

١- إماتة الأذى عن الطريق ، سواء كان شوکاً أو عظماً أو نجاسة أو حجراً أو زجاجاً ونحوها مما يؤذى الناس .

- إماتة الأذى من شعب الإيمان الحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً : "الإيمان بعض وسبعون شعبة أعلاها شهادة إن لا اله إلا الله وأدنها إماتة الأذى عن الطريق والحياة شعبة من الإيمان " متفق عليه .

- إماتة الأذى من أسباب دخول الجنة ، وسبب من أسباب مغفرة الذنوب . لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً : " بينما رجل يمشي بطريق ، وجد غصن شوك ، فأخذته فشكر الله له فغر له " متفق عليه . وفي رواية مسلم " فأدخل الجنة " وفي رواية أخرى " لقد رأيت رجلاً يتقلب في الجنة في شجرة يقطعنها من ظهر الطريق ، كانت تؤذى الناس " .

- إماتة الأذى صدقة من الصدقات لحديث الباب .

وإذا كانت إماتة الأذى صدقة من الصدقات فوضع الأذى في طرقات الناس إثم من الآثام لأن كف الأذى من الحقوق التي أمر بها المسلم وأيضاً القياس يقتضي ذلك لما فيه من الأذية وفي البخاري من حديث أبي مسعود - رضي الله عنه - وفيه قال النبي - صلى الله عليه وسلم - " فأعطوا الطريق حقه ، قالوا وما حقه ؟ قال : غض البصر وكف الأذى ... " الحديث وسيأتي في باب بإذن الله تعالى .

وإماتة الأذى لا تقتصر على الأمور الحسية بل إن إماتة الأذى المعنى عن طريق الناس أعظم أجرًا لأنه لا ينتبه له ولا

يتصدى له إلا القلة فإماتة البدع والمنكرات وسوء الأخلاق من طريق الناس إلى الجنة وإلى طاعة ربهم من أعظم التوبات ، وسيأتي مزيد الكلام بإذن الله عن إماتة الأذى في الأحاديث التابعة له .

٢- إعانة الناس ، وجاءت الإعانة في أحاديث الباب على ثلاث صور :-

الأولى : " يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ " ، أي المضطر والمكروب ، وفي صحيح مسلم وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيمة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخر .. " الحديث ، ولا شك أن إعانة الناس بقضاء حوائجهم وتنفيذه كرباتهم بباب يتعدد فيه الأجر بحسب ما يُكشف من كربة ويقضي من حاجة

ابن حجر المسلم - كتاب الزرقاء

الثانية : (وَتَعْيُنُ الرَّجُلِ فِي دَائِبِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعُهُ، صَدَقَةً) أي كان من يكون الراكب على دابته سواء كان بعيداً أو فرساً ونحوها من يركب في الأمر السابق أو سيارة ونحوها في وقتنا الحاضر لا يستطيع الركوب فتعينه ، أو تحمل ما معه من متاع لتضعه في دابته كل ذلك من وجوه الصدقة .

الثالثة : (وَذَلُّ الطَّرِيقِ صَدَقَةً) كأن تحدى تائهاً أو سائلاً يسأل عن مكان ما بيته كان أو دكاناً أو أي موضع مباح فإن في هذه الدلالة صدقة ، ولا شك أن في دلالة الناس إلى الخير أعظم أجرًا كأن يدخلهم على طريق المداية والاستقامة أو العقيدة الصحيحة أو طريق العلم أو غيرها من طرق الخير لأن في ذلك دلالة إلى طاعة الله ونيل شرف العبودية والتقرب من الله عز وجل ، وجماع ما تقدم وغير ما تقدم من صور النفع للناس أن يحرض الإنسان على هذا الخلق القويم فإنه به تحقق الرابط والتواذ والتعاطف والأخوة وتنال به الأجر العظيم ، وخلاصة النفع والمحث عليه قوله - صلى الله عليه وسلم - : ((من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل)) رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه .

٣- العدل بين الاثنين ، وذلك بالصلح بينهما أو الحكم لهما بالعدل ، والصلح خير والحكم واجب ، فإن تبين له الحكم لأحدهما ببينة صار إليه وجوهاً وإن لم يتبين أصلح بينهما ، قال تعالى : « وَإِنِ امْرَأً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأَحْسِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحُّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَنْقُضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا » [النساء: ١٢٨] وقال تعالى : « لَا خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنِ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا » [النساء: ١١٤] .

٤- الخطى إلى الصلوات صدقات ، فكل خطوة صدقة . وتقديم في كتاب الصلاة بيان ذلك .

٥- الكلمة الطيبة صدقة ، هذا من فضل الله الواسع ، وما أكثر الكلام الطيب ، فكل ذكر الله عز وجل كلمة طيبة ، وكلام الله أطيب ذكر ، فكل كلمة في القرآن صدقة وفيها مضاعفة الحسنات مالا يخفى عظمها وتحفي مضاعفتها إلى أضعاف كثيرة لا يعلمها إلا الكريم سبحانه ، وكل ذكر الله عز وجل من تسبيح وتكليل وتکبير وتحميد وغيرها من أنواع الذكر هو من الكلمة الطيبة ، والكلمة الطيبة صدقة قال تعالى : « إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ » [فاطر: ١٠] ، وكل ذكر وقول حسن مع الناس صدقة فالسلام عليهم وردّه ، والسؤال عن أحوالهم وتصفيحهم وتمسيتهم بخير والترحيب بهم وغيرها من القول الحسن كل ذلك من الكلمة الطيبة والكلمة الطيبة صدقة ، فإذا احتسب المسلم مثل هذه الألفاظ والكلمات الطيبة نال ثواب صدقات كثيرة بفضل الله عز وجل .

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

٦- يمسك عن الشر فإنه صدقة ، وذلك إذا أمسك عن الشر لله عز وجل لا عجزاً أو تكاسلاً عن إنفاذها ، وفي هذا النوع من الصدقة أعظم بيان أن أبواب الصدقة أبواب كثيرة عظمة حيث إن الصدقة لا تقتصر على الفعل والقول بل حتى على الترك حينما يترك الإنسان فعل الشر أو قوله تقريراً لله عز وجل فإن له به صدقة ، وفي هذا تسلية لمن عجز عن فعل أو قول المندوبات فإن تركه للشروع يعتبر من الصدقات ، فما أعظم فضل الله عز وجل علينا .

■ **الفائدة الثانية :** في حديث عائشة - رضي الله عنها - بيان عدد المفاصل للإنسان وأنها ثلاثة وستون مفصلاً ، وفي هذا

حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - بيان أن على كل مسلم صدقة عن كل مفصل شكرأ لله عز وجل ، واختلف في حكم هذه الصدقات :-

القول الأول : وجوب الصدقة من كل إنسان في كل يوم عن كل مفصل من مفاصله ، واختاره الشيخ ابن عثيمين حيث قال : وجوب الصدقة على كل إنسان كل يوم تطلع فيه الشمس عن كل عضو من أعضائه ، لأن قوله - صلى الله عليه وسلم - ()

[عليه صدقة وعلى للوجوب] [انظر الشرح الأربعين النووي ص (٢٨٨) حديث (٢٦)]

والقول الثاني : استحباب الصدقة ، واختاره جمع من العلماء منهم النووي وابن حجر ، وهو الأظهر والله أعلم .

قال النووي - رحمه الله - : " قال العلماء : المراد صدقة ندب وترغيب لا إيجاب وإلزام " [انظر شرح مسلم ٩٦ / ٧]

وقال ابن حجر - رحمه الله - : " أي على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أعلم من ذلك ، والعبارة صالحة للإيجاب

والاستحباب كقوله - عليه الصلاة والسلام - " على المسلم ست خصال ذكر منها ما هو مستحب اتفاقاً " [انظر الفتح (٣٨٨/٣)]

الحديث رقم (١٤٤٥)]

وقال أيضاً : " قوله - صلى الله عليه وسلم - " على كل مسلم صدقة " أي في مكارم الأخلاق ، وليس ذلك بفرض إجماعاً " [

انظر الفتح (٥٥٠/١٠) الحديث (٦١١)]

■ **الفائدة الثالثة :** في حديث عائشة - رضي الله عنها - بيان فضل من أتى بثلاثة وستين صدقة " فِإِنَّهُ يَمْسِي يَوْمَئِذٍ

وَقَدْ زَحَرَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ " وهذا فضل عظيم امتن الله عز وجل به على عبادة ، وجاء في حديث أبي ذر - رضي الله

عنه - عن مسلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " وَيُجْزِي عَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ رُكْعَاتٌ يَرْكَعُهُمَا مَنِ الْضُّحَى " أي أن

ركعي الضحى تجزئ عن ثلاثة وستين صدقة ، ومن جاء بثلاثة وستين صدقة فقد زحر نفسه عن نار جهنم ،

فيما له من فضل عظيم نحن عنه غافلون ، نسأل الله من فضله الواسع .

- **الفائدة الرابعة :** في حديث أبي موسى - رضي الله عنه - تقدم صدقة المال على غيرها ، ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بها وإذا لم يجد يعمل ويكتسب لينفع نفسه ولি�تصدق على غيره ثم ذكر وجه الصدقة الأخرى
- **الفائدة الخامسة :** في حديث أبي موسى - رضي الله عنه - الحث على التكسب لما فيه من الإعانة للنفس حيث بدأ بها ثم إعانة الغير بالصدقة عليه .
- **الفائدة السادسة :** في حديث أبي موسى - رضي الله عنه - الحث على فعل الخير مهما أمكن فإذا عجز عن شيء انتقل إلى غيره ، فبدأ بالصدقة بالمال وإن لم يجد يعمل ليتصدق بهـ ، وإذا لم يستطع انتقل لشيء ربما لا يحتاج إلى بذلـ لأن يعين ذا الحاجة الملحوظ فقد تكون الإعانة بالبدن فقط وأيضاً الأمر بالمعروف فمن عجز عن ذلك ولم تألهـ قدراته فلا يحرم الخير فـله بـاب صـدقة آخر وهو أن يمسـك عن الشـر ، وعليـه فـكلـ يستطيع على الصـدقة نـسـأـل اللهـ من فـضـلـه .

=====

باب: (في المنفق والممسك)

٣١ - وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكًا يَنْزِلُهُ أَنَّ. فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا. وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا»

شرح ألفاظ الحديث:

((اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا)) : (مُنْفِقًا) : أي بـاذلاً مـالـهـ في الـواجـباتـ والـمنـدوـباتـ .

((خَلْفًا)) : أي ما تـخلـفـ بـهـ عـلـيـهـ بـدـلاًـ عـنـ الـمـالـ الـذـيـ بـذـلـهـ فـيـ سـبـيلـكـ .

((اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا)) : (مُمْسِكًا) : أي مـانـعـاًـ مـالـهـ عـنـ النـفـقـاتـ الـواجـبةـ ، وـأـمـاـ النـفـقـاتـ الـمـسـتـحـبـةـ فـلاـ تـدـخـلـ لأنـ صـاحـبـهاـ لاـ يـسـتحقـ هـذـاـ الدـعـاءـ ، فـالـدـعـاءـ يـسـتحقـهـ مـنـ أـمـسـكـ مـالـهـ عـنـ حـقـ وـاجـبـ عـلـيـهـ .

((تَلَفًا)) : أي ما يـذهبـ مـالـهـ وـيـتـلفـهـ .

من فوائد الحديث:

■ الفائدة الأولى : في الحديث بيان دعاء الملكين للمنافق بأن يخلف له ماله الذي بذله في طرق الخير وعلى الممسك فإن يعطيه تلفاً كما أمسك ماله عما أوجب الله عليه .

■ الفائدة الثانية : في الحديث بيان فضل المنافق في وجوه الخير وأن عاقبته أن الله يخلف عليه وهذا موافق لقول الله تعالى :

«وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» [سبأ : ٣٩] ، وقول الله عز وجل في الحديث القدسي : ((أَنْفَقْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ)) والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، وتقديم قريباً شرحه - والخلف في حديث الباب ليس من الشرط أن يكون مالاً ، فالامر أوسع من ذلك ولم يأت تحديده في الحديث بالمال ، فقد يكون مالاً ، أو بركة فيما عنده ، أو صلاحاً في الأهل والولد ، أو سعة في العيش ، أو عافية في البدن ، أو انشاراً في الصدر وسكونه في القلب أو شعوراً بحلوة الإيمان ، أو غير ذلك من أنواع الخير التي يخلفها الله عليه وقد يخلف له ما تقدم كله وأعظم فهو الكريم سبحانه ، وهذا في الدنيا ، وأما في الآخرة فلا شك أنها تجري له فضائل الصدقة الواردة في الكتاب والسنة وفضل الله واسع .

■ الفائدة الثالثة : في الحديث بيان ذم الممسك ماله عما أوجب الله عليه كالزكوة والبخل عن بذل حق الزوجة والأولاد ونحو ذلك من الواجبات ، والدعاء عليه بالتلف ، فقد يكون التلف للمال بعينه وقد يكون التلف لصاحب المال ، وإذا كان التلف للمال فهو على نوعين :-

تلف حسي : بأن يذهب الله عز وجل ماله ، فتأتيه آفة تتلفه بإحراق وسرقة أو خسارة في مساهمة ونحو ذلك مما يذهب المال .

تلف معنوي : بأن تنزع البركة من ماله بحيث لا يستفيد منه .

وإن كان التلف لصاحب المال فقد يكون حسياً كبدنه أو معنوياً كضيق في الصدر ، وقلقاً في النفس ونحو ذلك وهذا في الدنيا ، ولا شك أنه في الآخرة سيحاسب على تفريطه بهذا الواجب ، وتقديم عقوبة تارك الزكوة .

=====

باب : (الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها)

٣٢ - وعن حارثة بْنَ وَهْبٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ : «تَصَدَّقُوا . فَيُوشِكُ الرَّجُلُ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ ، فَيَقُولُ الَّذِي أَعْطَيْهَا : لَوْ جِئْنَا بِهَا بِالْأَمْسِ قَبْلُهَا . فَأَمَّا الآنَ ، فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا . فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا .»

٣٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطْوُفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الدَّهَبِ . ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ . وَبَرِيَ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَبَعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً . يَلْدُنْ بِهِ . مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكُثْرَةِ النِّسَاءِ » .

وورد في الصحيحين نحوه من حديث أبي هريرة .

ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُثُرَ الْمَالُ وَيَفِيضَ . حَتَّى يَخْرُجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةِ مَالِهِ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبِلُهَا مِنْهُ . وَحَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرْوِجًا وَأَنْهَارًا » .

شرح ألفاظ الأحاديث :

((فَيَقُولُ الَّذِي أُعْطِيَهَا)) : أي يقول الذي عرضت عليه .

((لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطْوُفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ)) : (يَطْوُفُ) : كلمة فيها إشارة إلى أنه يتعدد بصدقة بين الناس فلا يجد من يقبلها .

((يَتَبَعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً . يَلْدُنْ بِهِ)) : (يَلْدُنْ بِهِ) : أي ينتميان إليه ويستترن به ليقوم بحوائجهن ويدافع عنهن ، وذلك لقلة الرجال وكثرة النساء ، فيذهب الرجال بسبب الحروب والملاحم والقتل الذي يكون في آخر الزمان كما سيأتي بيانه في كتاب الفتنة بإذن الله تعالى وتبقى النساء لا قائم عليهن فيلدن بالرجال

(وورد في الصحيحين من حديث أبي هريرة) وهو حديث آخر وفيه ((فَيَفِيضَ (أَيُّ الْمَالِ) حَتَّى يُهْمِ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبِلُ مِنْهُ صَدَقَتِهِ)) ، (يُهْمِ) ضبط بوجهين أشهرهما كما قال النووي ضم الياء وكسر الماء أي يحزنه ويهتم له .

((حَتَّى يَكُثُرَ الْمَالُ وَيَفِيضَ)) : قوله (وَيَفِيضَ) فيه بيان الزيادة في كثرة المال .

((حَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرْوِجًا وَأَنْهَارًا)) : (مُرْوِجًا) : أي رياضاً ومزارعاً ، وقيل المرج الموضع الذي ترعى فيه الدواجن .

من فوائد الحديث :

■ الفائدة الأولى : في أحاديث الباب الحث على الصدقة والمبادرة في إخراجها ، وذلك من وجهين :-

الأول : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "تَصَدَّقُوا" كما في حديث حارثة - رضي الله عنه -

والثاني : بيان أنه سيأتي زمان يخرج الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها لكتلة المال واستغناه الناس ، وعليه فليبادر المسلم فيخرجها في وقت حاجة الناس قبل أن يستغنوا عنها

الفائدة الثانية : في حديثي حارثة وأبي موسى- رضي الله عنهما- إخبار النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بأنه سيأتي زمان يطوف الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها ، وانختلف في هذا الزمان متى يكون ؟

القول الأول : أن هذا الزمان وقع في عهد عمر بن عبدالعزيز ، فقد وجد في عهده رحمة الله من يخرج بصدقته ولا يجد أحداً يقبلها منه . وعليه فلا يكون من أشرطة الساعة .

ودليلهم : حديث عدي بن حاتم- رضي الله عنه - المتفق عليه - وسيأتي بعد الباب القادم - حيث جاء في رواية البخاري أن النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أوعده بأنه سيرى ثلاث أمور ومنها قال : " ولئن طالت بك حياة لترى الرجل يُخرج ملي كفه من ذهب أو فضة يطلب من يقبله فلا يجد أحداً يقبله منه " .

قال ابن حجر - رحمة الله - : " وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بسنده جيد قال : " لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتيها بالمال العظيم فيقول : اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء مما يرجح حتى يرجع بهماليه ، يتذكر من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به ، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس " .

والقول الثاني : أن هذا يكون في آخر الزمان فهو من أشرطة الساعة حين ينزل عيسى بن مريم عليه السلام .

واستدلوا : ١ - بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - الذي في الباب عن مسلم أن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : " لا تقوم الساعة حتى يكثرا الماء ويفيض حتى يخرج الرجل بزكاة ماله فلا يجد أحداً يقبلها منه " وأيضاً ورد في الصحيحين نحوه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - .

٢ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - المتفق عليه قال النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " والذى نفسي بيده ليوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنازير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد " .

والأظهر والله أعلم أن يقال : إن هذا يحدث في آخر الزمان حين نزول عيسى عليه السلام للدلالة حديث أبي هريرة- رضي الله عنه - فهو نص في ذلك ، ولا يمنع أن يكون وقع في زمن عمر بن عبد العزيز لحديث عدي بن حاتم - رضي الله عنه - ، فيتحصل

إِبْرَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

من ذلك أنه يقع مرتين فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - أراد بحديث عدي بن حاتم - رضي الله عنه - زمان وأراد بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - زمان آخر والمهم أن يبادر المسلم لبذل الصدقة قبل أن يأتي وقت لا يحتاج إليها .

فإن قيل : ما سبب كثرة المال وعدم قبول الصدقة في الزمانين ؟

فالجواب : أما في زمن عمر عبد العزيز - رحمه الله - فلبسطه رحمه الله العدل وإيصال الحقوق لأهلها حتى استغنى الناس .

وأما في زمان عيسى - عليه السلام - فسببه كثرة المال وقلة الناس ، واستشعارهم لقيام الساعة ، وعدم ادخارهم للمال

وأيضاً ما تخرجه الأرض من أفلاد أكبادها وهي الخيرات والبركات التي فيها كما دل عليه حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -

القادم . [انظر الفتح (١٣/٤٠) حديث رقم (٧١٢١/٧١٢٠)]

■ **الفائدة الثالثة :** في أحاديث الباب شدة المبالغة في عدم قبول الصدقة في ذلك الزمن حيث جاء التعبير عن هذا المال

بأمور أربعة :

- أنه يعرضها ، وهذا في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " **فَيُوْشِكُ الرَّجُلُ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ** " .

- أنه يطوف بها وهذا فيه كثرة التردد حيث قال : " **يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ** " .

- أن هذه الصدقة تكون من أنفس الأشياء وهو الذهب .

- أنه لا يقبلها منه أحد بل وترد عليه " **لَوْ جِئْنَا بِهَا بِالْأَمْسِ قِبَلْتُهَا** . **فَأَمَّا الْآنَ، فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا** " .

بل جاء في رواية مسلم الأخرى أن صاحب المال يحزن في ذلك الوقت لعدم وجود من يقبلها .

■ **الفائدة الرابعة :** في أحاديث الباب ثلاث علامات الساعة وهي :-

١- عدم قبول الصدقة ويؤخذ من كثرة المال .

٢- قلة الرجال وكثرة النساء ويؤخذ منه كثرة القتل في آخر الزمان وسيأتي بيانه في كتاب الفتن .

٣- تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً ، وسيأتي في الحديث القاسم إخراج الأرض برకاتها من الذهب والفضة ، وعودة أرض العرب مروجاً وأنهاراً يشعر والله أعلم أنهم يتذمرون عنها - أي أرض العرب - فتبقي مهملة ولا تزرع ولا تُنسقى من مياهاها ، وذلك لقلة الرجال ، وكثرة الحروب ، و تراكم الفتن ، وقرب الساعة ، وقلة الآمال وعدم الفراغ لذلك والاهتمام به .

[انظر شرح النووي المجلد السابع حديث (١٠١٢)] ، ولا يستبعد أيضاً أن يكون تغيير أرض العرب بسبب تغيير مناخها آخر الزمان فستواتر عليها الأمطار وتحضر أرض جزيرة العرب وتكثر الرياض والجبال ، وتجري الأنهر فيها والله تعالى أعلم وأحكم .

٤- وَعَنْ أَيِّ هُرَيْرَةَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «تَقِيءُ الْأَرْضُ أَفْلَادَ كَبِدِهَا. أَمْثَالُ الْأَسْطُوانِ مِنَ الدَّهْبِ وَالْفِضَّةِ. فَيَجِيءُ الْقَاتِلُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَتَلْتُ. وَيَجِيءُ الْقَاطِعُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قَطَعْتُ رَحِمِي. وَيَجِيءُ السَّارِقُ فَيَقُولُ : فِي هَذَا قُطِعْتُ يَدِي. ثُمَّ يَدْعُونَهُ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئاً» رواه مسلم .

شرح ألفاظ الحديث :

((تقيء الأرض أفلاد كبدتها)) : التقيؤ : هو استخراج ما في الجوف عمداً ، وتقيء الأرض : أي تخرج كنوزها وتطرحها على ظهرها . [انظر النهاية مادة (قيأ)]

((أفلاد)) جمع فلذ والفلذ القطعة من كبد وقيل : القطعة من اللحم ، والمراد هنا التشبيه بذلك أي تخرج ما في جوفها من القطع المدفونة فيها . [انظر شرح النووي المجلد السابع حديث (١٠١٣) وانظر النهاية مادة (فلذ)]

((أمثال الأسطوان)) : الأسطوان بضم المهمزة والطاء جمع أسطوانة وهي السارية والعمود وشبهه بالأسطوانة لعظمة ما يخرج وكشرته وقيل تخرج على شكل الأسطوانات والسواري .

((ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً)) : أي يتذكونه .

من فوائد الحديث :

■ الفائدة الأولى : في الحديث دلالة على ما سيكون في آخر الزمان ، ومن ذلك تخرج الأرض ما فيها من كنوز وخيرات وبركات على ظهرها ، وهذا من أسباب كثرة المال في ذلك الوقت ، وحينها لا يقبل الناس الصدقات لكثرة الخيرات كما دلت عليه الأحاديث السابقة .

■ الفائدة الثانية : في الحديث دلالة عدم حاجة الناس لتلك البركات وذلك لكتلة ما بأيديهم من الخيرات ، فيذكر القاتل حينما يرى بعض الخيرات فيقول من أجل هذا قتلت يعني فيما مضى وكذا يقول قاطع الرحم والسارق فيتركون هذه الكنوز في ذلك الوقت لعدم حاجتهم لها .

- الفائدة الثالثة : في الحديث اعتراف بعض أصحاب الذنوب الذين قادهم المال إلى مخالفـة أمر الله تعالى من قتل وقطيعة رحم وسرقة ، وتسقط قيمة المال عندهم ، ويدركون أنه ابتلاء واختبار .

باب: (قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها)

٣٥ - وعن أبي هريرة ، يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِّنْ طَيْبٍ (ولمسلم : فَيَضْعُهَا فِي حَقَّهَا) ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيْبٌ ، إِلَّا أَخْذَهَا الرَّحْمَنُ بِيمِينِهِ . وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً . فَتَرْبُو فِي كَفْ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ . كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُؤْهُ أَوْ فَصِيلَهُ ».»

شرح ألفاظ الحديث :

((مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِّنْ طَيْبٍ)) : أي من حلال ، ومثله " لا يقبل الله إلا الطيب " أي لا يقبل من الأقوال والأعمال إلا طيباً (وهو ما كان خالصاً لوجهه الكريم ، ولا يقبل من الأموال إلا طيباً (وهو ما كان حلالاً) وهو المراد في الحديث)

((فَيَضْعُهَا فِي حَقَّهَا)) : أي يضعها في موضع الصدقة .

((فَتَرْبُو فِي كَفْ الرَّحْمَنِ)) : أي تعظم وتزيد في ثوابها .

((حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ)) : عند البخاري " حتى تكون مثل الجبل " وعند الترمذى : " حتى إن اللقمة لتصير مثل الجبل " والمقصود أن الصدقة وإن كانت يسيرة كالتمرة أو قدر اللقمة يربيها الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل

((كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُؤْهُ أَوْ فَصِيلَهُ)) : (فَلُؤْهُ) فيها لغتان فتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو ، وهذا هو الأشهر والثانية : (فُلُوهُ) كسر الفاء وإسكان اللام وخفيف الواو .

والفلو : هو المهر أي الفرس الصغير وقيل كل فطيم من ذات حافر الفرس وغيره سمي الفلو بذلك لأنه فلي عن أمه أي فصل عنها .

((فَصِيلَهُ)) : الفصيل ولد الناقة إذا فُصِّلَ من إرضاع أمه ، وجاء في رواية أخرى عند مسلم " فلوه أو قُلُوصَة " والقلوص هي الناقة الفتية الصغيرة كالجارية من النساء ، وجاء عند الترمذى ((فلوه أو مُهْرَه)) وعند البزار ((مُهْرَه أو رضيعه أو فصيله

) والغلو والفصيل والقلوص والمهر والرضيع كلها روايات لتقريب الصورة في تدرج الصغير في الكبر فكذلك الصدقة تربو عند الرحمن حتى تكون يوم القيمة أعظم من الجبل .

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى :** في الحديث دلالة على أن من شروط قبول الصدقة أن يكون مال الصدقة حلالاً لأنه " لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ " .

وما لم يكن حلالاً فليس بطيب ، وتقديم في أول كتاب الطهارة أن موانع قبول الصدقة إذا كانت الصدقة من مال حرام لقول النبي- صلى الله عليه وسلم - : " لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَوةً بَغْيَرِ طَهُورٍ وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ " رواه مسلم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ، والغلول هو السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة ، وحديث الباب أعم من ذلك فكل مال حرام فليس بطيب فلا يقبله الله تعالى . والله عز وجل أمرنا أن نتصدق وننفق من الطيب فقال تعالى: ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا كَسَبُتُمْ﴾ (آل عمران: ٢٦٧)

■ **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على أن من أراد أن يتصدق فليتحرر مواضع الصدقة لقول النبي- صلى الله عليه وسلم - : " فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا " .

■ **الفائدة الثالثة :** في الحديث يدل على سعة فضل الله عز وجل وما عنده من حسن الجزاء ، ووجه ذلك أن الإنسان إذا تصدق بصدقة يسيرة لو كانت تمرة ونحوها ، فإن الله عز وجل لسعة فضله يرييها عنده كما يري الإنسان صغيره حتى تكون يوم القيمة أعظم من الجبل ، وهذا فيه عدم التقليل من شأن الصدقة ولو كانت قليلة ، فكم من أشياء صغيرة نتكللها في الصدقة وهي يوم القيمة تكون أمثال الجبال ، وعندها يتحسر الإنسان لماذا لا يقدمها صدقة ؟

■ **الفائدة الرابعة :** الحديث يدل على إثبات اسم وثلاث صفات لله تعالى :-

فالاسم هو " الرحمن " اسم ثابت لله عز وجل بالكتاب كقوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ^(١) (الفاتحة: ٢-١) والستة كما في حديث الباب ، واسم الرحمن يقتضي صفة الرحمة وهي صفة ذاتية فعلية ثابتة بالكتاب والسنّة ، وهي صفة كمال يجب إثباتها على الوجه الأكمل الذي يليق بجلاله ، وهذه الصفة الأولى التي دل عليها حديث الباب .

■ **الصفة الثانية :** اليمين ، وهي صفة ليد الله تعالى ، واليدان صفة ذاتية خبرية نسبتها كما نسبت باقي صفاته من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ، وتقديم الكلام على هذه الصفة في حديث " يد الله وفي رواية "يمين الله" ملائى " وهذا الحديث دل على إثبات اليمين لله عز وجل ، وأول بعض العلماء - عفا الله عنهم - كالمازري والقاضي عياض و القرطبي .

هذه الصفة عند شرحهم لهذا الحديث وهو وجه من التأويل ذكره النووي وابن حجر وهو من التأويلات التي ليس لها وجه فقالوا في جملة قولهم أن اليمين لا يراد بها جارحة وإنما هي كناية عن القبول والرضا لهذا الصدقة ولذا عَبَر باليمين وهذا تأويل وإجراء الصفة على غير ظاهرها ، والواجب إثبات هذه الصفة كما هو مذهب أهل السنة والجماعة من غير تأويل ولا تعطيل

ومن غير تكيف ولا تمثيل [انظر شرح النووي (١٣٧ / ٧) حديث (١٠١٤) والفتح (٣٥٣ / ٣) حديث (١٤١٠) والمفهم للقرطبي (٣٦٠ / ٣)] .

الصفة الثالثة : الكف : وهي صفة ذاتية خيرية ثابتة لله عز وجل بالأحاديث الصحيحة منها حديث الباب ونحن نثبتها لله عز وجل على الوجه الكامل اللائق بذاته العلية سبحانه من غير تأويل ولا تعطيل ومن غير تكيف ولا تمثيل .

=====

٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا . وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ . فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلَيْمٌ﴾ وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ . ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ . أَشْعَثَ أَغْبَرَ . يَمْدُدُ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ . يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرُبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبُسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَّ بِالْحَرَامِ . فَأَنَّى يُسْتَحَاجُ لِذَلِكِ؟﴾ رواه مسلم

شرح الفاظ الحديث :

((إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ)) : كلمة طيب بمعنى طاهر منزه عن النقائص وضد الطيب هو الخبيث قال تعالى « قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالْطَّيِّبُ » [المائدة: ١٠٠] ومعنى أن الله طيب أي لا يلحقه عز وجل شيء من النقص والعيب فهو عز وجل طيب في ذاته وفي أسمائه وأفعاله وأقواله وفي كل ما يصدر منه

((أَشْعَثَ أَغْبَرَ)) : أشعث : أي مفترق شعر الرأس ، أغبر : مغير البدن فالشущث في الجسد ، والغبرة في سائر الجسد

((يَمْدُدُ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ)) : عبارة تبين هيئة من يدعوه ربـه .

((وَغُذِيَّ بِالْحَرَامِ)) : غذـي بضم العين وتحفيف الذال مع كسرها أي أنها تعذى بالحرام

((فَأَنَّى يُسْتَحَاجُ لِذَلِكِ)) : أي كيف يستحبـ الله له والمعنى أنه ليس أهـلاً للإجابة من كانت هذه حالته وقد يستحبـ الله له تفضلاً وكـرماً .

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى :** في الحديث دلالة على أن من موانع قبول الصدقة التصدق بالحرام لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وما كان حراماً فليس بطيب وكذا في بقية الأعمال والأقوال فلا يقبل إلا طيب وهو ما كان خالصاً لله تعالى ولذا قال تعالى : «إِلَيْهِ يَصْعُدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ» [فاطر ١٠]

■ **الفائدة الثانية :** في الحديث دلالة على إثبات اسم الله تعالى (الطيب) وهذا يشمل كما تقدم طيب ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه وكل ما يصدر منه فلا نقص ولا عيب فيها بوجه من الوجوه تعالى الله عن ذلك علوأً كبيراً لأن أسمائه تعالى كلها حسنة وهو القائل : «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى» [الأعراف ١٨٠] ، والحسنى اسم تفضيل فلا تجد في أسماء الله ما يحمل النقص أبداً . قال ابن القيم في شرحه لقوله - صلى الله عليه وسلم - : "والصلوات والطيبات" : "وذلك في دعاء التشهد : واسمه (الطيب) ولا يصدر عنه إلا طيب ولا يصعد إليه إلا طيب ولا يقرب منه إلا طيب وإليه يصعد الكلم الطيب وفعله طيب والعمل الطيب يرجع إليه ، فالطيبات كلها له ومضافة إليه وصادرة عنه ومنتهية إليه ... فإن كان هو سبحانه طيب على الإطلاق فالكلمات الطيبات ، والأفعال الطيبات ، والصفات الطيبات ، والأسماء الطيبات كلها له سبحانه لا يستحقها أحد سواه ، بل ما طيب شيء إلا بطيته سبحانه فطيب بكل ما سواه من آثار طبيته ، ولا تصلح هذه التحية الطيبة إلا له" [انظر الصلاة وحكم تاركها ص ٢١٤ ، ٢١٥]

■ **الفائدة الثالثة :** قوله - صلى الله عليه وسلم - : "وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ" يؤخذ منها أمران :-
 ١- أن الرسل عليهم الصلاة والسلام يؤمرنون وينهون ، ومن ذلك قال الله عز وجل لهم : «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنَّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلَيْمٌ» [المؤمنون ٥١] فأمرهم بالأكل من الطيبات والعمل الصالح .
 ٢- أن المؤمنين مأمرون ومنهون ، ومن ذلك : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا تَعْبُدُونَ» [البقرة ١٧٢] والمؤمن كلما كان أكثر امثلاً لأمر الله عز وجل كلما كان أقوى إيماناً ، وبالعكس مع أوامر الله كلما كان متهاوناً بها ومقترفاً للمنهيات كلما ضعف الإيمان في القلب وكلما تمادى في ذلك كلما مات في كثير من جوانب الاستقامة نسأل الله السلام والعاافية .

■ **الفائدة الرابعة :** الحديث فيه دلالة على التحذير البالغ والنهي الشديد عن أكل الحرام ، وذلك من عدة وجوه :-
 الأول : أن الله عز وجل طيب لا يقبل إلا طيباً ، وأكل الحرام لو أراد أن يقدم ما عنده من كسب الحرام في وجوه الصدقة فلن يقبل منه .

في حديث الباب وهذا يفيد بأهمية المأمور به فقال تعالى للمرسلين : «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيَّابَاتِ» وقال تعالى للمؤمنين : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيَّابَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ» ومن أكل الحرام فقد خالف هذا الأمر .

الثالث : استبعاد إجابة دعاء أكل الحرام مع أنه جاء بآداب الدعاء العظيمة إلا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد ما بيّن أن مطعمه ومشريبه وملبسه وغذائه من الحرام قال : "أَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ" أي وكيف يستجاب له ؟

الفائدة الخامسة : في الحديث دلالة على بعض أسباب إجابة الدعاء ، ووجه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر ما يوجب قبول الدعاء في حال الرجل الذي ذكره ، إلا أنه منعه أكله ولبسه للحرام من الإجابة ، فمن أسباب إجابة الدعاء في حديث الباب :-

١- السفر وإطالته من أسباب إجابة الدعاء ، وهذا يؤخذ من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "يُطِيلُ السَّفَرَ" ويؤيد ذلك ما رواه أحمد وأبو داود والترمذمي من حديث أبي هريرة - رضي الله عنها - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : "ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيها : الوالد على ولده ، ودعوة المسافر ، ودعوة المظلوم" .

٢- التواضع في الهيئة حال الدعاء من أسباب الإجابة ، وهذا يؤخذ من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "أشعرت أغبر" ويؤيد ذلك خروج النبي - صلى الله عليه وسلم - لطلب السقيا أي لصلاة الاستسقاء متبدلًا متواضعًا متضرعاً كما جاء في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - عن الترمذمي وصححه ، والمقصود أن الإنسان في دعائه يقبل بهيئة الذليل الضعيف .

٣- رفع اليدين من أسباب إجابة الدعاء ، وهذا يؤخذ من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((يَمْدُدُ يَدَيهِ إِلَى السَّمَاءِ)) ويؤيد ذلك ما رواه أحمد وأبو داود والترمذمي وحسنه الحافظ في الفتح من حديث سلمان الفارسي - رضي الله عنه - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((إِنَّ اللَّهَ حَبِيْ كَرِيمٌ يَسْتَحِيْ إِذَا رَفَعَ الرَّجُلَ إِلَيْهِ يَدِيهِ أَنْ يَرْدَهُمَا صَفْرًا خَائِبَتِينَ)) وورد عنه رفع اليدين في الاستسقاء والدعاء لأهل بدر وغيره من الموضع ورفع اليدين من آداب الدعاء إلا ما ورد في بعض الموضع من عدم رفع اليدين كأثناء دعاء خطيب الجمعة على المنبر في غير الاستسقاء والاستصحاء (وهو طلب إمساك المطر) فإذا دعا الخطيب في خطبة الجمعة أو في آخرها للمؤمنين أو المجاهدين فإنه لا يرفع يديه ولا المأمور يرفع يديه لما جاء في صحيح مسلم عن عمارة بن رؤبة - رضي الله عنه - أنه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعاً يديه فقال : "قبح الله ها اليدين ، ولقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما يزيد أن يقول بيده هكذا ، وأشار بأصبعه المسبحة" وكذا لا يشرع رفع اليدين في أدعية الصلاة كبين السجدين والدعاء بعد التشهد الأخير ونحوها لعدم وروده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مع كثرة ما يصلى .

٤- الإلحاح بالدعاء ، من أسباب إجابة الدعاء ، وهذا يؤخذ من قول النبي- صلى الله عليه وسلم - : (يا ربّ يا ربّ) ويؤيد ذلك التوسل إلى الله تعالى بالربوبية ، وهذا يؤخذ من قوله : (يا ربّ يا ربّ) وهذا فيه استضعفانه أمام ربه كأنه يقول : ((أنت ربّي أنت ربّي)) والأدعية في الكتاب والسنّة المصدرة بلفظ الربوبية كثيرة جداً قال تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُنْزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ ﴾ [آل عمران: ٨].

، وقال الله تعالى : ﴿رَبَّنَا فَأَخْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفَرْ عَنَّا سَيِّئَاتَنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣] ، وقال جل شأنه : ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنَّا نَرَأَيْنَا نَرَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَأَكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٣] وغيرها من الآيات وكذا السنة ، بل هو لفظ يدعو به الكفار وإبليس لإقرارهم بالربوبية .

٥- إطابة المطعم والمشرب والملبس من أسباب إجابة الدعاء وهذا يؤخذ من قول النبي- صلى الله عليه وسلم - :

((ومطعمة حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وعذبي بالحرام. فأئني يُستجاب لذلك)) وتقدم بيان دلالة هذا الحديث على النهي الشديد عن أكل الحرام .

هذه بعض أسباب إجابة الدعاء وهي الواردة في حديث الباب ، وهناك أسباب أخرى لإجابة الدعاء سيأتي بيانها في موضوعها بإذن الله تعالى .

=====

باب: (الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار)

٣٧- وعن عَدَيْ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ. لَيْسَ بِنَاهُ وَبِئْنَهُ تُرْحَمَانُ. فَيُنْظَرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ. وَيُنْظَرُ أَشَامَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ. وَيُنْظَرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ. فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقَقِ تَمْرَةٍ». وفي رواية: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فِي كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

وفي رواية للبخاري : قال عدي : بينما أنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه رجل فشكى إليه الفاقة، ثم أتاه آخر فشكى إليه قطع السبيل، فقال: يا عدي، هل رأيت الحيرة؟ قلت: لم أرها، وقد أنيئت عنها. قال: فإن طالت بك حياة لترى الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله . قلت فيما بيني وبين نفسي فأين دعائ طيء الذين قد سعروا البلاد؟ . ولئن طالت بك حياة لتفتحن كنوز كسرى . قلت: كسرى بن هرمز؟ قال: كسرى بن هرمز . ولئن طالت بك حياة لترى الرجل يخرج ملء كفه من ذهب أو فضة يتطلب من يقبله منه فلا يجد أحداً يقبله

منه..... قال عديٌّ: فرأيتُ الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله، وكانت فيمن افتحَ كنوزَ كسرى بن هرمراً، ولئن طالت بكم حياة لترؤون ما قال النبي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: يُخرج ملء كفه».

شرح الفاظ الحديث:

((**تُرْجُمَانٌ**) : بفتح التاء وضمها يجوز الوجهان ، والترجمان هو المفسر للكلام الموضح له عن لسان بisan آخر .

((**أَيْمَنَ مِنْهُ ، أَشَامَ مِنْهُ**) : أي عن يمينه وشماله ، مأخوذ من اليد اليمنى والشومى ، والشومى تأنيث أشام . [انظر المفهم]

(٦٢/٣) وانظر النهاية مادة (شام)

((**فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِسِقْ تَمَرَّةٍ**) : شق التمرة نصفها وجانبها ، والمعنى اجعلوا بينكم وبين النار وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشيء يسير قدموه .

((**فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةُ**) : الفاقة هي الفقر وقلة ذات اليد .

((**فَشَكَا إِلَيْهِ قَطْعُ السَّبِيلِ**) : أي قطع الطريق .

((**هَلْ رَأَيْتَ الْحِيرَةَ**) : الحيرة : بكسر الحاء وسكون الياء وفتح الراء ، كانت بلدة تحت ملك فارس ، تبعد عن الكوفة ثلاثة أميال على موضع يقال له النجف ، وهذه البلدة كانت مسكنًا ملوك العرب في الجاهلية وكان ملوكهم يومئذ إياس بن قبيصة الطائي وليها بعد قتل النعمان بن المنذر ، ولهذا قال عدي بن حاتم : (فأين دعاز طيء) . [انظر الفتح (٧٤٨ / ٦) حديث]

[٣٥٩٥) وانظر أطلس الحديث النبوى لشوقى أبي الخليل ص (١٥٧)]

((**لَتَرَيْنَ الظَّعِينَةَ**) : الظعينة هي المرأة في الهودج ، والظعينة في الأصل اسم للهدوج .

((**فَأَيْنَ دَعَازُ طَيءِ الَّذِينَ قَدْ سَعَرُوا الْبَلَادَ**) : (طيء) قبيلة مشهورة منها عدي بن حاتم راوي الحديث ، وببلادهم ما بين العراق والمحاجز ، وفي هذه القبيلة (دعار) وليس عيباً في هذه القبيلة وإنما كما يكون في سائر القبائل ، والدعار جمع داعر وهو الخبيث المفسد قاطع الطريق ، (دعار) غير (ذعار) من الذعر وهو الفزع ، فالمقصود بالدعار قاطع الطريق .

((**قَدْ سَعَرُوا الْبَلَادَ**) : أي أودعوا نار الفتنة وملأوا الأرض شرًا وفسادا . [انظر الفتح (٦ / ٧٤٩) حديث (٣٥٩٥)]

((كنوز كسرى بن هرمز)) : المقصود به ملك فارس ، وقال النبي - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (كسرى) لأنَّهُ الَّذِي يملِكُهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كسرى بن هرمز والعرب يملِكُهُمْ النعمان بن المنذر في الحيرة ثم قُتِلَ ، وكسرى كان عظيماً في نفسه ذلك الوقت ولذا استفهام عدي متعجباً فقال : كسرى بن هرمز .

((فلا يَحِدُّ أَحَدًا يَقْبِلُهُ مِنْهُ..... قال عدي)) : المخوف هنا في معنى حديث الباب حذف اختصاراً ، لفظه....

(فلا يجد أحداً يقبله وليلقين الله أحد يوم يلقاه وليس بين وبينه ترجمان يترجم له ، فيقولون : ألم أبعث إياك رسولاً فيبلغك ؟ ألم أعطك مالاً وأفضل عليك ؟ فيقول : بل فينظر عن يمينه فلا يرى إلا جهنم ، وينظر عن يساره فلا يرى إلا جهنم ، قال عدي - رضي الله عنه - سمعت النبي - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول : فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٌ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فِيَكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ ، قال عدي : فرأيت ..)) الحديث .

من فوائد الحديث :

■ الفائدة الأولى : في حديث عدي - رضي الله عنه - الحث على الصدقة ولو كانت قليلة حيث قال النبي - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٌ) (فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فِيَكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ) وتقدم معنا الكلام عن الكلمة الطيبة ، وهي ما فيها تطبيب لقلب إنسان سواء كانت مباحة ومشروعة وهذا من باب أولى .

■ الفائدة الثانية : الحث على الصدقة والكلمة الطيبة في حديث الباب يشير إلى أمرين :-

الأول : أن الصدقة ولو بالقليل والكلمة الطيبة سببان من أسباب النجاة من النار .

الثاني : عدم احتقار القليل من العمل وأنه مقبول ، فالصدقة وإن قلت ، والكلمة الطيبة قد ينجيان العبد من النار .

■ الفائدة الثالثة : حديث الباب يدل على أن لكل عبد لقاء مع الله جل وعلا ، وهذا اللقاء يتميز بما يلي :-

أ- أن الله عز وجل سيكلمه .

ب- أنه سينفرد بربه ليس بينهما أي أحد لا يحتاج إلى أي مترجم بينه وبين الله جل وعلا .

ج- ليس هناك حجاب يحجبه عن الله جل وعلا .

د- أنه في ذلك الموقف سيرى ما قدَّم محيطاً به عن يمينه وشماله .

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

واختلف في سبب التفاته يميناً وشمالاً : فقيل : إن حاله كالإنسان الذي داهمه أمر فلتفت يميناً وشمالاً يطلب فيه العون .

وقيل : إن سبب الالتفات رجاء أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل النجاة من النار ، فلا يرى إلا ما يفضي إلى النار لأنه حاء في رواية البخاري " فينظر عن يمينه فلا يرى إلا جهنم ، وينظر عن يساره فلا يرى إلا جهنم " [انظر الفتح (٤٩٢) / ١١]

حديث (٦٥٣٩)

هـ - أن النار في ذلك الموقف قريبة منه تلقاء وجهه ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه " فيا له من موقف عظيم نسأل الله فيه النجاة والسلامة ، وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف .

■ **الفائدة الرابعة :** قوله في رواية البخاري : " ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب يحجبه " أي يحجبه عن الله تعالى ، واختلف في معنى الحجاب :-

فقيل : هو حجاب معنوي لا حسي ، لأن الله عز وجل منزه عما يحجبه إذ الحجاب إنما يحيط بمقدار محسوس .

وقيل : بل هو حجاب حسي بالنسبة للمخلوقين ، ولا شك أن هذا تأويل وإجراء لهذا الوصف والنص على غير ظاهره .

والصواب أن يقال : هو حجاب حقيقي لا معنوي ولا مجازي جاءت الأحاديث الأخرى مبينة لهذا الحجاب ففي الصحيحين قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكرباء على وجهه في جنة عدن " وجاء في صحيح مسلم عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه " ففي هذين الحديثين إثبات أن الله تعالى رداء الكرباء على وجهه سبحانه وأن حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه ، وهو حجاب حقيقي يليق به سبحانه من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل نسبته كما ثبتت سائر الصفات الثابتة له سبحانه كما هو مذهب أهل السنة والجماعة .

وأيضاً الحديث فيه دلالة على إثبات صفة الكلام لله تعالى إثباتاً يليق به سبحانه من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل ، وهذا يؤخذ من قوله - صلى الله عليه وسلم - " مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيْكُلُمُهُ اللَّهُ " وتقديم الكلام عن إثبات صفة الكلام لله تعالى في كتاب الإيمان .

■ **الفائدة الخامسة :** في حديث الباب إثبات أن الله تعالى يكلم عباده المؤمنين في الآخرة من غير واسطة .

■ الفائدة السادسة : في الحديث دلالة على معجزة النبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك في رواية البخاري حيث بشهرهم بالأمان بعد ما شكي إليه قطاع الطريق فبشرهم بزمان ترحل فيه المرأة من أرض العراق إلى مكة لا تخاف أحداً إلا الله ، وبشرهم بالغنى والمال بعدما شكي إليه الفقر وقلة المال فبشرهم بكنوز كسرى .

■ الفائدة السابعة : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " لَتَرَيْنَ الظَّعِينَةَ تَرْجِلُ مِنَ الْحِيرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهُ " استدل به بعض العلماء ، على جواز سفر المرأة للطاعة من غير حرم إذا أمنت على نفسها كأن تكون مع جمع نسوة ونحوه ، واحتاره شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله - ، وسيأتي ذكر الخلاف في المسألة عند حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - المتفق عليه " لا تسافر امرأة إلا مع ذي حرم " .

الفائدة الثامنة : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " لَتَرَيْنَ الرَّجُلَ يُخْرُجُ مِلْءَ كَفَّهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ يَطْلُبُ مَنْ يَقْبِلُهُ مِنْهُ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبِلُهُ مِنْهُ " وذلك لعدم الفقراء ، وختلف في ذلك الزمن متى هل في زمن عيسى - عليه السلام - أو في زمن عمر بن عبد العزيز - رجمه الله - ؟ وتقدم ذكر الخلاف قريباً ، وتقدم أن كلا الزمانين يقع فيه ذلك ، لكن حديث عدي - رضي الله عنه - في الباب ظاهره أن المقصود به عصر عمر بن عبد العزيز - رجمه الله - واحتاره ابن حجر - رحمه الله - فقال : ((ولا شك في رجحان هذا الاحتمال على الأول لقوله في الحديث : ((وَلَكُنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةً)) [انظر الفتح ٦ / ٧٤٩]))

=====

٣٨ - عن جريرا ، قال: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فِي صَدْرِ النَّهَارِ. قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَّاءُ عُرَاهُ جُنْتَابِي النَّمَارِ أَوْ الْعَبَاءِ. مُتَعَلِّدِي السُّيُوفِ. عَامِتُهُمْ مِنْ مُضَرَّ. بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرَّ. فَتَمَعَرَّ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ. فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ. فَأَمَرَ بِلَا لَا فَأَدَنَ وَأَفَامَ. فَصَلَّى (وفي رواية : الظهر) ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتُنْظِرُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » إِلَى آخِرِ الآيَةِ. « إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رِقْبَاً » وَالآيَةُ الَّتِي فِي الْحُشْرِ: « اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتُنْظِرُ نَفْسُكُمْ مَا قَدَّمْتُ لِغَدِ وَاتَّقُوا اللَّهَ ». تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثُوبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرْهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ (حَتَّى قَالَ وَلَوْ بِشَقِّ تَمْرَةِ » قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرْتِهِ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجُزُ عَنْهَا. بَلْ قَدْ عَجَزَتْ. قَالَ: ثُمَّ تَنَاهَى النَّاسُ. حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ. حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَتَهَلَّلُ. كَانَهُ مُذْهَبَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - : « مَنْ سَنَ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ. مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئٌ ». وَمَنْ سَنَ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةَ سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ. مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُوْزَارِهِمْ شَيْئٌ ».

تخریم الحديث :

الحديث أخرجه مسلم في (كتاب الزكاة) (باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار) حديث (١٠١٧) وانفرد به عن البخاري ، وأخرجه النسائي في (كتاب الزكاة) (باب التحرير على الصدقة) حديث (٢٥٥٤) ، وأخرجه ابن ماجه في (المقدمة) (باب من سن سنة أو سيئة) حديث (٢٠٣)

شرح ألفاظ الحديث :

((صَدْرُ النَّهَارِ)) : أي في أول النهار .

((حَفَّةٌ عُرَاءٌ)) : حفاة : ليس عليهم نعال أو حفاف ، عراة : قليلي الشياب ، والعراة من ظهرت عوراتهم .

((مُجْتَبَى النَّمَارِ وَالْعَبَاءِ)) : النمار : بكسر النون جمع نمرة بفتح النون ، وهي ثياب صوف مخططة ، كأنها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض ، والمقصود أنهم قدموا وعلهم ثياب صوف مخططة . [انظر النهاية مادة (نمر)]

العباء : بفتح العين جمع عباءة أو عباية لعتان وهي أكسية غلاظ مخططة أيضاً . [انظر المفہم ٦٢/٣]

مجتابي : أي مقطوعي أو ساط النمار .

((عَامَتُهُمْ مِنْ مُضَرِّ. بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرِّ)) : أي أغبلهم بل كلهم من مضر ، ومضر : قبيلة عدنانية كانوا يشكلون الكثرة من القبائل العدنانية في الحجاز وكانت لهم الرياسة في مكة والحرم فهم من أشرف قبائل العرب . [انظر معجم أعلام متن الحديث لحمد

الستوي ص (٢٩٠)]

((فَتَمَرَّ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ)) تعمّر : أي تغير وجه النبي - صلى الله عليه وسلم - لما شق عليه حين رأى فقرهم .

((حَتَّىٰ رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ)) : (كومين) : بفتح الكاف وضمها ، بالضم اسم لما كُوِّم ، والكَوْمُ : بالفتح اسم للمكان المرتفع كالرأبة ، والأولى هنا الفتح لأن المقصود الكثرة والتشبيه بالرأبة ، وهذا اختيار القاضي عياض والقرطبي . [انظر

شرح مسلم للستوي (٢ / ١٠١٧) والمفہم (٣ / ٦٢)]

((حَتَّىٰ رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ يَتَهَلَّلُ. كَانَهُ مُذْهَبَةٌ)) : (مُذْهَبَة) : ضبطت على وجهين أشهرهما بالذال ثم هاء مفتوحة ثم باء والمعنى كأنه آلة أو فضة مذهبة ، الوجه الثاني (مدhenة) بالدال والنون ذكره الحميدي في الجمجم بين الصحيحين ولم يذكر

غيره ، والمدهن هو الإناء الذي يدهن فيه ، وهو أيضاً اسم للنقرة في الجبل يستجمع فيه ماء المطر وهذا يوحى بتشبيهه صفاء وجه النبي - صلى الله عليه وسلم - بصفاء هذا الماء والأول أشهر واختاره القاضي عياض والنبووي وهو أبلغ في حسن الوجه وإشرافه وحكم القاضي عياض وغيره من الأئمة على الوجه الثاني بالتصحيف . [انظر شرح النبووي لمسلم والمفهم (نفس المرجع السابق)]

((مَنْ سَنَ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً)) : سن في الإسلام : أي ابتدائهما كما دل على حديث الباب ويدخل فيه إظهار ما خفي على الناس من السنن ، ومثله من سن سنة سيئة أي ابتدائهما فكان سبباً للاقتداء به فعليه وزرها ووزر من عمل بها بعده .

من فوائد الحديث :

- **الفائدة الأولى** : في الحديث دلالة على الحث على الصدقة ولو بشيء قليل ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((وَلَوْ بِشِقْ تَمْرَةٍ)) .
- **الفائدة الثانية** : الحديث يدل على عطف النبي - صلى الله عليه وسلم - حينما يرى صاحب الحاجة فيهم به وله حتى إن النبي - صلى الله عليه وسلم - ليتغير وجهه ويدخل ويخرج لما هو عليه من مشقة ما رأى ، ويبحث أصحابه على المواساة ، وفي الحديث بيان ما عليه الصحابة من الفاقة .
- **الفائدة الثالثة** : الحديث يدل على مبادرة الصحابة وتساقفهم إلى الخير والصدقة ودفع حاجة المحتاجين ، وشفقة بعضهم على بعض وتعاونهم على البر والتقوى .
- **الفائدة الرابعة** : الحديث فيه بيان فرح النبي - صلى الله عليه وسلم - وتحلل وجهه لما رأه من التعاون والمبادرة للخيرات وسد حاجة المحتاجين ، وهكذا ينبغي للمسلم حينما يرى مثل هذه الصور من التعاون على الخير أن يفرح ويظهر سروره .
- **الفائدة الخامسة** : الحديث فيه دلالة على استحباب إحياء السنن الحسنة ، وإحياؤها يكون بإبرازها و إظهارها والابتداء بها - كما في الحديث - ففي الحديث أن الناس تتبعوا بصدقائم بعدما جاء الرجل بصرة كادت كفه تعجز عنها فكان كالقلادة لهم فله مثل أجر من عمل بعده .
- **الفائدة السادسة** : الحديث فيه دلالة على التحذير من سن السنن السيئة والابتداء بها ونشرها وإبرازها ، فإن عليه وزرها أي إثها وإن ثم من عمل بها من بعده .

وبناء على ما سبق يؤخذ من حديث الباب أن السنة على قسمين :-

ابن ماجُّ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

١- سنة سيئة : ويدخل فيها البدعة من باب أولى ، بل إن بعض أهل العلم يفسرها في الحديث بالبدعة.

٢- سنة حسنة : وهي التي يستحبها المسلم .

أ- إما بالابتداء بها فيكون أول من يبادر بها ، فيقتدي به من يراه ويعمل مثل عمله ، فيكون له مثل أجر من عمل ، كما فعل الرجل الذي ابتدأ الصدقة ثم تتبع الناس بعده ، فليس في الحديث أنه أظهر سنة مجهرة فالصدقة معروفة عند الصحابة ولكنه ابتدأ التصدق وتتأثر الناس بمبادرته .

ب- أو بإظهارها وإبرازها حينما تكون السنة مجهرة يخفى على الناس سنتيها ، أو مهجورة لا يعمل بها أحد ، فيظهورها فيكون بفعله نبئه من جهلها أو هجرها فصار دالاً على الخير ومحبباً لسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا بد أن يراعي في تطبيقه للسنة المندثرة حال الناس وتقبلهم لها بالتماس الحال والوقت الأفضل الذي لا يترب عليه مفسدة ، فقد يستذكر الناس السنة المندثرة بسبب تقصير صاحب السنة بمراعاة الحال أو الوقت أو المكان أو الاستدلال بهذه السنة ونقل كلام أهل العلم عليها .

- قال شيخنا ابن عثيمين - رحمه الله - في شرح لحديث الباب : " وفي هذا الحديث الترغيب في فعل السنن التي أُميّت وتركت وهجرت ، فإنه يكتب من أحياها وأجرها وأجر من عمل بها ، وفيه التحذير من السنن السيئة ، وأن من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيمة حتى لو كانت في أول الأمر سهلة ثم توسيع ، فإن عليه وزر هذا التوسيع ، مثل لو أن أحداً من الناس رخص لأحد في شيء من المباح الذي يكون ذريعة واضحة إلى الحرم وقريباً ، فإنه إذا توسيع الأمر بسبب ما أفتقى به الناس فإن عليه الوزر ووزر من عمل بها إلى يوم القيمة ، نعم لو كان الشيء مباحاً ولا يخشى منه أن يكون ذريعة إلى حرم ، فلا بأس للإنسان أن يبينه للناس " .

■ **الفائدة السابعة** : استدل بالحديث الباب من قسم البدعة إلى قسمين : بيعة حسنة وبيعة سيئة ، ووجه الدلالة عندهم تقسيم النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث إلى سنة حسنة وسنة سيئة ، وقالوا (مَنْ سَنَ) أي من ابتدع وهذا التقسيم متأثر عن الإمام الشافعي والنwoي . [انظر مناقب الشافعي (١ / ٤٦٩) ومجموع الفتاوى (٢٠ / ٦٣) وانظر تحذيب الأسماء واللغات للنووي (

٢٢ / ٢) مادة (بدع)]

، واختار النwoي - رحمه الله - تقسيماً آخر فقال : ((البدع خمسة أقسام : واجبة ، مندوبة ، محمرة ومكرهة ، ومتاحة))

واختاره الحافظ ابن حجر - رحمه الله - [انظر شرح مسلم ١٤٦/٧ ، والفتح ٢٥٣/١٣]

وهو اختيار العز بن عبد السلام وتلميذه القرافي . [انظر قواعد الأحكام من (١٧٢) وانظر الفروق للقرافي ٤/٢٠٢]

إبْرَاجُ الْمُسْلِمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

ولأن هذه مسألة مهمة ينبغي عليها جواز ما يفعله بعض الناس اليوم من عدمه ، من أعمال وعبادات لا دليل عليها بحججة أنها من قبيل السنة الحسنة كإحياء ليلة المولد النبوى وليلة الإسراء والمعراج ، والتعبد بأذكار وطرق لم ترد في السنة كان من المهم ذكر الخلاف فيها .

فالقول الأول قالوا بالتقسيم السابق وأن هناك بدعة حسنة وبدعة سيئة .

واستدلوا :

١- بالحديث السابق حديث جرير.

٢- حديث أبي هريرة عند مسلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ، ومن دعا إلى ضلاله كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا " .

ووجه الدلالة : أئخهم فسروا "من دعا إلى هدى" بتفسير البدعة الحسنة .

ونوّقش هذان الاستدلالان بما يلي :-

أ- أن حديث جرير السابق لا يدل على هذا التقسيم لأن المقصود بالسنة الحسنة هي السنة التي لها أصل في الشرع بدليل مناسبة الحديث فقد حدث النبي - صلى الله عليه وسلم - على السنة الحسنة بعدما رأى ذلك الرجل الذي جاء بصورةٍ كادت كفه تعجز عن حملها ليخرجها صدقة ، والصدقة موجودة في أصل الشرع وليس سنة مختربة ومبتدعة ، وعليه يحمل الحديث الآخر أيضاً .

ب- أن السنة الحسنة والسيئة لا يمكن معرفتهما إلا من جهة الشرع فالتحسين والتقييح مختص بالشرع لا مدخل للعقل فيه وكذا الدعوة إلى المهدى .

ج- أن الحديث ليس فيه سوى السنة الحسنة والسنة السيئة ، وليس فيه ذكر للبدعة أبداً ، وكذلك الحديث الآخر ففي الحديث الدعوة إلى المهدى وليس في الابتداع والإحداث .

د- أن حديث جرير السابق فيه دليل على محاربة البدع لا الحث عليها ، ووجه ذلك أنه له شقين الأول الحث على السنة الحسنة ، وأفضل توضيح لها النظر في مناسبة الحديث فقد جاءت في الصدقة والصدقة مشروعة فالسنة الحسنة تحمل على ما هو مشروع ، والشق الثاني السنة السيئة ويدخل في عمومها البدع من باب الأولى . [انظر الاعتصام للشاطبي (١٨٢/١) وانظر موقف أهل السنة

والجماعه من أهل الأهواء والبدع للدكتور إبراهيم الرحيلي (١١٤) ، وانظر البدعة وأثرها لسلیم الملایی ص(٢٦) ، وانظر أقسام البدعه وأحكامها للدكتور أحمد عبد الكريم ص(٢٣٦-٢٣٢).

٣- استدلوا بما أحدثه الصحابة - رضوان الله عليهم - على عهد النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من السنن المستحسنة ولم ينكروا عليهم النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ومن أمثلة ذلك:

أ- حديث أبي هريرة- رضي الله عنه - عند البخاري وقول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " يا بلال حدثني بأرجحى عمل عملته في الإسلام فإني سمعت دفَّ نعليك بين يدي في الجنة فقال : ما عملت عملاً أرجحى عندي أني لم أنظهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار إلا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي "

ب . حديث أبي هريرة- رضي الله عنه - عند البخاري في قصة قتل خبيب بن عدي- رضي الله عنه - وقبل أن يقتلوه قال : دعوني أصلي ركعتين فكان أول من سَنَ ركعتين عند القتل .

ج . حديث رفاعة بن رافع - رضي الله عنه - في قصة الرجل الذي دخل مع النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال بعد الرکوع " الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه " فقال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : رأيت بضعة وثلاثين ملكاً بيتدرونها أيهم يكتبها أولاً) متفق عليه وهناك أمثلة أخرى في السنة النبوية .

ونوّقش هذا الاستدلال بما يلي:

١- أن هذه الأفعال من الصحابة - رضوان الله عليهم - ليست من السنن المستحسنة بلا دليل ، وإنما من الأفعال التي تُعرض على الشرع فإن أقرّها وإلا كانت ضللاً.

٢- هذه الأفعال وغيرها بلغت النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأقرَّ منها وأنكر ، ولو لم يكن بباب العبادات مبنياً على التوقيف لأقرَّ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كل أعمال الصحابة - رضوان الله عليهم - ، فقد ورد أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنكر على أصحابه الخوض في القدر، وإطراءه بشيء لا يليق إلا بالله عز وجل ، وأنكر تركية الصحابة بعضهم لبعض ، والاعتماد على الحبل لدفع النوم في قيام الليل ، وترك النكاح ، ومواصلة الصيام والقيام ، وغيرها من الأمثلة التي فعلها الصحابة مریدین به الله والدار الآخرة ، وهذا يدل على أن فعلهم قد يُقرُّ وقد يُنكر فيما فعلوه استحساناً .

٣- أن ما أقرَّه النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من أفعال الصحابة - رضوان الله عليهم - هو من قبيل السنة لا البدعه ، فهو سنة تقريرية وإقرار النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سنة من أجل إقراره لا من أجل عمل الصحابي.

ابن حمّاج المُسْلِم - كِتَابُ الزَّكَاةِ

٤- أن الإقرار انقطع بموت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وتقريره صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تشريع انتهى بوفاته.

٥- أن قولهم بأن الصحابة ابتدعوا بدعًا حسنة ووافقها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يلزم منه أن يقال أن إبليس قد ابتدع (أو سن) سنة حسنة ، حينما أرشد لقراءة آية الكرسي لمن آوى إلى فراشه وقصته مع أبي هريرة- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حينما سرق الشيطان من مال الزكاة ثلاث مرات وأن أبو هريرة - رضي الله عنه - يريد أن يرفعه إلى النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وفي الحديث أن الشيطان علمه آية الكرسي وفضل قولها عند النوم مقابل ألا يرفعه إلى النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعل ، وأخبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقال (صدقك وهو كذوب) فهل نقول أن هذه سنة نبوية تقريرية ، أو بدعة إبليسية (حسنة) لاشك أن القول بالثاني ضلال بعيد لا ي قوله أحد.

٤- استدلوا بما أحدثه بعض الصحابة وصرحوا بأنها بدعة وأقروها ولم تكن ضلاله، وأقوى ما تمسكوا به من الآثار فعل عمر - رضي الله عنه - حين جمع المسلمين على إمام واحد في رمضان وهو أبي بن كعب - رضي الله عنه - ، وقوله ((نعم البدعة هذه)) رواه البخاري ، من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري .

ونوقيش هذا الاستدلال من وجهين:-

الأول: أن المراد بذلك البدعة اللغوية لا الشرعية، لأن عمر- رضي الله عنه - فعل ما شرعه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لكنه ابتدأه في عصره بعدم انتقطاع فسمي بدعة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله - : " أكثر ما في هذا تسمية عمر - رضي الله عنه - تلك بيعة ، مع حسنها، وهذه تسمية لغوية لا تسمية شرعية وذلك لأن البدعة في اللغة تعم كل فعل ابتدأ من غير مثال سابق ، وأما البدعة الشرعية : فما لم يدل عليه دليل شرعي)) [انظر اقتضاء الصراط المستقيم ص ٥٩]

وقال ابن رجب : " ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية" [انظر جامع العلوم والحكم

[٢٦٦/١] لابن رجب

والوجه الثاني : أن ما فعله عمر - رضي الله عنه - ليس بيعة أصلًا بل هو سنة ووجه ذلك :

أولاً : أن الصلاة في ليالي رمضان له أصل في الشرع فهو من فعل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقد خرج وصلَّى بهم الليلة الأولى والثانية والثالثة من رمضان ، وصلَّى معه رجال ثم لم يخرج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خشية أن تفترض عليهم الصلاة فيعجزوا ، والحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة- رضي الله عنه - .

ثانياً : أن النبي- صلى الله عليه وسلم - حث على أداء الصلاة جماعة في ليالي رمضان فقال : ((من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة)) رواه الترمذى وقال : "حديث حسن صحيح" وهذا الحديث فيه الحث على قيام رمضان جماعة وما حث عليه النبي- صلى الله عليه وسلم - لا يكون بدعة وهذا هو فعل عمر- رضى الله عنه - فهو سنة نبوية شريفة.

ثالثاً : أن جمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على إمام واحد في التراویح وقع في زمن الخلافة الراشدة، وبأمر من خليفة راشد أمّرنا باتباع سنته وهو عمر- رضى الله عنه - وأعمال الخلفاء الراشدين تندرج تحت السنن لا البدع لحديث العرياض بن سارية- رضى الله عنه - قال النبي- صلى الله عليه وسلم - : "عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضووا عليها بالواحد" رواه الترمذى وقال: "حديث حسن صحيح" ورواه ابن ماجه .

وهذا الحديث يفيد أن مافعله الخلفاء الراشدون مما لم يكن على عهد النبي- صلى الله عليه وسلم - فهو سنة متّعة وليس بدعة كزيادة عثمان - رضى الله عنه - النساء الثالث يوم الجمعة، وقتال أبي بكر- رضى الله عنه - لمانعي الزكاة ونحوهما من الأعمال.

رابعاً : إجماع الصحابة السكوتى على موافقة عمر- رضى الله عنه - في فعله ، فلم يُعرف له منكر على فعله فدل على أنه سنة لا بدعة شرعية.

هذه هي أدلة القول الأول مع مناقشتها .

والقول الثاني : أنه لا يوجد في الشرع بدعة حسنة فكل البدع منكرة ، وهذا قول الإمامين أبي حنيفة وأحمد .

قال الإمام أبو حنيفة : "عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة" [انظر ذم التأويل لابن قدامة المقدسي ص (١٣)]
وقال الإمام أحمد بن حنبل: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله - عليه الصلاة والسلام -
والاقتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة فهبي ضلاله" [انظر (ذم التأويل) لابن قدامة ص (٣٢) ثم قال: وقال ابن المديني مثل ذلك]

استدل أصحاب هذا القول بأدلة نقلية وأدلة عقلية:

أولاً : الأدلة النقلية :

١- حديث العرياض بن سارية- رضى الله عنه - وفيه قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : "فعليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، تمسكوا بها وعضووا عليها بالواحد، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله" رواه الترمذى وقال: "حديث حسن صحيح" ورواه ابن ماجه .

ووجه الدلالة: أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ((كل محدثة بيعة وكل بيعة ضلاله)) نص في المسألة حيث أن لفظ (كل) لفظ عام يستغرق جميع أفراده ولا يخرج فرد من الأفراد إلا بمحض ولا مخصوص هنا، وهذا الحديث لم يفرق بين بيعة وبدعة أخرى.

- قال ابن رجب : " (كل بيعة ضلاله) من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين" [انظر جوامع

العلوم والحكم ٢٦٦/١]

- وقال الشاطي : " قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "كل بيعة ضلاله" محمول عند العلماء على عمومه لا يُستثنى منه

شيء البتة ، وليس فيها ما هو حسن أصلاً ، إذ لا حسن إلا ما حسن الشرع ولا قبيح إلا ما قبيح الشرع ، فالعقل لا يحسن ولا يقبح ، وإنما يقول بتحسين العقل وتقييده أهل الضلال" [انظر فتاوى الإمام الشاطي ص(١٨٠،١٨١)]

وقال أيضاً : " والحاصل....أن البدع لا تنقسم إلى ذلك الانقسام ، بل هي من قبيل المنهي عنه إما كراهة وإما تحريماً "]

[انظر الاعتصام ٢١١/١]

٢- حديث جابر بن عبد الله- رضي الله عنه - قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خطب احرمت عيناه وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر حيش يقول: صبحكم ومساكم يقول : "أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل بيعة ضلاله" رواه مسلم ، وفي رواية لابن ماجه: " وكل محدثة بيعة وكل بيعة ضلاله" وفي رواية للنسائي : " وكل ضلاله في النار" .

٣- حديث عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - قال : ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)) متفق عليه .

- قال ابن رجب : " كل من أحدث شيئاً ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه فهو ضلاله والدين

منه بريء " [انظر جامع العلوم والحكم ٢٦٦/١]

٤- إنكار النبي - صلى الله عليه وسلم - لأفعال وتصرفات وقعت للصحابية - رضوان الله عليهم - أرادوا بها التزود في العبادة ، وتقديم بيان ذلك.

٥- استدلوا بفهم الصحابة - رضوان الله عليهم - لأحاديث النهي عن البدع وأنها تتناول كل بيعة ومن أمثلة ذلك:-

- قول ابن عمر- رضي الله عنه - : " كل بيعة ضلاله وإن رآها الناس حسنة " وسنته صحيح كما قال الألباني في تحرير إصلاح المساجد ص(١٣).

- قول معاذ بن جبل- رضي الله عنه - : " إياكم وما ابتدع فإن ما ابتدع ضلال " رواه أبو داود برقم(٤٦١)

ثانياً : الأدلة العقلية : وهي كثيرة منها :

- ١- أن القول بالبدعة الحسنة مفسدة للدين، ومنفذ لأعداء الدين أن يدخلوا فيه مالييس منه ، فكل ما استحسنته عقولهم أدخلوه بحججة البدعة الحسنة وهم منافقون كاذبون يريدون هدم الدين.
 - ٢- إن جازت الزيادة في الدين باسم البدعة الحسنة جاز أن يستحسن مستحسن حذف شيء من الدين ونقشه باسم البدعة الحسنة.
 - ٣- أن العقول كثيراً لا تتوافق فيما تراه بدعة حسنة لا يراه غيرك كذلك وربما ينكروه وهذا يؤدي إلى الافتراق.
 - ٤- أن تصرف المخلوقين في الشرائع مغير لها لا محالة ، وبهذا فسدت كتب الأديان السالفة، واستحسان مالم يكن من الدين بحججة البدعة الحسنة يغير من الشرع ويزيد فيه شيئاً كثيراً.
- وعند التأمل فإن هناك من الأدلة العقلية الشيء الكثير ما يزيد القول باستحسان أعمال لدليل عليها وادخالها في الشرع ولاشك أن القول الثاني هو الأظهر والله أعلم ، ويكتفي في ذلك أن نردد في قلوبنا وأعمالنا قول نبينا - صلى الله عليه وسلم - : "كل بدعة ضلاله" والله تعالى أعلم وأحكام وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

[للاستزادة انظر البدع والحوادث للطريوشى ، والبدع والنهي عنها لابن وضاح ، وتنبيه الغافلين لابن التحاس].

=====

باب: (الحمل أجوره يتصدق بها، والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل)

٣٩ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، قَالَ: أُمِرْتَ بِالصَّدَقَةِ. قَالَ: كُنَّا نُحَمِّلُهُ عَقِيلٌ بِنْ صَفِيفٍ صَاعٍ. قَالَ: وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ. فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَعَنِيهِ عَنْ صَدَقَةٍ هَذَا. وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخَرُ إِلَّا رِيَاءً. فَنَزَّلْتُ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَوَّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَحِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾

وللبحارى فى رواية : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالصدقة، فيحتال أحدهنا حتى يجيء بالمدد، وإن لأحدِهم اليوم مائة ألف. كأنه يعرض بنفسه».

شرح ألفاظ الحديث:

((كُنَّا نُحَمِّلُهُ عَلَى ظُهُورِنَا)): أي نحمل على ظهورنا بالأجرة ونتصدق من تلك الأجرة أو نتصدق بها كلها.

ابحاج المسلم - كتاب الزكاة

((وجاء إنسان بشيء أكثر منه)) : هذا الإنسان هو عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - فقد روى البزار حديث أبي هريرة

- رضي الله عنه - قال : " قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : تصدقوا فإني أريد أن أبعث بعثاً ، قال : فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال : يا رسول الله عندي أربعة آلاف : ألفين أقرضهما ربي ، و ألفين أمسكهما لعيالي . فقال : بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أمسكت " و عند الطبراني من حديث ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - جاء بأربعة آلاف وأن ماله ثانية ألف فجاء بنصف ماله وهناك روايات أخرى ذكرها ابن حجر في الفتح فيها اختلاف على المقدار الذي قدم به عبد الرحمن بن عوف ، و اختار ابن حجر أنها ثانية ألف درهم . [انظر الفتح (٤٢١ / ٨) حديث (٤٦٦٨)]

((يلمرون)) : أي يعيرون .

((المطوعين)) : أي المتطوعين و أدغمت التاء في الطاء ، والمطوعين من الطاعة والطوعية .

((والذين لا يجدون إلا جهدهم)) : أي لا يجدون إلا طاقتهم ، و (الجهد) بضم الجيم : الطاقة ، وبالفتح : المشقة .

و قيل أنها تعني الطاقة سواء كانت مفتوحة أو مضمة .

((حتى يحيى بالمد)) : أي أن المد هو مقدار أجرته يجتهد في تحصيله ثم يتصدق به ، وهذا في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - كانوا في قلة العيش لقلة الفتوح و الغنائم .

((وإن لأحدِهم الْيَوْمَ مائةُ الْفِ)) : وفي هذا بيان ما فتح الله عليهم بعد زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك لكثره الفتوح والغنائم وكثرة الأموال ، بخلاف ما سبق وجاء في رواية النسائي : " و ما كان له يومئذ درهم "

((كأنه يعرض نفسه)) : هذا ليس من كلام الراوي عن أبي مسعود شقيق كما بينه إسحاق بن راهويه في مسنده .

من فوائد الحديث :

■ **الفائدة الأولى** : في الحديث بيان حرص الصحابة - رضي الله عنهم - على الصدقة ولو بشيء قليل ، فقد كانوا مع ما هم عليه من قلة العيش وتحصيل الرزق إلا أن الصدقة عظيمة في نفوسهم فيتذلون بالصاع والمد بعد ما أخذوه من أجرة عملهم وحملهم ، وفي هذا إشارة إلى أنهم عظموا حدود الله عز وجل وطرق الخير ومنها الصدقة فلم يكن حب المال عائقاً عن بذله في وجوه الخير فمن كان كثير المال كعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - تصدق بكثير ومن كان قليلاً المال تصدق بما يستطيع كأبي عقيل - رضي الله عنه - لكنهم يذللون ولا يمسكون لأنهم يؤمنون بوعد الله ويستغون

الفضل من الله، ومن الناس اليوم من غرته الدنيا وتنافس في جمع حطامها وخشى على ماله لو بذله في الصدقة قال تعالى : ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٦٨)

■ الفائدة الثانية : الحديث فيه دلالة على ذم من يقلل من شأن الصدقة القليلة، ومن يلمز من يفعل الخير بما ليس فيه.

ويقدح بعمله ويظن به السوء فهذه خصلة من خصال النفاق، ففي حديث الباب جمع المنافقون خصلتين مذمومتين فيمن فعل الخير فهم حقروا عمل من تصدق بالقليل فقالوا : "إن الله لغنى عن صدقة هذا" وهم أساءوا الظن بمن تصدق بالكثير فاتهموه في نيته فقالوا : " وما فعل هذا الآخر إلا رباء" ، وفي هذا إشارة إلى أن المسلم إذا رأى من يعمل خيرا في أي وجه من الوجوه ألا يقدح في عمله بل يشجعه إن كان مصيبة، ويصوّبه إن كان مخططاً ولا يقلل من عمله أو يقدح فيه.

■ الفائدة الثالثة : في الحديث بيان سبب نزول قول الله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَوَّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبه: ٧٩)

■ الفائدة الرابعة : في الحديث بيان ما كان عليه الصحابة من قلة العيش في أول الإسلام، كما دل على ذلك روایة البخاري وأنه يجتهد أحدهم حتى يتصدق بالمدد من قلة العيش.

باب : (فضل المنية)

٤٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : «مَنْ مَنَحَ مَنِيحةً ، غَدَرْتُ بِصَدَقَةٍ ، وَرَاحَتْ بِصَدَقَةٍ ، صَبُورْهَا وَغَبُوقِهَا»

ولمسلم في روایة : أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةً » .

وأما البخاري فروى الحديث بلفظ : «نعم المنيحة اللقحة الصفي منحة، والشاة الصفي تغدو بإناء وتروح بإناء»

شرم الفاظ الحديث :

((مَنْ مَنَحَ مَنِيحةً)) : منح : أي أعطى، و المنيحة : هي العطيّة و منحة اللبن : أن يعطّيهما ناقة أو شاة يُنفع بلبنهما و يعيدهما. [انظر النهاية مادة (منح)].

و منع الناقة في حديث الباب على صورتين إما يعطيهم الناقة يشربون لبنها مدة ثم يردونها إليه، أو أنه يملكونها إياها بمنافعها مؤبداً مثل المبة، وسواء كانت المنية ناقة أو غيرها من الحيوانات أو الشمار.

((غَدَتْ بِصَدَقَةٍ)) : الغدو: هو الذهاب (بُكْرَة) أي أول النهار، ومثله الرواية الأخرى (تغدو بُعْس) (تغدو بإياء)

((رَاحَتْ بِصَدَقَةٍ)) : الرواح: هو الذهاب (عشية) أي آخر النهار، ومثله الرواية الأخرى (تروح بُعْس) (تروح بإياء)

((صَبُوحُهَا وَغَبْوُقُهَا)) : الصبح: بفتح الصاد هو الشرب أول النهار، و الغبوق: بفتح الغين هو الشرب آخر النهار وأول الليل.

((تغدو بُعْس و تروح بُعْس)) : البُعْس: بضم العين وتشديد السين وهو الإناء الكبير الضخم. وضبطة بوجه آخر ((تروح بعشاء وتغدو بعشاء)) و رواه الحميدي: (بعشاء).

((اللقة)): هي الناقة ذات اللبن القريبة العهد بالولادة، وهي مكسورة اللام ويجوز فتحها، المعروف أن اللقة بفتح اللام المرة الواحدة من الحلب، ويقال ناقة لفوح: إذا كانت غريزة اللبن، و ناقة لاقح: إذا كانت حاماً. [انظر النهاية في غريب الحديث مادة

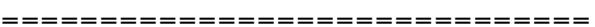
[اللقة)، وانظر الفتح (٣٠٠/٥) حديث (٢٦٢٩)]

((الصفي)): بفتح الصاد وكسر الفاء وهي الكريمة الغزيرة اللبن، ويقال لها أيضاً الصفيية. [انظر النهاية مادة (صفا) وانظر الفتح (المراجع السابق)]

من فوائد الحديثين:

■ **الفائدة الأولى:** الحديث فيه دلالة على (فضل المنية) وهكذا بؤب البخاري على حديث الباب وكذا النووي، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - : "غَدَتْ بِصَدَقَةٍ، وَرَاحَتْ بِصَدَقَةٍ" ووجه ذلك أن نفعها متعمد مستمر ما دامت تحلب لا سيما إذا أعطاهم إياها هبة فإنهم سينتفعون بها انتفاعاً مؤبداً.

■ **الفائدة الثانية:** الحديث فيه دلالة على أن الصدقة قد تقع على المنافع دون الأصل وذلك حينما يمنع رجل ناقته لأهل بيته أو شاته يخلبونها وينتفعون بلبنها ثم يردونها، وهكذا المسلم فإنه إن عجز ولم يستطع هبة الأصل لحاجته فإنه لا يعدم الخير في أن يهب منافعها أيًّا كانت العطية كالزروع والشمار ونحوها مما ينتفع به الناس اليوم كالسيارات والأواني ونحوها مما يعطى لينتفع به.



تم الانتهاء من الجزء الأول من شرح كتاب الزكاة من صحيح الإمام مسلم - رحمه الله -

وبليه الجزء الثاني ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ..

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٢	مقدمة كتاب الزكاة
٤	باب : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)
٨	باب : (ما فيه العشر أو نصف العشر)
٩	باب : (لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه)
١٠	باب : (في تقويم الزكاة ومنعها)
١٣	باب : (زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير)
١٣	باب : (الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة)
١٨	باب : (إثم مانع الزكاة)
٣٢	باب : (إرضاء السعاة)
٣٤	باب : (تغليط عقوبة من لا يؤدي الزكاة)
٣٨	باب : (في الكازين للأموال والتغليظ عليهم)
٤٠	باب : (الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف)
٤٨	باب : (فضل النفقة على العيال والمملوك، وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم)
٤٩	باب : (الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة)
٥٢	باب : (فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين، ولو كانوا مشركين)
٦٣	باب : (وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه)
٦٧	باب : (بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف)
٧٥	باب : (في المنافق والممسك)
٧٧	باب : (الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها)
٨١	باب : (قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها)
٨٦	باب : (الحث على الصدقة ولو بشق تمرة ، أو كلمة طيبة، وأنها حجاب من النار)
٩٩	باب : (الحمل أجراً يتصدق بها، والنهي الشديد عن تنفيص المتصدق بقليل)
١٠٢	باب : (فضل المنبيحة)
١٠٤	فهرس الموضوعات